وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي- تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنسيق الأمني الأورومغاربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

إعداد الطالب:

معمر عبد الغفور

الأستاذ المشرف:

معيفي فتحي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
كيم سمير	أستاذ محاضر أ	رئيسا
معيفي فتحي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
دني إيماني	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أما بعد:

مهما تقدمت وفتحت أمامي الطرق ووصلت لكل ما أحلم به أبقى دائما اتذكر من كان سببا في نجاحي من ساندني وأمسك بيدي للاستمرار الى من سار معي منذ بداية الطريق حتى هذه اللحظة " أبي الغالي ".

الى " والدتي العزيزة " التي جعلتني في دعائها والتي أعيش برضاها.

إلى جميع أصدقاء المسار الدراسي

إهداء

اللهم لك الحمد أكمله، ولك الثناء أجمله ولك القول أبلغه ولك العلم أحكمه ولك السلطان أقومه ولك الجلال أعظمه.

اللهم لك الحمد حمدا كبيرا يملأ الميزان، ولك عدد ما خطه القلم ونطق به اللسان.

بعد الثناء على الله عز وجل، أهدي تحياتي وخالص الشكر الى من قال فيهم عز القول من قائل "وبالوالدين إحسانا"، إلى أعز من أملك في هذه الدنيا،" والديا الكريمين" اللذان صبرا وعانا وتعبا من أجلي.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ووفقنا في إنجاز هذا العمل أتوجه بالشكر الخالص العميق إلى الأستاذ المشرف معيفي فتحي على ما تفضل به من إشراف وعلى ما قدم لي من إرشادات ونصائح وتوجيهات وملاحظات علمية التي سمحت لي بإنجاز هذا العمل.

كما لا أنسى أن نشكر أصدقائي وزملائي الذين ساعدوني من قريب أو من بعيد.

مقدمة:

إن التغيرات والتحولات التي شهدها عالم القرن العشرين، بدءا من شمولية السياسة الدولية وتحولات العالم نحو الإقليمية ونمذجة أنظمة الدولة السياسية، كان لها الأثر المباشر في إحداث تغييرات بنيوية في السياسة العالمية، وفي ظهور وتغير مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة، ويأتي في مقدمتها مفهوم الأمن وما شهدته الدراسات الأمنية من انتقالها من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع العسكري – النووي ثم إلى طابع " مجتمعي بشري "، وذلك بفعل تحول طبيعة وبنية التهديدات ضد أمن الدول، المجتمعات والأفراد، التي لم تعد محل تهديد من قبل دول بذاتها حيث كانت تتبنى سياسات دفاعية لضمان أمنها الوطني المرتبط بصيانة الحدود والحفاظ على السيادة الوطنية، بل إن أمن الدول والمجتمعات والأفراد أصبح مهددا من قبل نمط جديد من الأخطار والتهديدات غير العسكرية ذات طابع مجتمعي، وهذا الأمر يتطلب استجابة ومعالجة جديدة ومختلفة حسب طبيعة هذه التهديدات، وتكون بتعاون جميع الأطراف وتنسيق كل الجهود لدرء هذه الأخطار واحتوائها .

فإدخال القضايا الأمنية غير التقليدية والمتمثلة في الأبعاد غير العسكرية للأمن ضمن جداول أعمال ترتيبات الأمن الإقليمي والعالمي، جعل هناك قائمة طويلة من المشكلات الأمنية التي لا ترتبط بامتلاك واستخدام القوة العسكرية، بل ومنها الهجرة غير القانونية والمتمثلة في التدفق البشري المفاجئ والمتزايد من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الضفة الشمالية، خصوصا المغاربية منها التي عرفت اتساعا وبشكل كبير نحو جنوب القارة الأوروبية. ففي ظل تنامي وتدعيم سياسات غلق الحدود ومنع الهجرة المصحوبة بتنامي المعاداة للمهاجر وتكريس الصورة السلبية له خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وسيطرة الهاجس الأمني على سياسات الهجرة في دول الاستقبال الغربية ، واستمرار أو تفاقم تداعيات العولمة والأزمة الاقتصادية من بطالة وغلاء معيشة، علاوة على التأثيرات البليغة لعولمة المعلومات عبر وسائل الإعلام والاتصال المتزايدة الانتشار، كل هذا زاد

من عوامل الطرد والرغبة في الهجرة وتفاقم في الهجرة غير النظامية مخلفة مأسي إنسانية تجلت صورتها في قوارب الموت في البحر الأبيض المتوسط والتي باتت مع الأسف ظاهرة متكررة ومتداولة .

وفي هذا الصدد قام مسؤولوا دول المنطقة بتبني أول خطوة من أجل تقليص هذه الهوة بين ضفتي المتوسط، والمتمثلة في الاجتماع في مدينة برشلونة الإسبانية بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995 لإطلاق أول مبادرة أورومتوسطية شاملة المحتوى، متعددة الفواعل، تهدف لجعل المتوسط منطقة الرفاه والاستقرار والأمن، من خلال إعلان يحمل اسم المنطقة التي أطلق فيها، وهو " إعلان برشلونة " الذي اعتبرت فيه قضية الهجرة من القضايا المهمة التي يجب أن تحظى باهتمام جميع الدول المعنية بها، وأن تكون بندا ثابتا على أجندة الحوار بين الشمال والجنوب، وكذا على أجندة العلاقات الثنائية لهذه الدول.

كما ظهرت سياسات جديدة تمثلت في الهجرة الانتقائية وما يترتب عنها من إرتفاع متزايد في هجرة الكفاءات نتيجة الإغراءات والتسهيلات المتاحة لهم مقابل ضعف البنية الداعمة لبقائهم في بلدانهم الأصلية .

وبناء على ذلك فإن سؤال الانطلاق يتضمن المشكلة المدروسة ويفيد بضرورة تقصي تلك الآليات بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية، وقد جاء هذا التساؤل في صيغته التالية:

ما مدى فعالية سياسات التنسيق الأورومغاربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ؟

هذا التساؤل تفرعت عنه هذه الأسئلة فرعية:

- ما هي الآلية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية ضمن استراتيجتهما في مواجهة الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد ؟
- ما هي الآلية السياسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية ضمن استراتيجتهما في مواجهة الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد ؟

أما الفرضيات فتمت صياغتها كالتالي:

1- كلما كان التنسيق الأمني الأورومغاربي ذو فعالية كلما تم الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

2- يعتبر تنوع مجالات التنسيق الأورومغاربي وتعدد مساراته عاملا مهما في فعالية مواجهة الجريمة المنظمة.

وقصد الإجابة في مستوى التحليل على التساؤل الرئيس وما اندرج تحته من تساؤلات فرعية قسمت هذه الدراسة إلى الفصول التالية: - **الفصل الأول:** يعرض المقاربات النظرية المفسرة لإشكالية الأمن، الأطروحات النظرية المفسرة للتهديدات الأمنية الجديدة، والمفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة. - أما **الفصل الثاني:** فيتناول التنسيق الأمني الأورومغاربي. - ويذهب **الفصل الثالث:** إلى تقصي الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية وصولا إلى استخلاص النتائج في خاتمة جامعة.

1- أهمية موضوع الدراسة:

إن التحولات الكبرى التي يعيشها العالم وما أفرزته من تحديات جديدة جعلت من بناء تصورات وسياسات استباقية وأخرى وقائية جوهر التفكير الاستراتيجي الذي يتعين عليه أن يكون جاهزا لإنتاج حلول وآليات تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المختلفة والمركبة للتهديدات الأمنية الجديدة. إن الهجرة غير الشرعية وسبل مواجهتها- باعتبارها تهديدا أمنية جديدة أخذت اهتماما متنامية من قبل مراكز الأبحاث الإستراتيجية والأمنية لما لها من أبعاد على مستقبل الأمن الإقليمي والدولي في ظل بيئة أمنية عالمية تفرض إعادة تكييف الاستراتيجيات وفقا الطبيعة ومسار التهديدات التي أفرزتها جملة التحولات الدولية.

2-أهداف الدراسة:

يتمحور الهدف الرئيسي المتوخى من هذه الدراسة في التعرف على جملة الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية ضمن إستراتيجيتهما لمواجهة الهجرة

غير الشرعية كتهديد أمني "جديد" وتتفرع عنه أهداف جزئية هي: – التعرف على الآلية الأمنية المعتمدة من قبل الاتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني "جديد". – التعرف على الآلية الاجتماعية الاقتصادية من قبل الاتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني "جديد".

3–أسباب اختيار الموضوع:

اختيار الموضوع جاء مدفوعا بجملة من الأسباب الذاتية والموضوعية. الأسباب الذاتية:

يشكل موضوع البحث: "التنسيق الأمني الأورومغاربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية قلقا بحثية ملح. الرغبة في بناء مجال خبرة يسمح له بتحقيق هدفه التطلعي ألا وهو التخصص في الدراسات الأمنية والاستراتيجية خاصة ما تعلق منها بالاتحاد الأوروبي.

الأسباب الموضوعية: تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما تمثله من تهديد أمني في أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

4– منهج الدراسة:

قصد التكفل المنهجي للموضوع تم اختيار منهج بحث يتماشى والإطار النظري للدراسة بشكل يضمن الاتساق المعرفي للموضوع محل البحث: – المنهج التفكيكي التركيبي: للوقوف على العلاقة الإرتباطية بين إستراتيجية الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد ونظرا لطبيعة الموضوع المركبة استلزم ذلك استخدام المنهج التفكيكي التركيبي كأحد المناهج ذات الصلة الوثيقة بالدراسات الأمنية وهو منهج يجعل من التفكيك آلية للوقوف على الظواهر محل الدراسة في أبسط جزئياتها وذلك بإرجاعها إلى عناصرها الأولية والبحث في المتغيرات والقطاعات والعمليات المرتبطة بها، ثم إعادة تركيبها بما يضمن بناء قراءة منطقية أقرب للموضوعية، والمنهج المقارن.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مقاربة معرفية لمفهوم الأمن

المطلب الأول: مفهوم الأمن حسب المنظورات الوضعية

1- الأمن من منظار النقدية – الإجتماعية:

يمكن القول بأن النظرية النقدية ليست في الواقع سوى تطويرا للفكر الماركسي، وهو ما يسوغ تسميتها بالماركسية الجديدة التي برزت على يد مجموعة صغيرة من المفكرين الألمان الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعرفوا كجماعة بمدرسة فرانكفورت الوثيقة الصلة بمدرسة الإقتصاد السياسي الدولي وبشكل خاص في أعمال هابرماس .[1]

وفي هذا الإطار يعتبر بيل ماك سويني Bill McSweeney أنّ الدراسات النقديّة للأمن تمثّل الدراسات "الأكثر تركيزًا" مقارنةً بالدراسات ما بعد الوضعية الأخرى للأمن، أمّا ستيف سميث Steve Smith فيعتبر أنّ النقد الذي تقدّمه هذه الدراسات للدراسات التقليدية للأمن "الأكثر دعمًا والأكثر تناسقًا"، فالهدف الأساسيّ للنقديين من دراساتهم هو فتح النّقاش حول معنى الأمن واحتمالات التفكير فيه بشكلٍ آخر وليس التأسيس لمدرسةٍ جديدةٍ للتفكير في العلاقات الدّولية [2].

ومن أبرز رواد النقدية الإجتماعية نجد تيودور أدورنوtheodore adorno، ماكس هورخايمرmax horkheimer، وهاربرت ماكيزherbert marcus، ومن بريطانيا كل من أندرو لينكلاتير andrew linklater وروبرت كوكس robert coXإضافة إلى مارك هوفمانmark hoffmann، والكنديين كايث كروز Keith Krause ومكايال ويليامز Michael Williams وريشارد واين جونز.Richard Wyn Jones

[1] يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، دار الكاتب العربي، مصر، 2011، ص 97
[2] حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 22

يرتكز التصور النقدي للسياسة العالمية على رفض القواعد والأسس التي بنيت عليها النظريات التقليدية (التفسيرية)، حيث يدرك النقديون بأن المعتقدات التي يحملها بعض المنظرين الواقعيين مثلا أثبتت إدعاءاتهم حول الحقيقة Truth والتي سوف تصبح جزءا من الأنماط، الإيديولوجية العالمية لشرعنة بعض الترتيبات العالمية، ودعم بعض الأجندات المزعومة للسيطرة، تكون ملائمة لتقديم الإيديولوجية متنكرة في شكل نظريات علمية، وعليه فإن مهمة النظرية النقدية هي إماطة هذا اللثام من خلال بناء مفاهيم ومعان أكثر عمقا وهو ما يبرر سعي النظرية النقدية الإجتماعية إلى تشكيل بناء مفهوماتي نظري صلب يقوم على أسس أنطولوجية وإبستمولوجية مغايرة لتلك المعتمدة وضعيا.[1]

كما يشترك النقديون مع البنائيين في الفكرة البنائية التي عبّر عنها ألكسندر وانت Alexander Wendt حين إعتبر أنّ: "الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد، وأنّ بنى المجتمع الإنسانيّ هي محدّدةٌ أساسًا بواسطة الأفكار المشتركة أكثر ممّا هي محدّدة بقوى ماديّةٍ، وإنّ هويات ومصالح الفاعلين تتحدّد بواسطة هذه الأفكار أكثر ممّا هي معطاةٌ من الطبيعة"[2]، لهذا تذهب بعض الطروحات إلى تسمية الدراسات النقديّة بـــ "البنائية النقدية"، خاصّة في ظلّ الحضور القويّ لفكرة "البناء الإجتماعي للواقع" في طروحات النقديين.

كما يشاطر مارك هوفمان لينكلاتير في رغبته نحو خلق مجتمع ما بعد السيادة يقوم على أسس معيارية – أخلاقية، معتبرا أن الحركات الإجتماعية النقدية كفواعل أساسية في تغيير الحدود السياسية القائمة، تتحدى المسارات الإقصائية، وفي هذا السياق يقول مارك هوفمان:

1. عمار بالة، " مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط". جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2012، ص ص 29-30

[2] حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، مرجع سابق، ص21

"إن الأساس المعياري للنظرية النقدية موجود ضمنيا في بنية الفعل الاجتماعي وفي الخطاب الذي تسعى لتحليله[1]."

لقد أكدت النظرية النقدية على أن التهديدات ليست على الإطلاق بموضوعية، أي أنها تتضمن معان ودلالات مختلفة عبر الزمان والمجتمعات عاكسة لهوية معينة بالإضافة إلى إبراز حدود الدولة والنظام الدولي الوستفالي في ضمان أمن الأفراد، وعليه فقد إهتم أصحاب هذه النظرية بكون الأمن إشتقاقيا فكما يرى كين بوث ken booth فإن: فكرة أن الأمن مصطلح إشتقاقي أساسية بالنسبة لنظرية نقدية للأمن ... ومن الكافي القول أن التعميق (حركة التعميق في التنظير النقدي للأمن) يتضمن الكشف عن فكرة أن نتائج الأمن (سياسات، وضعيات...) تشتق من وقع الفهوم المختلفة لميزة وهدف السياسة[2].

كما ترفض النقدية الإجتماعية مفاهيم الواقعية الجديدة كمفهوم الفوضى الأبدية للنظام الدولي، مفهوم التوازن في نظام الثنائية القطبية، مفهوم المصلحة الوطنية ومفهوم المأزق الأمني، معتبرة إياها مجرد مجموعة من المفاهيم الإفتراضية والأطروحات الفكرية بشأن الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة فقط [3]،وخلافا للنظرة الواقعية، يعتقد منظروا المدرسة النقدية أن فوضوية النظام الدولي، الدولة الوحدوية والعقلانية، العقد الإجتماعي، معضلة الأمن وكذا الحروب الدولية هي بناءات تاريخية وإجتماعية، وعليه فعالم التهديدات يجب دراسته كبناء إجتماعي مستخدمين التاريخ، الثقافة، الإتصالات، الإيديولوجيات، والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد في تحليله[4].

إن نقطة الإنطلاق إذًا بالنسبة للدّارسين النقديين للأمن هي البحث عن كيف يبنى التهديد ويعرّف؟ فعلى غرار الأمنيين الموسّعين، يرى هؤلاء أنّ الأمن ليس واقعًا موضوعي كما

[1] عزيز نوري،"الواقع الأمني في منطقة المتوسط–دراسة الرؤى المتضاربة بن ضفتي المتوسط."مذكرة لنيل شهادة الماجستير – في العلوم السياسية).باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012/2011)، ص 56.

[2] حسام حمزة، مرجع سابق، ص 151

[3] المرجع نفسه، ص 73

[4] عزيز نوري، مرجع سابق، ص 150

في الطرح الواقعي بل هو بناءٌ إجتماعيّ يصنع عبر عمليّةٍ خطابيّةٍ لغوية Speech Act وعليه، إذا كانت السياسات الأمنيّة نتيجةً لخيارات سياسيّةٍ وتدابير إجتماعيةٍ من طبيعةٍ عارضةٍ وغير ثابتةٍ، فهذا معناه أنّنا يمكن أن نغيّرها، فالأمن كما يقول كان بوث Ken Booth ليس ذاتيا ولا موضوعيا "الأمن هو ما نفعله... إنهّ ظاهرةٌ تنشأ تذاتانيًا تقدّم مختلف [...] الخطابات حول السياسات آراءً وخطاباتٍ مختلفةً حول الأمن" ، معنى هذا أنّ التغيّر في هوية الفاعلين يؤثرّ على المصالح، وهو ما يؤثر على سياسات الأمن القومي/الوطني[1].

غير أن معرفة كيفية بناء موضوع الأمن في حد ذاته هي مسألة ملازمة للخطاب حول التهديدات يعكس بناء سياسيا، بمعنى استجابته للمصالح والقيم والمعايير المكونة لهوية النخبة التي لها السلطة في تأمين مجال أو مسألة معينة وكذا تحديد العدو، من هذا المنطلق يقوم الخطاب بشرعنة والدفاع عن هوية الدولة بخلق ثنائية نحن والأخر وبهذا يكون الخطاب هو الموضوع الذي يجب تأمينه[2].

وهي بذلك تكون قد رسمت لنفسها إطارا نظريا للعلاقات الدولية، تسعى من خلاله النظرية النقدية إلى إقامة نظام دولي على أنقاض النظام الدولي القائم على مركزية الدولة كوحدة تحليل أساسية، حيث أنه على عكس الواقعيين الذين ركزوا إهتمامهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن فإن النظرية النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي له، حيث أن العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل وإستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل Security Global World والأمن الإنساني Human Security وهما المفهومان الأساسيان

[1] حسام حمزة، مرجع سابق، ص23
[2] عمار بالة، مرجع سابق، ص 150

اللذان تقترحهما النظرية النقدية الإجتماعية في إطار الدراسات الأمنية، وعلى حد تعبير باري بوزان، فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة.[1]

وفي هذا الإطار يعتقد كل من كيث كروز keithe krause وميكائيل وليامز Michael Williams. أن أمن الأفراد يمكن دراسته على ثلاث مستويات مختلفة: كأشخاص، كمواطنين وكأعضاء في المجتمع والإنسانية، ففيما يتعلق بالأشخاص، فالدولة تتبدى على أنها لا تستطيع إحترام الحقوق الأساسية للأشخاص، الحريات الشخصية ولا حتى ضمان المصادر الغذائية الضرورية ، أما فيما يخص أمن المواطنين فإن الدولة ومؤسساتها يمكن أن تشكل التهديد الأساسي لأمن الأفراد، وأخيرا كون الأفراد أعضاء في الجماعة الإنسانية، فإن الدولة غير قادرة على حمايتهم في مواجهة القوى الشاملة كالتدهور البيئي والاقتصادي إذا لم تشكل هي ذاتها تهديدا شاملا للبيئة بواسطة أسلحتها النووية والكيميائية[2].

من أجل هذا، إنشغل النقديّون بتغيير السياسات الواقعيّة الموجودة القائمة على المرجعيّة الدولتيّة، وأوّل ما يثبت إنشغالهم هذا هو إقتراحهم رؤيةً جديدةً للأمن مرجعيّتها الأساسيّة هي الأفراد والشعوب، فهم لم يرضوا بتوسيع بسيطٍ لهذا المفهوم، فحسب رأيهم "التفكير الجديد في الأمن ليس توسيعًا للموضوع فحسب (توسيع أجندة القضايا إلى قضايا غير عسكريّةٍ)، لأنّ الاعتماد البسيط على تشكيلةٍ واسعةٍ من التهديدات لوجود ورفاهيّة الانسانيّة [...] لا يحدث نقلةً في الدراسات الأمنيّة وإهتماماتها التقليديّة"، لذا ذهب النقديون إلى حدّ جعل الإنسان وليس الدّولة أو المجتمع الوحدة المرجعيّة الأساسيّة للأمن، بل أبعد من هذا، تذهب الدراسات النسويّة كتيّار من تيّارات النظرية النقديّة إلى حدّ جعل

[1] جويدة حمزاوي، "التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 – 2011، ص 34

[2] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 151

"النساء"موضوعًا للأمن، وهو ما تثبته طروحات سينثيا أونلو Cythia Enloe وآن تيكنر.Ann Tickner [1]

كما أن النظام الدولي مبني إجتماعيا وليس ماديا، وبنية هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا، وبدوره هذا السلوك يتبع الطريقة التي تفكر بها الدول، أي أنه متغير تابع لعنصر الإدراك، بالإضافة إلى عنصر المعرفة بين الدول وخبرة التعاطي مع حالات التفاعل، وهنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي وهي الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة، كلها عوامل تفيد في تشكيل النظام الدولي ومساراته التفاعلية.[2]

وبالمقابل قد قدم ألكسندر واندت Alexander Wendt مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية وهو "الجماعة الأمنية" كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية، عن طريق سياسات الطمأنة التي تساعد على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نحو تشكيل "جماعة أمنية" تتمتع بقدر أكبر من السلام أي أن المعرفة هي إنعكاس لرغبات الإنسان وهنا يظهر مفهوم الإنعكاسية Reflexivility في المنهجية المابعد وضعية وفي النظرية النقدية.[3]

كما يرفض النقديّون المسلّمات الواقعيّة حول الأمن على غرار الأمنيين الموسّعين، ويؤكّدون على ضرورة توسيع هذا المفهوم نحو مجالاتٍ غير عسكريّةٍ، من جهةٍ لأنّ السباق نحو التسلّح كما يرى كين بوث المتولدّ عن المعضلة الأمنية بين الدول أصبح يشكّل عبئًا أثقل يومًا بعد يوم على إقتصاديات الدول ولم يؤد إلاّ إلى إنتاج مستويات عاليةٍ جدًا من قدراتها العسكرية التدميرية دون أن يرفع من الأمن؛ ومن جهة أخرى "لأنّ التهديدات اليومية المؤثرة على حياة ورفاهية أغلبية الشعوب والأمم [...] لا تنجم غالبًا عن القوات المسلّحة للدول المجاورة، بل من الركود الإقتصاديّ، من الجور السياسيّ، من

[1] حسام حمزة، مرجع سابق، ص23
[2] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 34
[3] نفس المرجع، ص 34

ندرة الموارد، من المواجهات الإثنيّة، من تدمير البيئة، من الإرهاب، من الجريمة والأمراض.[1]

2-تصورات ما بعد الحداثة للأمن الدولي:

تعتبر ما بعد الحداثة نظرية إجتماعية تجد أصولها عند مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الذين رفضوا فلسفة الوجودية التي كانت مهيمنة في فرنسا في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينات من القرن العشرين، ولكن ولوج ما بعد الحداثة عالم العلاقات الدولية لم يتم إلا مع أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وهي تمثل إحدى النظريات الهامة في المحاورة الثالثة، حيث يطلق عليها رونالد بلايكر صفة التحول الجميل the Aesthetic turn [2]، كما يعود الإستخدام الأول لمصطلح ما بعد الحداثة إلى الثلاثينيات من القرن العشرين في نص كتبه الإسباني فريدريكو دي أونيس إلا أنه إستخدم بصورة منهجية في حقل الدراسات النقدية الأمريكية في كل من كتابات: ارفنغ هاو، هاري ليفين، ليزلي فيدلر، وقد ظهر هذا المصطلح في البداية في ميدان الهندسة المعمارية (العمارة والفنون) ثم إنتقل وإمتد إلى حقول معرفية أخرى منها حقل العلاقات الدولية[3].

ويعتبر كل من دريدا، Derrida فوكولت Foucault بارتز باودريلار Baudrillard ليوتارد Lyotard والى جانب كل من فوكولت foucault ولاكان lacan وكريستيفا kristeva، baudrillard أصحاب إسهام مركزي في هذا المجال[4]، كما تبرز أسماء أخرى ساهمت وبدرجات متفاوتة في تطوير أسس هذه النظرية، لكن رغم هذا الإمتداد والتجذر فإن بروز ما بعد الحداثة كنظرية في حقل العلاقات الدولية تدعم مع أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، بعد ترجمة كتاب "الوضع المابعد الحداثي" لجون فرانسوا ليوتار إلى الإنجليزية عام 1984 ويعد كتاب العلاقات التناصية /الدولية من تأليف كل

[1] حسام حمزة، مرجع سابق، ص23
[2] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 629
[3] نفس المرجع، ص 629
[4] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 158

من جيمس دار دريان Derian James Der ومايكل شابيرو Michel Shapiro جامعا لكل قراءات وأفكار ما بعد الحداثة للسياسية الدولية، ومن بين أهم المفكرين المساهمين في بلورة هذه النظرية.[1]

كما تنطلق ما بعد الحداثة كبناء نظري معقد من إفتراضات أساسية تعتمد على إعادة النظر في مفاهيم كالتنوير، الحداثة، العلم، العقل، ...وفي ذات السياق فإن جيم جورج Jim George يعتقد بأن ما بعد الحداثة:

"تعد صياغة المسائل والقضايا القاعدية (الأساسية) للإدراك الحداثي، لا بالتركيز على الفاعل ذي السيادة (مثل الكاتب، الدولة المستقلة) أو الموضوع (العالم، النص المستقل) بل على الممارسات التاريخية الثقافية واللغوية التي ضمنها يبنى الفاعل والموضوع (النظرية والممارسة والأفعال والقيم)" [2]

كما تعتمد ما بعد الحداثة على تحليل الخطب والتناص intertextuality، وفي هذا الصدد يسعى ما بعد الحداثيون إلى بناء تصور مفيد للعلاقات الدولية يصلون من خلاله إلى الحقيقة truth التي تتشكل من خلال اللغة، حيث أن توظيف مفهوم التناص يعني منح اللغة الدور المركزي في إستيعاب وإدراك الواقع الدولي، وهو ما يعبر عنه لاسي j.w.lacey بقوله: "أفضل مجاز للحقيقة هو النص [3]"

كما تدعو عقيدة "التناص"، من خلال ما بعد الحداثة إلى ضرورة تضمين الخطاب في العلاقات الدولية "أصواتا كثيرة ومتعددة"، حيث أن توظيف هذه العقيدة يعني إعطاء دور أساسي للغة في فهم وإدراك العالم الإجتماعي أو الواقع، وعلى هذا الأساس يعتقد ما بعد الحداثيون أن اللغة لا تعكس الواقع، بل الواقع يبنى ويصاغ من خلال إستعمال اللغة في مسار لا نهائي من التفسير [4].

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 618
[2] خالد معمري، مرجع سابق، ص 107
[3] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 619
[4] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 36

كما أنه ليس صحيحا القول وفقا لما بعد الحداثة بإمكانية بناء مؤسسات عادلة تعامل الجميع بمساواة وبدون تمييز، وهو ما يؤسس لرفض كل سرديات الواقعية الجديدة والليبيرالية الجديدة ولمنطلقاتهما وخلاصاتهما النظرية والمنهجية أيضا، ووفقا لها فلا معنى أو أهمية لكل النظريات والتفسيرات بما فيها الواقعية الجديدة وإفتراضها ثبوت بنية السياسة الدولية فالعلوم الإجتماعية ليست محايدة بل إنها تاريخية، ثقافية وسياسية ومنحازة بالنتيجة، فالمسألة تتعلق بحقيقة كون كل نظرية تقرر ما يناسبها وتعده حقائق بينما ليس هناك موقف محايد أو مستقل يمكن بواسطته تقدير أي الإدعاءات الإمبريقية المتنافسة هو الأفضل والأصح، حيث لا مجال للقول بالحقيقة الموضوعية، فكل ما له صلة بالبشر هو ذاتي بإمتياز[1].

وفي هذا الإطار يرى دريدا Derrida بدوره أنه توجد حقائق منفصلة وليس حقيقة كلية حيث يقول:

"إن حقيقة الأمر أنه لا يوجد شيء يسمى الحقيقة في ذاتها، فالحقيقة يستحيل الوصول إليها، باعتبار أن العقل لا يمكنه محاكاة الواقع، وهو ما دعا نظرية ما بعد الحداثة إلى رفض احتكار الحقيقة" [2]

بداية، انطلق منظري ما بعد الحداثة الدولية من فرضية الارتباط الوثيق بين القوة والمعرفة لميشال فوكو لإعادة النظر فيما اعتبرته النظريات التقليدية "حقائق موضوعية" في العلاقات الدولية من خلال توضيح كيف أن المفاهيم والادعاءات المعرفية التي هيمنت على الحقل تتوقف إلى حد كبير على علاقات القوة الخاصة، حيث أن كل قوة تتطلب معرفة، ككل معرفة تعتمد على علاقات القوة الموجودة وتعمل على تدعيمها.[3]

وفي هذا الصدد، يرى المفكر الأمريكي الماركسي فريديريك جيمسون Fridirik Jimpsonفي كتابه: "ما بعد الحداثة أو المنطق الثقافي للرأسمالية في مرحلتها الراهنة

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 158
[2] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 619
[3] عمار حجار، مرجع سابق، ص 38

Post-Modernisation or The Cultural Logic of Capitalism in its Contemporary Phase: " أن الأفكار التي تدعو لها نظرية ما بعد الحداثة هي بنية فوقية، ورؤيتها النقدية للنظريات التفسيرية التقليدية هي تعبير عن إفلاس هذه النظرية، ومع ذلك فهي تمثل إحدى أهم المقتربات الفكرية المنهجية التي يتوقع لها مستقبلا أن تمهد لنقلة نوعية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، خاصة نحو مرحلة ثقافية وحضارية تخدم البشرية جمعاء."[1]

وبالرغم من كل الإسهامات لنظرية ما بعد الحداثة، كنزعتها لتحرير الإنسان في إطار موقفها المضاد للشمولية السياسية والأحادية الفكرية من جهة، وبالرغم من الكثير من النماذج التي تعكس بوادر النجاحات الأولى لمبادئ هذه النظرية على مسرح السياسة العالمية، والتي تتعلق بتزايد وتنامي المطالب الهوياتية في كثير من الدول الاشتراكية السابقة، والجمهوريات السوفياتية على إثر انهيار الاتحاد السوفيتي ومناطق أخرى، وذلك لإدراج مسألة الهوية ضمن اهتمامات الدارسين في مجال العلاقات الدولية، إلا أن مساهمتها في تقديم تصور جديد للعلاقات الدولية تبقى متواضعة وضئيلة ،وذلك لكونها بقيت متمحورة أساسا حول النقد الإبستيمولوجي والمنهجي للمقاربة العقلانية، القائمة على أساس الفلسفة الوضعية والتجريبية والعقلانية[2]

يرى جون ميرشايمر Mersheimer John أنه في حين يرى الواقعيون إمكانية وجود عالم ثابت يمكن معرفته، فإن أنصار ما بعد الحداثة: " يرون إمكانية وجود تفسيرات لا نهائية للعالم الذي يحيط بهم ... لا توجد ثوابت ولا معان ثابتة، ولا أراض أمنة، ولا أسرار عميقة ولا بنى نهائية ولا حدود للتاريخ، لا يوجد إلا التفسير، والتاريخ نفسه يفهم على أنه سلسلة من التفسيرات المفروضة على تفسيرات – ما من واحد منها أساسي وجميعها إعتباطية."[3]

[1] يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص 100
[2] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 38
[3] مصطفى دلة أمينة، مرجع سابق، ص 40

أما عن التصور الأمني لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية، فتنطلق ما بعد الحداثة في تقديم منظورها الأمني على أساس نقد الطرح الأمني الواقعي الذي يعاني برأيها حالة قصور منهجي في التعامل مع الظاهرة الأمنية، حيث تمثل في حد ذاتها إحدى المشكلات الأساسية لإنعدام الأمن العالمي بسبب خطابها المفعم بالقوة والمشجع على المنافسة الأمنية، وهو ما أدى بها إلى العجز عن التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة، حيث يوجه ريتشارد آشلي Richard Ashley في دراسته المعنونة بـــ " بؤس الواقعية الجديدة the Poverety of Neorealism إنتقادا شديدا للتصور الواقعي للسياسة العالمية حيث يقول: "إن النيوواقعية كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من إمكانية القدرة على التغيير، إنها إيديولوجية توجه مشروعا شموليا Totalitarian لأطراف العالم وأجزائه[1].

وبهذا تكون الواقعية عقبة أمام إرساء معالم نظام دولي أمن وعادل يحفظ الأمن ويعززه، حيث يعتمد على متغير القوة في التحليل، فإن جون فاسكيز John Vasquez ويرى بالمثل أن: " سياسة القوة هي صورة للعالم الذي يشجع السلوك الذي يأتي بالحرب، وبهذا المعنى فإن محاولة القوة هي بحد ذاتها جزء من السلوك ذاته جزء من السلوك نفسه الذي يؤدي الحرب ...كما أن التحالفات لا تنتج السلام بل تؤدي إلى الحرب."[2]

استنادا للبناء النظري لما بعد الحداثة يمكن القول بأننا أمام منظور أمني مختلف أو على الأقل متناسب والأبعاد الإبستمولوجية والأنطولوجية لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية، وانطلاقا من قيمة الخطاب فإن ما بعد الحداثين يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول وسياساتها، ولذلك فالدراسات الأمنية بحسبهم ماهي إلا دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة، من هنا وكما طرحنا سابقا فإن جل النظريات التي أعقبت

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 41
[2] نفس المرجع، ص 40

النظرية الواقعية حاولت رسم تصورها للسياسة العالمية على خلفية نقد التصور الواقعي وحتى تهديمه (بروز النزعة التهديمية في العلاقات الدولية).

وفي ذات السياق فإن الفكر ما بعد الحداثي للدراسات الأمنية يرى ضرورة الدعوة إلى خطاب إجتماعي يؤكد على السلم والأمن والمعايير الجماعية وكذا التعاون عوضا عن الخطاب الواقعي المكرس للصراع والتنافس وهي المهمة التي يرى ما بعد الحداثيون أنها ممكنة إذا أدى الساسة والأكاديميون والجماعات المعرفية دورها في عملية إعادة صياغة اللغة والخطاب عن السياسة وبعث خطاب بديل يركز على نشر المثل العليا للجماعات.[1]

وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى نقطتين مهمتين في فهم التفسير المابعد حداثي للدراسات الأمنية أو لنقل النقد المابعد حداثي للمنظور الأمني الواقعي:[2]

1-البديل للخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك من جهة، ويعمل على نزع بذور التفكير الواقعي المغروسة في أذهان الساسة والأكاديميين من جهة ثانية.

2-تصميم الدراسات الأمنية من خلال التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أهملها الواقعيون، عبر طرح فكرة الخطاب الجماعي ودوافعه.

كما أن هذه النظرية تبحث عن تفسيرات متعددة للعالم لا كما هو الحال عند الواقعيين الذين يبحثون عن تفسير واحد لعالم واحد، فكل شيء بحسب أنصار ما بعد الحداثة قابل للتفسير والتأويل من الأمن والقوة والفوضى والنظام الدولي، بل وحتى التاريخ الذي يفترض أنه مسار تطوري من الأحداث المتعارف عليها، كما أن ذاتية المعرفة لا موضوعيتها يدفعهم إلى تشكيل خطاب أمني ذو بعد معياري، فالقيمة الأساسية للمقاربة النظرية هي خلق بيئة أمنية ومسالمة إستنادا إلى خطاب تعاوني سلمي، حيث أن المشكلة في الخطاب الأمني الواقعي أنه قدم رؤية صلبة ومتماسكة عن الأمن الدولي تتميز

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 160

[2] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 39

بالإنغلاق والحجر المعرفي الذي يتعامل مع العقل الإنساني بإعتباره عقلا واقعيا لا يمكنه التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة [1].

كما حاول المابعد حداثيون وتأسيسا على حالة القصور المنهجي للواقعيين في التعامل مع الظاهرة الأمنية عبر تطوير أجندة بحثية أمنية جديدة مختلفة عن تلك التي تناولتها الأطر النظرية والتحليلية السابقة، وذلك بإعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني كمسلمة الفوضى في النظام الدولي ومسلمة القوة في توجيه سياسات الدول، حيث أن المهارة الواقعية تكمن في القدرة على ترويج وتبرير مقدمات معينة بالشكل الذي يوصلنا إلى النتائج التي تريدها الواقعية نفسها، فمثلا إذا تعاملنا مع معطى الفوضى كإحدى مسلمات السياسة الدولية، فلا نحتاج لأن نكون واقعيين حتى نقر بأن إستخدام القوة هو الأداة الأمثل لتحقيق الأمن[2].

كما أنه إنطلاقا من قيمة الخطاب، فإن الدراسات الأمنية بحسب الما بعد حداثيين هي دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة، والبديل للخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك، وبالإعتماد على ذاتية المعرفة يتم تشكيل خطاب أمني تعاوني سلمي، ذو بعد معياري يهدف إلى خلق بيئة أمنية مسالمة، ويقترح مفكرو ما بعد الحداثة العديد من الأدوات لتطوير خطاب الأمن الجماعي لعل أبرزها اللجوء إلى الجماعات المعرفية Epstemic لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول لأن هذه الجماعات تعبر عن إدراكات موضوعية للسياسة الدولية بعيدا عن الإستقراءات الوضعية للواقعيين.[3]

فالفوضى إذن ليست مبدأ ثابت بل الفوضى كما يقول واندت هي ما تصنعه الدول، وربما هذه المهارة بالذات هي التي أوقعت الما بعد حداثيين في مأزق نظري عند بناء تصورها للدراسات الأمنية، فالمقدمات التي نسلم بها تتحكم في النتائج التي نصل إليها، ولكن لأن

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 161
[2] خالد معمري، مرجع سابق، ص 113
[3] نفس المرجع، ص 113

الفوضى عند المابعد حداثيين ليست حقيقة مطلقة، فإن النهج الواقعي ليس المذهب الأمني الأسلم بالضرورة، كما أنه من بين أهم الأدوات التي يقترحها مفكرو ما بعد الحداثة في تطوير خطابهم الأمني الجماعي اللجوء إلى نشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين Epistemic الجماعات المعرفية الدول[1]، لأن هذه الجماعات تعبر عن إدراكات موضوعية للسياسة الدولية بعيدا عن الاستقراءات الوضعية للواقعيين.[2]

المطلب الثاني: مفهوم الأمن وتوسيعه حسب المنظورات ما بعد الوضعية

نتيجة للقصور الذي طبع اتجاهات المنظور التفسيري/الوضعي في الإلمام بإتجاه نظري متكامل لظواهر العلاقات الدولية وعلى رأسها مفهوم الأمن، ظهرت إتجاهات ومقاربات حديثة تولي اهتماما بالغا لفكرة البناء الاجتماعي الذي شكل تحديا لكل من المدرستين الواقعية والليبيرالية، وهو مدخل يركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية[3].

أولا–المقاربة البنائية لمفهوم الأمن:

ينظر للبنائية كاتجاه نظري جديد، ولكنها في الواقع اتجاه نظري قديم، ترجع أصوله التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيستا فيكو Giambattista vico، غير أن البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية برزت مع نهاية الحرب الباردة، وأبرز روادها بيتر كاتزنشتاين Peter katzenstein، فريدريك كراتوشويلFriedrick kartochwil ، وألكسندر واندت Alexander wendt.

ويعتبر نيكولاس أوناف Nicholas onuf أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه"عالم من صنعنا Word of our making "حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 39
[2] خالد معمري، مرجع سابق، ص 114
[3] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري، مرجع سابق، ص 57

البنيوية، التي فشلت بالتنبؤ بنهاية الحرب بطريقة سلمية، وبالتالي استنادا على مستوى التحليل وفق معطيات من الواقع العملي لتفاعلات الوحدات والفواعل داخل النظام الدولي، قدمت البنائية تفسيرات وتحاليل مقبولة أثبتت من خلالها دور الأفكار وأهميتها في تحديد طبيعة الواقع، صياغته، والتأثير على ممارسات الفاعلين فيه، فالتغيير داخل الاتحاد السوفيتي كان بفعل تغير الأفكار وقيم النخب الحاكمة.

فالتعريف الذي وضعه أدلر وبارنر Adler et Barnett للبنائية يوضح بشكل جلي للاتجاه العام للأغلبية "فهو يدعي بأن الفاعلين الدوليين قد وضعوا في بيئة معيارية ومادية في أن واحد بمعنى أنها تحتوي على قواعد ومصادر وهي تأخذ في الاعتبار احتمال أنه ضمن الظروف الملائمة يستطيع الفاعلون أن يولدوا الهويات والمعايير التي ترتبط بسلام مستقر "[1]

تركز البنائية على عنصر الهوية Identity الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها وعلى هذا الأساس فالهوية تولد وتصقل المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد وصناع قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة[2].

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 135

[2] عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص25

كما ترفض البنائية ما يسمى بتصور كرة البلياردو billiard ball image للعلاقات الدولية والذي تعتمد عليه الواقعية لأنه فشل في ابراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات والصراعات الدولية، بينما يرغب البنائيون في اختبار ما يوجد بداخل كريات البليار للوصول الى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات.[1]

كما أنها حسب ألكسندر واندت منهج للعلاقات الدولية، يفترض ما يلي:[2]

1. الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
2. تذاتانية Inter-Subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
3. تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

انطلاقا من هذه الافتراضات ومقارنة بالافتراضات التي ترتكز عليها الاتجاهات التقليدية التفسيرية، فإن البنائية تتميز عن الواقعية من حيث عدم تحديدها "للواقع" بناء على توزيع القوى المادية، مرتكزة في ذلك على الأفكار والعلاقات الاجتماعية، وبعكس العقلانيين فإن البنائيين ينظرون للواقع نظرة تذاتانية، فهو موجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض القيم والمعتقدات إلا أن البنائية تتقاسم من جهة أخرى بعض الافتراضات مع الواقعية: كالطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية، الاعتراف بالقدرات الاستراتيجية العسكرية للدول، انعدام الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الفاعلين[3].

إن البنائية قد أولت أهمية للبنى المثالية (غير المادية) التي تحكم العلاقات بين مختلف الفواعل في دراسة السياسة الدولية، إذ ركزت على تحليل دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، وكذلك دور وأثر المتغيرات النفسية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح وأفضليات الدول، جنبا إلى جنب مع المتغيرات المادية التي يعتمدها العقلانيون[4].

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 614
[2] خالد معمري، مرجع سابق، ص 115
[3] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 43
[4] خالد معمري، مرجع سابق، ص 363

كما يقترح البنائيون تصورا يقول بأن العالم مبني اجتماعياً، أي أن الناس هم من يصنعون المجتمع ووجوده مرهون بكينونتهم، وبنى المجموعة الإنسانية تحددها أساسا الأفكار المشتركة والمتقاسمة أكثر مما تحددها القوى المادية، وبالتالي فإن البنية الاجتماعية تتشكل من ثلاثة عناصر أساسية هي: معارف مشتركة، المصادر المادية تتخذ شكلها تبعا لتأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم، ممارسات هؤلاء الفاعلين[1].

كما تعتمد البنائية على أن بنية المجتمعات الإنسانية التي تتشكل وتتحدد إستنادا إلى الأفكار والرؤى المشتركة أكثر من إستنادها إلى القوة المادية، كما أن الهويات والمصالح الذاتية للفاعلين تتحدد ويجري تعريفها وفقا لهذه الأفكار والرؤى أيضا، ويترتب على هذه المقدمات أن الهويات والمصالح ليست حتمية، كما تركز على أهمية الثقافة والقيم والأفكار وتقرر أن هذه العوامل الأساسية هي التي يمكن الإعتماد عليها في تفسير أنماط القوة ومستوياتها أيضا، كما أن السلوك الدولي وتفاعل الدول لا يمكن حصره فقط بالمصالح القومية[2].

كما أن البنائية تعتمد على تأثير الأفكار مما يعني أن البنائية تولي أهمية كبيرة لمصادر التغيير، فهي تعتمد على الوعي الإنساني في الشؤون العالمية، ولذلك فالبنائيون لا يعتقدون بوجود واقع اجتماعي خارجي موضوعي معطى بعينه لأن الواقع الاجتماعي ليس وحدة مادية أو طبيعية أو شيء مادي خارج الوعي الإنساني، فالنظام الدولي غير موجود بالفطرة ولا يشكل نفسه بنفسه[3].

ولكن على الرغم من ذلك فإن البنائيين يشتركون في أنه لا الفرد ولا الدولة ولا مصالح الجماعة الدولية حتمية لكنها أبنية اجتماعية تتشكل من خلال تفاعل مستمر، فسلوك الدولة تشكله معتقدات النخبة والهويات والمعايير الاجتماعية، والأفراد يصوغون ويشكلون

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص43
[2] يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص103
[3] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 615

ويغيرون الثقافة من خلال الأفكار والممارسات، كما أن الدولة والمصالح الوطنية هي نتاج الهويات الاجتماعية[1].

1-الفوضى الدولية:

تعد الفوضى Anarchy من الإسهامات الأساسية للبنائية، حيث يرى ألكسندر واندت في مقاله الصادر عام 1992 الموسوم بـــ الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الاجتماعي لسياسة القوة Anarchy is what states make of it: The social construction power politics بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة لكنها تكتسي القوة والتأثير عندما تعتقد الدول بوجودها[2]، فلا يوجد منطق للفوضوية متأصل بذاته أو عما ترغبه الدول أو تعتقده، فالفوضى هي ما صنعته الدول، وهي ليست حتما مرادفا لحالة الحرب، فالفوضى ليست جوهرا ثابتا بل تتخذ أشكالا متعددة ومختلفة، ذلك لأن الهويات الأنانية والمصالح المرتبطة أو المعبرة عنها هي في حقيقتها ناجمة عن التفاعل ذاته وليست سابقة له[3]، وعليه فإن واندت يفرق بين ثلاث أنواع من الفوضى الدول إلى بعضها البعض كأعداء فإن البنية الدولية مشكلة لفوضى هوبزية، ولما تنظر إلى بعضها البعض كمتنافسة فان البنية الدولية مشكلة لفوضى لوكية، وعندما تنظر إلى بعضها البعض كأصدقاء فإنها مشكلة لفوضى كانطية، ويرى "واندت" بأن هذه الثقافة الهوبزية المحددة للمصلحة القومية لم تعد موجودة في عالم اليوم باستثناء بعض الحالات الشاذة أو الظرفية[4].

كما ترفض البنائية تصورات ومقاربات الفوضى كما قدمها هوبز ولوك ويميلون الى تقبل المفهوم الذي قدمه كانط حول الفوضى وأهمية السعي بين الجماعات بما يحفز للتقدم نحو التعاون والسلام، ووفقا لهذه القناعة فإن الفوضى والحروب والصراعات ليست

[1] كارين أ. منغست وايفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 132 – 133
[2] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: مالي نموذجا، مرجع سابق، ص 60
[3] يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 102
[4] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 46

معطيات مسبقة بل نتاج البنية، وهي ليست بمعزل عن الممارسات المعززة لنمط أو بنية بذاتها من دون غيرها، فالأمن يصبح وفقا لهذا التحليل بنية إجتماعية تعتمد على التفاهمات بين الأفراد حينما تكون على قدر من عدم الثقة في نيات الغير ، هكذا تبرز أهمية الهوية القومية التي لها تأثير قوي ومتواصل مباشر في تحديد المصالح بما يلعب دورا محددا لسلوك الدولة الخارجي، وهو ما يلغي أية أهمية مبالغ فيها لعناصر الفوضى والقوة والطبيعة مثلما جادلت به المقاربات الأخرى[1].

كما أن الفوضى ناجمة عن الهويات والأنانية والمصالح الذاتية، هذه الأخيرة تكون ثابتة ولا تتغير وهي بذلك لا تتضمن تلقائيا ذلك السلوك المصلحي الأناني للدولة مثلما يقرر الواقعيون، وأولئك الذين يرون هذا السلوك جزءا من النظام الدولي[2]، وهي ليست جوهرا ثابتا بل تتخذ أشكالا متعددة ومختلفة ، ذلك أن الهويات الأنانية والمصالح المرتبطة عنها هي في حقيقتها ناجمة عن التفاعل ذاته وليست سابقة كما يحاجج الواقعيون[3]، كما أن بنية المجتمعات الإنسانية تتشكل وتتحدد استناداً إلى الأفكار والرؤى المشتركة أكثر من استنادها إلى القوة المادية، والهويات والمصالح الذاتية للفاعلين تتحدد ويجري تعريفها وفقا لهذه الأفكار والرؤى ، كما أن هذه الهويات والمصالح ليست حتمية، فضلا عن التركيز على الأهمية التي تكتسبها الثقافة والقيم والأفكار، وتعتبر أن هذه العوامل الأساسية هي التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير أنماط القوة.

وعلى الرغم من ذلك فإن البنائية لا تعتبر الدول كسجناء ضمن تركيبة فوضوية مؤكدين على أن بإمكان التفاعل الإجتماعي أن يقود الى الفوضى التعاونية Cooperative Anarchy، وعليه فلا وجود لشيء حتمي وثابت في السياسة العالمية،

[1] يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص103
[2] كارين أ. منغست وايفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 132 – 133
[3] يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 102

فكل شيء حتمي وثابت في السياسة العالمية، فكل شيء تذاناتي وبالتالي مجهول وغير يقيني.[1]

أشكال الفوضى الدولية حسب ألكسندر وندت

	البنائية	الليبيرالية	الواقعية
الفواعل	لا يمكن توقعه قبل عملية التفاعل الاجتماعي	تشجيع التعلم الاجتماعي من خلال المؤسسات (الأمم المتحدة)، الأفكار (الديمقراطية والرأسمالية الليبيرالية)	زيادة القوة لضمان البقاء
الأهداف	الهويات والمصالح مكونة بشكل بيناتاني فاذا كانت هويات ومصالح الدول قد أنتجت على شكل تنافسي فهي تنافسية، وإذا كانت مصالح الدول قد أنتجت على شكل تعاوني فهي تعاونية	المجتمع الدولي	الاعتماد على الذات لأنه لا توجد حكومة عالمية (الفوضى)، التعاون بين الدول لا يمكن الثقة به أو المراهنة عليه
منطق الفوضى	الفوضى هي ما صنعته الدول منها	تعاوني	نزاعي

المصدر: محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 369

2-الجماعة الأمنية:

ضمن هذا السياق يبقى مفهوم الأمن تقليديا عسكريا يتعلق قبل كل شيء بالدول وفقا لكاتزنشتاين وإدلر، فضلا عن محاولة إحياء مفهوم الجماعة الأمنية Communauté de sécurité الذي طرحه كارل دويتش من خلال إعتقادهما بأن الجماعة الأمنية التعددية communauté de sécurité pluraliste تعني ببساطة جهة عبر وطنية تتكون من عدة دول ذات سيادة.

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 140

" فالدول يمكن أن تصبح منتظمة ضمن مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تفهم بشكل صحيح على أنها جماعة ففي بعض الأوقات تقيم جماعة الدول هذه علاقات سلمية ما يمكنها من تشكيل جماعة أمنية وأحيانا أخرى لا فالجماعات الأمنية هي تطورات نادرة نسبيا، ومع ذلك فوجودها قد غيب مفاهيميا بسبب هيمنة النظريات الواقعية على الأمن الدولي [1]".

من جهة أخرى فقد أعلن كاتزنشتاين تبنيه موسعا وتقليديا للدراسات الأمنية فالشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية، والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي في تفسير الواقع الدولي، هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية والتي لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا، فمتغيرات الهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي [2].

كما تعطي البنائية أهمية قصوى لفعل اللغة Speech Act الذي يساعد صانع القرار أو الفاعلين على جعل قضية أو مسألة ما أمنية كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويؤثر في السلوكيات والخيارات، فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى إرتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، بمعنى أن الأمن في المحصلة يحمل مدلولا اجتماعيا أكثر منه ماديا، وعنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات وتوجيهها [3].

3-المعضلة الأمنية:

تنجم المعضلة الأمنية حسب البنائيون عن الغموض المفترض في السياسة الدولية بسبب أن الدولة يفترض أنها لا تعرف بدرجة كافية نوايا الدول الأخرى ترى البنائية أن الغموض ينبغي أن يعامل كمتغير وليس ثابت، فالهويات تحدد المعاني وبالتالي تقلل

1 سليم قسوم، مرجع سابق، ص 136

2 جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص46

3 نفس المرجع، ص47

الغموض، فالمعضلة الأمنية اللانهائية النابعة من فوضى النظام الدولي وما يترتب عليها من سعي كل دولة بمفردها وراء مصالحها دون الأخذ في الإعتبار لمصالح الأخرين[1]، وترى بأنه يمكن تخفيضها والحد منها عبر معرفتنا بالهويات، ويفترض التصور العقلاني أن الفواعل تحس بالحاجة المستعجلة لحماية أنفسهم في مواجهة اللايقين الذي هو حسب البنائيين متغيرا وليس ثابتا، فإذا كانت الحقيقة الدولية مبنية إجتماعيا فإن كلا من العدو، التهديد والصراعات مبنية كذلك بكلتا العوامل المادية والمثالية، كما تعتبر البنائية بأن الدول تواجه معضلة ذات طبيعة خاصة تسمى المعضلة المعيارية[2].

-الأمن والإنعتاق: الفرد كموضوع مرجعي للأمن

بعد تفكك الإتحاد السوفيتي تصاعدت الفكرة الطامحة إلى إنشاء "دولةٍ عالميّةٍ" أو "دولة قانون دوليّ" المستوحاة من الفكر الإيتوبي لكانط، والقائمة على ظهور مجموعةٍ كوسموبوليتانية أخلاقيّةٍ تحترم وتدافع عن حقوق الإنسان، وقد تدّعم هذا الطموح بإرادةٍ في تأسيس محكمةٍ جنائيّةٍ دوليّةٍ سنة 1995، والتي سبقها إنشاء محكمتين جنائيّتين دوليّتين الأولى TPIY خاصّة بيوغسلافيا سنة 1993 والثانية TPIR خاصّة برواندا سنة 1994.

غير أن حجم الفظائع الإنسانية أكّدت خياليّة هذه الفكرة لهذا لم يعمّر مفهوم الأمن كإنعتاقٍ طويلاً وفقد طابعه العمليّ بعد أن فقد سنده في الواقع، وسرعان ما ترك مكانه لمفهوم "الأمن الإنسانيّ" الذي إستحدث كمفهومٍ جديدٍ ضمن مفاهيم العلاقات الدّوليّة، حيث كان أول إستعمال رسمي له في عام 1994 في تقرير صادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة الذي حرره كل من الباكستاني محبوب الحق Mahbub Alhuq والهندي أمارتيا سن A.Sen.[3]

1 نصار الربيعي، مرجع سابق، ص 141

2 سليم قسوم، مرجع سابق، ص 140

3 سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 126

يعتقد أنصار النظرية النقدية بأن الوحدة المرجعية هي الفرد أو الإنسان، حيث يرتكز مفهوم الأمن الإنساني على إتخاد الفرد وحدة التحليل الأساسية وذلك في سياق ما أصبح يواجه أمن الأفراد من مصادر التهديد التي لم تعد الدولة المسؤول الوحيد عليها حيث يعرف الأمن الإنساني وفقا لـــ ليود أكسوورثي Lioyd Axworthy الكندي وزير الخارجية السابق بأنه: "حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بالعنف، إنه يتعلق بوضع أو بحالة تتميز بانتفاء المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص، بأمنهم وبحياتهم "[1]

كما تعرفه الباحثة خديجة عرفة محمد بأنه: "السعي لتحقيق أمن الأفراد وذلك من خلال الإصلاح المؤسسي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال إصلاح المؤسسات الأمنية التقليدية، بما يمكنها من إقتراب إنساني في التعامل مع المشكلات الأمنية، وكذا إنشاء مؤسسات أمنية جديدة تعنى بالأساس بوضع السبل الكفيلة بحماية جوانب حياة الأفراد كافة، هذا بالإضافة إلى البحث في السبل الملائمة لإلزام الدول بتنفيذ تعهداتها القانونية المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان."

ويقوم مفهوم "الأمن الإنسانيّ" على فكرة الأمن المستدام الذي يسعى بالدّرجة الأولى إلى توفير حمايةٍ لصالح الشعوب وليس لصالح أقاليم الدّول، فالأمن الإنسانيّ يرتبط قبل كلّ شيءٍ بإشباع الحاجات الأوّليّة للأفراد ويتجاوز الأولويّة الممنوحة من طرف الدول لإمكانيّاتها الدفاعيّة على حساب أمن أفرادها، وقادت هذه الفكرة إلى تحوّلاتٍ جذريةٍ في صياغة السياسات العالميّة لأنّها تقتضي إعطاء الأسبقيّة لحاجات أمن الأفراد قبل الدفاع عن مصالح الدّولة[2].

كما يعتبر مفهوم الأمن الإنساني أن الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن، والدولة هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي الإنتقال من المستوى الدولتي إلى المستوى الفردي للأمن، وذلك بإعتبار أن الدولة تراجعت قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها

1 سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 151-152

2 خديجة عرفة محمد، مفهوم الأمن الإنساني، سلسلة مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد13، جانفي 2006، ص25

مسارات العولمة المتسارعة، إضافة إلى أن الإهتمام بمسألة الأمن الإنساني يرجع إلى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، وهو ما يؤدي عادة إلى خلق توترات إجتماعية وإلى تنامي الصدامات داخل الدول والمجتمعات، فتتحول الدولة إلى وسيلة لحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة من تدفق المناطق الفقيرة.[1]

وعليه يكون الأمن عند النقديين هو عبارة عن بناء إجتماعي مرادف للإنعتاق Emancipation والتحرر، جاء كفكرة مضادة للنظريات الأمنية التفسيرية لما قبل نهاية الحرب الباردة ومسايرة مع تطورات العولمة ومتطلبات النظام الدولي الجديد، حيث يعرفه كين بوث بأنه: "كخطاب للسياسة، يسعى الإنعتاق إلى حماية الناس من الجور والقيود التي تحد من تنفيذهم لما إختاروه بحرية بالتوافق مع حرية الأخرين، إنه يمنحنا إطارا ثلاثيا للسياسة، كمرسى فلسفي للمعرفة، نظرية لتطور المجتمع وممارسة لمقاومة الظلم فالإنعتاق] إذا هو فلسفة ونظرية وسياسة لإكتشاف الإنسانية "

أبرز هذه التحوّلات هو ظهور مفهوم "التدخّل الإنساني"، إذ "تلفت عقيدة الأمن الإنسانيّ الإنتباه إلى أنهّ يُستَلزَمُ تطبيق (في ظروفٍ معينة) حقّ تدخّل إنسانيّ في الشؤون الداخليّة للدول والذي يمكن أن يأخذ شكل هجوماتٍ عسكريّةٍ"، وعليه، فإنّ الأمن الإنسانيّ يكرّس في جزءٍ منه إرادةً دوليّةً للتدخّل ترتكز على الإعلان العالميّ لحقوق الانسان لسنة 1948، وبالتالي إحتمال تقويض مبدأ إحترام السيادة الدولتيّة، فالدّولة التي لا تستطيع حماية مواطنيها من المحتمل أن يُحَلَّ محلّها لضمان هذه الحماية من منظار الأمن الإنسانيّ إذاً، كلٌ من مفهوم الأمن كإنعتاقٍ والأمن الإنسانيّ يعتبر أنّ أمن أغلبيّة البشر "مهدّدٌ أكثر بسياسات ومحدوديّة حكوماتهم الخاصّة وليس بالطموحات النابوليونية لجيرانهم" ، إنّه الأكثر إحتمالاً بالنسبة لأغلبيّة النّاس أن يكون شعورهم باللا أمن متولدًّا أكثر عن الخوف الذي تتسبّب فيه الحياة اليوميّة وليس عن أحداثٍ عالميّةٍ فضيعةٍ.

1 حسام حمزة، مرجع سابق، ص25

-مدرسة ويلز Welsh School لدراسات الأمن النقدي:

يعد كين بوث Ken Booth من أبرز مفكري مدرسة ويلز لدراسات الأمن الدولي، حيث تحاول هذه الأخيرة تعميق مفهوم الأمن من خلال إضافة وحدات مرجعية فوق قومية وما دون دولاتية، حيث يرى كل من كين بوث وهوركهايمر ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليضم التهديدات التي تحد من حرية الإنسان وإنعتاقه، وليس فقط التهديدات التي تمس أمن الدولة، فالتهديدات غير عسكرية مثل الفقر والتدهور البيئي، خرق حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وعدم المساواة بين الدول وداخلها، هي تهديدات تتجاوز أخطارها حدود الدولة وتهدد الإنسانية جمعاء[1].

وبالمقابل يعتبر واين جونز بأن إلهامات المدرسة النقدية مستمدة من أعمال كل من غرامشي ومنظري مدرسة فرانكفورت (هابرماس، هوركايمر، هونث) هذا الربط أنتج حسب واين جونز مجموعة معينة من المضامين: النظرية، والمنهجية، والمعيارية، حيث تستلزم هذه المضامين توسيع وتعميق وإمتداد وتركيز للدراسات الأمنية حيث يشير التوسيع إلى مفهمة الدراسات الأمنية لتتضمن مجموعة من القضايا تتجاوز القوة العسكرية، أما التعميق فيتضمن مقاربة نظرية للأمن تربط فهمنا للأمن بالفرضيات الأساسية حول طبيعة الحياة السياسية أين تظهر الدول ونظام الدولة كإستجابة طبيعية، فالإمتداد يشير إلى توسيع أجندة الدراسات الأمنية ليس فقط لإدراك تعدد القضايا ولكن لتعددية الفواعل على غرار الدولة أكثر الموقع عمقا للأمن ، حيث تدعي الدراسات الأمنية النقدية تبني مقاربة للأمن تركز على إنعتاق الأفراد كهدف معياري[2].

إن موجة التحليل الأولى التي شكلها طلاب مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي كانت بهدف تعميق فهمنا للأمن بكشف السياسة من خلال المفاهيم العلمية والأجندات السياسية ما يسمح للمحللين من إماطة الصفة المركزية عن الدول، والنظر في مرجعيات فوق وتحت دولاتية، أما موجة التحليل الثانية فقد سعت إلى توسيع فهمنا للأمن لأجل الإهتمام بجملة

1 جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 35

2 سليم قسوم، مرجع سابق، ص 153

من التهديدات والأخطار التي تواجه مجموعة من الوحدات المرجعية، وبهذا يكون طلاب مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي قد قاموا بتسيس الأمن Politicize Security بدلا من أمننة القضايا. Securitize Issues [1]

كما ترتكز مدرسة ويلز على الأعمال التي قدمها كين بوث وريتشارد واين جونز وتبنيهما لإعتبار: " الموضوع الرئيسي للدراسات الأمنية يجب أن يكون إنعتاق الأفراد"[2]

لقد جادل كل من بوث وهوركهايمر بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليضم كل تهديد من المتوقع أن يحد من إنعتاق الإنسان وحريته، وبهذا يكون المفهوم النقدي للأمن شاملا وأكثر عمقا لكونه يتشكل من تهديدات شاملة تتطلب إستجابات شاملة وغير مقتصرة حصريا على الدولة، وتوسيع الأمن النقدي إنطلاقا من البحث عن فهم التهديدات المبنية إجتماعيا وتاريخيا والمتحولة في المكان والزمان، حيث أنه وإن كان الأمن في صورته العسكرية/ الدولاتية لا يزال يحتفظ بكامل مزاياه ضمن نموذج النظام الدولي الوستفالي، فإن العديد من التهديدات غير العسكرية كالفقر، اللامساواة بين الدول وداخلها، التدهور البيئي والإيكولوجي ....تتجاوز أخطارها حدود الدول مهددة بذلك مصير الإنسانية ومتجاوزة قدرة الدولة الواحدة على مواجهتها.[3]

كما أشار كين بوث إضافة إلى فكرة الإنعتاق) ذات الجذور العميقة في النظرية النقدية (إلى تأثره بالباحثين في معهد أبحاث السلام من أمثال: كينيث بولدينغ K.Boulding يوهان غالتونغ Y.Galtung وريتشارد فالك R.Falk لتركيزهم ليس فقط على تحقيق الأمن السلبي الذي يعني غياب الحرب، ولكن على فكرة الأمن الإيجابي أي تحقيق العدالة الإجتماعية والإقتصادية كوسيلة لتحديد الأسباب الضمنية للنزاعات ، كما فتح هذا النقاش

1 حسام حمزة، مرجع سابق، ص25

2 سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص66

3 مصطفى دلة أمينة، الدراسات الأمنية النقدية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013 ، ص 90

ووضع في الواجهة قضايا كالرفاه الإقتصادي والصحة والإستقرار البيئي موازاة مع التركيز على القضايا العسكرية كالأسلحة النووية.[1]

ويمثل الإنعتاق حسب كين بوث قلب النظرية النقدية للأمن العالمي، ويقصد بالإنعتاق عموما في هذه النظرية الحرية من جميع القيود التي يمكن أن تعيق الأفراد والشعوب من تجسيد خياراتهم، فهو السعي نحو تحقيق الرفاهية المادية والعيش الكريم، والتحرر من قيود الطبيعة والندرة والحرية من الجهل والخرافات، وهو يسعى إلى العدالة والحرية من الإستبداد بمختلف أشكاله السياسي والإستغلال الاقتصادي.[2]

-تصورات الجندر وما بعد الحداثة عن الأمن:

1- التصور النسوي للأمن:

واجهت العلاقات الدولية مقاومة شديدة من طرف شريحة واسعة من المجتمع تسمى "نساء" في سبيل فتح أبوابها للتحدي الذي فرضته النسوة المتمحورة في بلورة نظرية نسوية تهتم بالجنس في العلاقات الدوليةGender، وكان ذلك التحدي ناتجا عن عدم منح العلوم الإجتماعية أهمية لمتغير الجنس وإستمرت في تجاهله، وهو ما منح الفرصة في أواخر الثمانينات للأصوات النسوية النقدية لإقحامها في دراسة العلاقات الدولية.[3]

إذا برزت الأدبيات النسوية بقوة في مجال العلاقات الدولية في التسعينات، وقدمت إسهاماتها النظرية من قبل باحثات من أمثال "سيلفيستر Christine Sylvester وويتورث Sandra Whitworth وتيكنر Tickner و"توربن Jennifer Turpin قدمت النسوية أعمالا مختلفة ومتنوعة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، ولكنها تتفق فيما بينها في الفكرة الأساسية التي مفادها أن النوع Gender تشكل قضية في فهم كيفية سير العلاقات الدولية وبشكل خاص في القضايا المتعلقة بالحرب والأمن الدولي..[4]

1 سليم قسوم، مرجع سابق، ص 154

2 مصطفى دلة أمينة، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص 89

3 سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 154-155

4 مصطفى دلة أمينة، مرجع سابق، ص 90

رغم إختلاف إتجاهات النظرية النسوية وتشعبها، فإنها تتقاسم معظم الإفتراضات الأساسية للنظرية النسوية المتعلق بالأهمية القصوى للجنس Gender في فهم ومعرفة السياسة العالمية حيث تعتقد بأن:

"الرجال وليس النساء هم من كتبوا نظريات العلاقات الدولية وأصبحوا بالتالي يراقبون صناعة القرار فالواقعية مثلا تعتبر في نظر النسويين والنسويات نظرية جنسية لأنها قائمة على الجنس الذكري وأسست من قبل الرجال لوصف وتفسير عالم عدواني من الدول وغير مراقب من قبل الرجال وعلى هذا الأساس ترى النظرية النسوية أن السياسة العالمية ستكون أقل تنافسية وأقل عنفا إذا تمكنت النساء من الوصول أو السيطرة على مواقع القوة خاصة قوة الدولة المرتبطة بالمعرفة، ولتحقيق هذا الهدف تواصل هذه النظرية مجهوداتها متبنية مواقف فلسفية نظري على غرار ما يسمى بالنظرية النقدية "[1]

إن كل التيارات الفكرية للنظرية النسوية تؤكد على تهميش دور ومكانة المرأة في السياسة العالمية ونتيجة لذلك حاولت منظرات وجهة النظر النسوية تفكيك مجالات العلاقات الدولية وتقويض أسسها ومبادئها من خلال إعادة تقويم نظرة توماس هوبز حول حالة الطبيعة كونها حسبهن اللبنة الأساسية للنظام الدولي القائم على الدولة، أما بعض المنظرات ضمن النزعة النسوية التجريبية فقد قدمن دراسة نسوية حول النساء وإقتصاد الميزانية العسكرية يوضحن فيها مساهمتهن الفعالة في تسيير وإدارة شؤون التعاون الدولي وإرساء قواعد السلم والأمن العالميين.[2]

كما أن الإلتزام النسوي بالهدف الإنعتاقي والتحرري من أجل إنهاء تبعية المرأة متسق مع التعريف الموسع للأمن الذي يجعل من الفرد المنتمي إلى بنيات إجتماعية واسعة ، من هذا المنطلق تسعى الدراسات النسوية إلى فهم كيف أن أمن الأفراد والجماعات معرض للخطر من طرف العنف الجسدي والهيكلي على جميع المستويات[3]،حيث تجادل بعض

1 سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 90

2 عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 623

3 أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص464

الباحثات النسويات بأن الفرضيات الجوهرية للواقعية تلك المتعلقة بالفوضى الدولية وسيادة الدولة تعكس وبشكل خاص الطريقة التي يتعاطى ويتفاعل بموجبها الرجال من العالم، ووفقا لهذه الرؤية فإن النظرية الواقعية تعبر عن المشاركين من الرجال في صنع السياسة الخارجية ومبدأ سيادة الدولة وإستعمال القوة العسكرية[1].

لذلك فقد حاولت أن تيكنر Tickner أن تتحدى الإتجاهات النظرية الكبرى، ولاسيما منها الواقعية بتوجيهها إنتقادات لاذعة لها وإعادة صياغتها لمبادئ الواقعية الكلاسيكية الستة من وجهة النظر النسوية، لكي تثبتن جدارتهن جنبا إلى جنب مع المنظرين الرجال وكانت صياغتها لهذه المبادئ على النحو التالي:[2]

1. الموضوعية مرتبطة بالذكورية، وبالتالي فإن القوانين الموضوعية هي بالضرورة جزئية،
2. المصلحة الوطنية هي مفهوم متعدد الأبعاد، وبالتالي لا يمكن تعريفها فقط بمفهوم القوة،
3. تعريف القوة بالهيمنة والمراقبة هو تعريف محدود وذكوري،
4. أنه من الإستحالة بمكان ومن غير المستحسن فصل الأخلاق عن الممارسات والسلوكيات السياسية،
5. الهدف هو التركيز على القواسم المشتركة للطموحات الإنسانية المتعلقة بتخفيف حدة الصراع وتعزيز الروح الجماعية،

المجال العام ليس مستقلا، مدعيا بأنه من الضرورة بمكان إبعاد إهتمامات وإسهامات النساء

وعلى غرار أن تيكنر Tickner حاولت صاندرا ويتوارث Sandra Whitworth أن تنظر للجنس/ النوع من خلال إستعمال مقتربات نظرية موجودة فهي لا تحاول إقحام النساء في العلاقات الدولية لأنهن في إعتقادها موجودات أصلا فيها، وإنما تسعى للتنقيب عن أسباب إستمرار التنظير والتأريخ للعلاقات الدولية في تدعيم الغياب الخرافي للنساء،

1 عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جوان 2002، ص 33

2 عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 626-627

وهي في ذلك تتهجم على الأنطولوجية الواقعية لأنها تقف في نظرها حجرة عثرة أمام أي تحليل للعلاقات الدولية يقوم على أساس الجنس/النوع[1]، وبالمقابل ترى صانتيا أونلو أنه إذا كان للتحليل النسائي تأثيرا بسيطا على السياسة الدولية فإن ذلك راجع إلى تجاهل وإغفال متغير الجنس/النوع في دراسات العلاقات الدولية، ولذلك فهي تدعو المنظرين في العلاقات الدولية إلى ضرورة أخذهم بعين الإعتبار التجارب النسوية بجدية إن أرادوا أن يتحصلوا على تفسير وفهم واسعين حول كيفية إدارة وتسيير الشؤون الدولية[2].

لقد سعت النظرية النسوية في مجال الأمن الدولي إلى البحث كيف تكون الدولة مشاركة في حالة اللاأمن الموجه نحو مواطنيها ، كما قامت بطرح إستفهامات مهمة حول الطريقة التي جعلتنا في مجموعنا نعتبر الدولة الحكم النهائي المقرر للأمن والحرية، غير أن المقاربات النسوية لا تقتصر على النساء فقط في تحليل الأمن، ولكنها تدمج النوع من أجل فهم كيف أن بعض المعايير الأنثوية والذكورية تؤثر في تصور ماهية الأمن، كما يساعد أيضا في توضيح مسألة إعتبار أصوات النساء في أغلب الأحيان غير مشروعة ومسموح بها في المسائل المتعلقة بالأمن القومي[3].

المطلب الثالث: نحو مفهوم الأمن على البناء الإقليمي

الأمن في إطاره الإقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، وتأسيسا على ذلك فإن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه هو متعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي، وهذا ما يؤدي إلى ما يسمى بمركب الأمن الاقليمي.

1 سليم قسوم، مرجع سابق، ص 157

2 أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص465

3 عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 627-628

أولا- تعريف مركب الأمن الاقليمي

-تعريف باري بوزان:

عرف باري بوزان المركب الأمني بأنه: "مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحل بطريقة منفصلة". حيث يشرعن مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة وجود مستوى عال من التهديد بمعنى الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أو أكثر.[1]

وعرفه أيضا بأنه: "مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة آو اللاأمننة ، أو كلاهما، هي جد مترابطة، بحيث إن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول أو بعيدة الواحدة عن الأخرى."

-تعريف الدكتور حامد ربيع:

يعرف الأمن الإقليمي بأنه اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم، وجوهر تلك السياسة هي التبعية الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث.

-تعريف مدحت أيوب :

يعرف الأمن الإقليمي على أنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقرير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها[2]."

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005، ص 44.

[2] أيوب مدحت، الأمن القومي العربي. مصر: مركز البحوث العربية، 2003، ص 52.

وبذلك يمكن تلخيص معنى الأقليمة في :

- **الإقليمية** :عملية تتضمن نمو الارتباطات والعمليات المشتقة من النشاط الاقتصادي، ولكن تتضمن أيضا عملية الربط الاجتماعي والسياسي بين المكونات.
- **الوعي والهوية الإقليميين** :حيث يقود مزيج من التقاليد التاريخية والثقافية والاجتماعية إلى إدراك مشترك للانتماء لجماعة معينة.
- **التعاون الإقليمي بين الدول** :قد ترعى الدول أو الحكومات الاتفاقيات وتقوم بالتنسيق بينها، بغية إدارة مشاكل مشتركة وحماية وتعزيز دور الدولة وسلطة الحكومة.
- **التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي ترعاه الدولة** :هو في كثير من الأحيان أكثر أشكال الإقليمية شيوعا، فالحكومات والمصالح التجارية تسعى لتحقيق التكامل الاقتصادي بغية تعزيز تحرير التجارة والنمو الاقتصادي [1].

ثانيا– نظرية مركب الأمني الإقليمي:

يقصد بالمركب الأمني كمفهوم هو مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بصورة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها بمعزل عن بعضها البعض.

ويعتبر باري بوزان أوّل من استخدم مصطلح المجمع الأمني او المركب الأمني Security complex وذلك لتسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي، واعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل أساسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية من منطلقات إقليمية وليس عالمية، مع بقاء تعاملها مع القضايا العالمية طبعا، أو الأطراف الخارجية الفاعلة ومختلف القوى المؤثرة على المركب الأمني.

[1] محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الاقليمي في مرحلة ما بعد 2001/09/11، (مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003، ص 106

إن إقليمية الأمن حسب بوزان هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقية، ولأن الأمن "علائقي" فلا يمكن ادراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل القابل للتجزئة، ولتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى بوزان بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لبوزان فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن ارجاعها فقط إلى توازن القوى، لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة والعداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالايديولوجية الإثنية والخلفيات التاريخية، وبهذا يقودنا باري بوزان إلى تعريف للمركب الأمني بأنه" مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمون الدول الأخرى"، حيث يشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس، مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة مستوى عالي من التهديد أو الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر.

ثالثا- قواعد نظرية مركب الأمن الاقليمي[1]:

تقوم نظرية مركب الأمن الاقليمي على مجموعة من القواعد أهمها:

- إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة عكس المسافات الطويلة.
- تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الدول الفاعلين داخل المركب الأمني وآخرين خارجه.
- تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية، إذا كان ذو نطاق واسع.
- أن مركبات الأمن الإقليمي هي المكون الأساسي والرئيسي للأمن الدولي.

[1] عمار بالة، " مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط". جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2012،ص 42.

- تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشتق من التفاعل بين البيئة الفوضوية، ونتائج ميزان القوة في النظام الدولي من جهة أخرى وبفعل الضغوط التي يولدها التقارب الجغرافي المحلي، من جهة أخرى[1].

رابعا- مستويات تحليل نظرية مركب الأمن الاقليمي:

تحدد نظرية مركب الأمن الإقليمي أربع مستوىات للتحليل تتمثل في ما يلي:

1. **المستوى الداخلي أو المحلي:** يقصد به الظروف المحلية للدول المشكلة لمركب الأمن الإقليمي، مع التركيز على نقاط الضعف المتولدة بالداخل
2. **مستوى العلاقات دولة – دولة**: أي علاقة دول الإقليم مع بعضها، والتي تحدد ملامح الإقليم في حد ذاته.
3. تفاعل الإقليم مع الأقاليم الأخرى خاصة المجاورة.
4. دور القوى العالمية في الإقليم :أي علاقة الإقليم بالقوى العالمية خاصية الكبرى، يعني تفاعل بنيان الأمن العالمية والإقليمية

حيث إن البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي ترتكز على أربع متغيرات هي:

1. الحدودBoundaries : التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره.
2. البنية الفوضوية Anarchy Structure: التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي بجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.
3. الاستقطابPolarity: الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.
4. البناء الاجتماعيSocial Construction: الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات

كما يمكن أن نجد داخل مركب الأمن الإقليمي مركبات فرعية Subcomplex حيث تتواجد ضمن مركب إقليمي كبير فمثلا نجد داخل مركب الشرق الأوسط مركبات فرعية (الخليج – الشرق الأوسط، المغرب العربي، القرن الإفريقي).

[1] المرجع نفسه، ص 113.

خامسا- أنواع المركبات الأمنية:

يمكن القول أن هناك أنواعا كثيرة لمركب الأمن تتمثل في:

- **المركبات المركزة :Centered** يتكون هذا النوع من المركبات من قوة عالمية أو بعض المؤسسات الجماعية ونجد أنه إذا تشكل من الوجود المؤسساتي فإنه سيكون إقليما متكاملا من خلال المؤسسات أما إذا كان خاضعا لسيطرة قوة إقليمية فإنه سيكون مركبا أمنيا أحادي القطبية.
- **مركب القوى العظمى :Great Power Complex** وهو المركب الأمني الذي يكون مشكلا من مجموعة من الدول ذات المكانة الكبرى في المجتمع الدولي ، كمثال على هذا فإننا نجد شرق آسيا والذي يشكل كل من الصين واليابان مصدر قوته حيث تلعب كلاهما دورا محوريا داخل هذا المركب وبالتالي فإن هذا المركب هو مركب أمن إقليمي مزدوج.
- **المركبات الأمنية النموذجية أو المعيارية :Standard** ويتميز هذا النوع بغياب أي قوة عالمية داخله، أي أن الدول المشكلة للمركب الأمني هنا إما تتساوى أو تتفاوت بشكل طفيف في القوة والمكانة على المستوى الدولي ولا تمثل قوة عالمية، وكمثال على ذلك نجد: القرن الإفريقي، الشرق الأوسط، إفريقيا الوسطى وغرب إفريقيا وغيرها[1].

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول: تعريفات الهجرة غير الشرعية

مفهوم الهجرة غير الشرعية لإعطاء مفهوم واضح عن الهجرة غير الشرعية، لابد أن نعرج أولا على تعريف الهجرة ومن ضمنها الهجرة الشرعية التي تتم طبقا للقوانين المعمول بها، ولذلك سوف تتم دراسة كما يلي.

[1] جلول لخذاري، "الواقع الأمن الراهن للنظام الاقليمي الأوروبي من منظور مركب الأمن الاقليمي". جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، 2016، ص 140

أولا: تعريف الهجرة

عرفت الهجرة منذ القديم فهي تعنى بتنقل الأشخاص وتحركاتهم، لتكون اضطرارية فيما مضى تستدعيها ضرورة البقاء على قيد الحياة للبشر أفرادا وجماعات، لتكون لها دواعي ودوافع أخرى فيما بعد. ويتناول تعريف الهجرة التعريف اللغوي والاصطلاحي والشرعي.

1- تعريف الهجرة

أ- التعريف اللغوي

الهجرة اسم من هجر يهجر هجرا وهجرانا، قال ابن فارس الهاء والجيم والراء أصلان يدل أحدهما على قطيعة وقطع، والآخر على شد شيء وربطه، أما الأول الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دار إلى دار، تركوا الأولى، وضبط ابن منظور أيضا بمعنى الخروج من أرض إلى أرض [1] ، وهجرة الشيء تعني تركه. الهجرة إلى الشيء: الانتقال إليه عن غيره. الهجرة بالكسر: الخروج من أرض إلى أخرى[2].

فالهجرة كلمة مشتقة من فعل هاجر، يهاجر الذي يعني ترك الشيء أو أعرض عنه أما الهجرة فيقصد بها الخروج من أرض إلى أخرى[3].

ب: التعريف الاصطلاحي

الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان[4].

تستخدم كلمة الهجرة الحركة انتقال فرد أو جماعة، أو مجموعة من السكان من مكان سكن أو إقامة إلى مكان آخر للإقامة فيه، سواء كان ذلك الانتقال من داخل البلد الواحد، إذ عندها تسمى هجرة داخلية، والهجرة الداخلية يمكن أن تكون انتقالا من الريف إلى المدينة، إذ يمكن أن يتغير معها العمل الذي يقوم به الفرد أو الجماعة، فيصبح الفرد تاجرا بدلا من

[1] http://www.ohewar.org/debat/show.art.asp?oid=144798

[2] برهان الدين إبراهيم البقاعي: الإعلام بسن الهجرة إلى الشام، دار ابن حزم، طا، لبنان، 1997، ص9.

[3] صلاح الدين عمر باشا، المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية، المطبعة الجديدة، دط، دمشق، 1965، ص 203.

[4] كاظم نجيب: الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، الكتاب الثاني، دون بلد نشر، 2000، ص7.

كونه فلاحا، كما يمكن أن يكون الانتقال من مدينة إلى أخرى، ويكون ذلك بسبب تغيير مكان العمل، لا في طبيعته، وأن يكون الانتقال من المدينة إلى الريف.

والهجرة الخارجية، تكون من بلد إلى آخر، أو من قارة إلى أخرى، كما هي عليه الهجرة مثلا من آسيا وإفريقيا، إلى أوروبا وأمريكا واستراليا، أو العكس أيضا، أو فيما بين أمريكا وأوروبا واستراليا[1].

ويقصد بالهجرة الخارجية مغادرة بلد بالخروج منه قصد الإقامة في بلد آخر، وقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلدهم الأصلي، كما خطر على الدول فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليمية إلا في ظروف محدودة جدا.

ج: التعريف الشرعي

للهجرة شرعا معنى عام وهو ترك ما ينهى عنه الله تعالى، ومعنى خاص بالانتقال المكاني، وقد وقعت في الإسلام بهذا المعنى على وجهين:

الأول: الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن، كما في هجرتي الحبشة وابتداء الهجرة من مكة إلى المدينة.

الثاني: الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان، وذلك بعد أن استقر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة، إلى أن فتحت مكة المكرمة[2].

ولقد ورد مفهوم الهجرة في القرآن الكريم، وفي السنة النبوية الشريفة عندما أوصى الله تعالى إلى رسوله الكريم بالهجرة من مكة إلى المدينة المنورة وأمره بالرحيل إلى مكان بعيد عن سلطان الظلم والطغيان.

قال تعالى: « قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجرون فيها». .

[1] نبيل مرزوق: هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، د ط، سوريا، 2010، ص2.

[2] برهان الدين إبراهيم البقاعي: المرجع السابق، ص 10.

كما حدث ذلك عندما هاجر النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى مكان جديد يصلح للدعوة الإسلامية، وفي هذا قال صلى الله عليه وسلم: « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»[1].

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

1- النيوكلاسيكية:

وتعود بداية هذه النظرية إلى نموذج « التطور في الاقتصاد المزدوج » لصاحبه W.A. LEWIS أين حاول أن يجد تفسير للهجرة حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية.

وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.

ففي التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتي من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل[2].

2- نظرية التبعية:

إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة، ودول محيطية متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، حيث تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور، ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، وتعتبر الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى

[1] علي بعد الرزاق حلبي: علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، دط، بيروت، 1984، ص 146.

[2] عبد الفتاح العموص: المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية، من الموقع الالكتروني :

http// :doc.obhotoo.net.ma/IMG/doc/AFKAR7,5.doc

دول المركز خاصة هجرة الكفاءات، لأن دول المحيط هي التي تتحمل وتفسر الهجرة وفقا لنظرية التبعية تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي فكثافة الهجرة يعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط، واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر [1]، مع عدم قدرة أسواق دول المحيط على المنافسة.

3- النظرية الاجتماعية:

سوسيولوجيا الهجرات هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة، ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو، تطور في أوروبا خلال فترة السبعينات، يدرس أثر وفود المهاجرين، وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس

مجموعة المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج، وهو اتجاه نظري مهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر[2].

تهتم هذه النظرية بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين مع التركيز على وضعية الاستغلال، التمييز الاجتماعي والثقافي وكفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس ضدهم، نضالهم من أجل الحصول على حقوقهم وكذا التنظيمات المساندة لهم من جمعيات حقوق الإنسان[3].

كانت الهجرة فيما مضى تتم دون قيد أو شرط وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت أوروبا بحاجة إلى أيدي عاملة لتدارك مخلفات دمار الحرب ولكن بعد اتفاقية شنغن وتشديد الحصول على التأشيرة للهجرة القانونية، فتح أبواب الهجرة غير المشروعة أمام الراغبين في الهجرة. ويقدر عدد المهاجرين في العالم ب2,4 مليون شخص، أي ما يعادل 31 % من سكان العالم، منهم نحو 37 % من الدول النامية هاجروا إلى الدول المتقدمة،

[1] عياد محمد سمير: الهجرة في المجال المتوسطي، العوامل والسياسات، (الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق) الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، 2008.

[2] العرموم صفاء « سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات » من الموقع الالكتروني
http://www.SUMSA.com/forum/archive/index/php/t9645.html

[3] عياد محمد سمير: المرجع السابق، ص222.

وما يقارب 60 % من المهاجرين هم هجرات بين دول ذات مستوى تطور متماثل و3 % من المهاجرين هم مهاجرون من الدول المتقدمة إلى الدول النامية[1].

المطلب الثالث: تعريف الهجرة غير الشرعية

إن الهجرة عمل فردي اختياري حر، يتم بشكل إرادي ذاتي، وينص القانون الدولي على حق كل شخص في الرحيل عن بلده، ولكن في المقابل لا يعطيه الحق في أن يدخل بلدا آخر لا يتمتع فيه بحق المواطن، أو حق الإقامة القانونية، لحكومة كل بلد الحق السيادي الكامل، في تقرير الذين تسمح لهم بدخول أراضيها من غير مواطنيها، وتضع كل دولة سياسات ونظم الهجرة القانونية إليها، وبعضها يتسم الدول أطراف تلك الاتفاقية، دون الحاجة إلى تأشيرات لذلك مثلما هو عليه الحال بين دول الاتحاد الأوروبي وذلك بعد توحيد العملة وفتح الأسواق التجارية. إن الهجرة الشرعية تتم وفق إجراء طلب تصريح يتيح لرعايا دولة الإقامة والتنقل بشكل شرعي على أرض دولة أخرى وتنظم هذه الهجرة من خلال اتفاقيات ومعاهدات تقوم على قاعدة مشتركة من القوانين لحماية حقوق الأفراد المنحدرين من الدول الأطراف فيها، فالهجرة ظاهرة عالمية موجودة في مختلف دول العالم ولا تقتصر على دول دون أخرى، وكل دول العالم تعرف هجرات وافدة إليها وأخرى خارجة منها. يتجمع المهاجرون في البلد الواحد في بلد الهجرة ويحتفظون بعاداتهم الأصلية فيؤلفون ما يدعى بالجالية وظهور هذه الأخيرة في البلد الجديد يثير مشكلة التعايش نحو الانصهار بين الطوائف حيث يؤثر بعضها في بعض، ويفقد كل منها بعض خصائصه، أو ينجه نحو الاندماج حيث يزول بعضها ويذوب في بعضها الآخر)[2].

تعريف الهجرة غير الشرعية

يعد حق التنقل من حقوق الإنسان المهمة، لما يحققه من منافع عدة، ولكن ليست على إطلاقها، فلا بد أن تقيد ببعض القيود، التي تنظم تلك الحقوق من الناحية الشرعية والأمنية والإنسانية فلا يترك صاحب حق يتصرف من غير ضوابط، لأنه قد يضر بحقوق غيره

[1] محمد عبد الرحمان الشر نوبي: جغرافية السكان، د ط، القاهرة، 1978، ص 135

[2] معجب بن معدي الحويقل: حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2006 ، ص 53-54

من الناس، كما لا يجب أن يستغل الإنسان حقه على وجه غير مشروع، لذا قد توضع قيود على استعمال الإنسان حقه للتنقل من أجل مصلحته، والصالح العام على حد سواء[1]. وأمام العوائق التي يجدها الشخص تعترض طريقه نحو التنقل بغرض هجرة دولية شرعية، فإنه يلجأ إلى الطرق الغير الشرعية، فالغاية عنده تبرر الوسيلة فتصبح بذلك هجرته غير شرعية.

1- التعريف القانوني

الهجرة غير الشرعية ظاهرة عرفتها الحدود الدولية يقصد بها اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة الأصل وكذا الدول المستقبلة، فالأجنبي لا يملك حق

الدخول إلى أي بلد إلا وفقا لقوانين بلده وقوانين البلد المستقبل وذلك بقيامه بجميع الإجراءات القانونية اللازمة للهجرة، لتكون عملية انتقاله شرعية، وفي غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي أيا كانت الوسائل المستعملة في ذلك، سواء بتزوير الوثائق أو غيرها وسواء كان ذلك برا أو بحرا أو جوا، ويكون ذلك بعيدا عن المراقبة الأمنية والجمركية[2].

وبما أن الدول لا تسمح لأي كان بالحصول على موافقتها بالدخول إلى أراضيها، فإن الراغب في الهجرة يلجأ إلى الطرق غير الشرعية لتحقيق رغبته في الانتقال والسبب في اللجوء إلى هذه الطرق التشديد في الحصول على تأشيرة الهجرة بسبب القوانين الجديدة في مختلف دول العالم، وخاصة الإتحاد الأوروبي و أمريكا.

ومما سبق فإن للهجرة غير الشرعية ثلاثة أركان وهي الركن الشرعي، المادي والمعنوي. وفي الأخير ومما سبق نصل إلى أن الهجرة غير الشرعية جريمة وطنية لما تتضمنه من خرق القوانين والأنظمة الوطنية وجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية لعدم اقتصارها على الدولة الواحدة، بل امتداد أثرها إلى الدول الأخرى المستقبلة للهجرة غير الشرعية، ولما تنطوي عليه من خطورة خاصة عندما يتعلق الأمر بجريمة تهريب المهاجرين.

[1] http//www.djelfa.info/vb/showthread.php?T=573478

[2] سعاد سراي، نجيب بخوش: المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر، المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات الرهانات والتحديات، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص6

2- تعريف علم الاجتماع الهجرة غير المشروعة

تنشأ بتأثير نموذج يحذى به، وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما، حيث أن الفرد الذي يملك استعدادا للهجرة فيندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك، فيصبح مخالفا بذلك القيم والمعايير التي يشترك فيها غالبية الناس، فيصبح بذلك فعل المغادرة غير الشرعية للبلاد سلوك منحرف مع إضفاء وصمة الانحراف

على المهاجر غير الشرعي مما يبلور نقمة الجمهور ضد الشخص الممارس لهذا السلوك[1]. نتيجة للأوضاع التي يعيشها شباب مختلف دول العالم، خاصة التي كانت تحت وطأة الاستعمار، وضعف سياسات الإصلاح بعد الاستعمار، فإن اتجاه الشباب في الحياة هو الهجرة ومع تضييق الخناق على الهجرة القانونية والتي تجعلها دائما دول الاستقبال في صالحها أي أنها تسهل الهجرة فقط لذوي الكفاءات، فإن الحل الوحيد للراغبين في الهجرة هو الطرق غير القانونية.

الهجرة غير الشرعية ظاهرة عرفتها الحدود الدولية، يقصد بها اجتياز الحدود دون موافقة السلطات الجاذبة ودون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، حيث في هذه الحالة يكون خروجه من دولته الأصل أساسا غير شرعي والسبب في لجوء الإنسان الطريق غير الشرعي للهجرة التقنينات الجديدة لهذه الأخيرة، منذ أن بدأت في أوائل سبعينات القرن الماضي بإيقاف عملية استيراد الأيدي العاملة للعمل في بلدانها ومنذ أن شعرت باحتمال استمرار بقاء هؤلاء العمال حتى بعد انتهاء عقود العمل الموقعة معهم، واكتفائها نسبيا من الأيدي العاملة ولأسباب أخرى متعلقة بالخوف

على أمنها وثقافتها[2]. فالهجرة غير الشرعية تندرج ضمن التهديدات عابرة للحدود، والتي يتداخل فيها أمن الأفراد والدولة والمجتمع)، إذا تغير معه مفهوم الأمن حيث أصبح أمنا إنسانيا بدلا من المفهوم التقليدي الذي يعني بالأمن العسكري هذا الأخير حيث تكون الدولة

[1] كاظم حبيب: المرجع السابق، ص67.

[2] سهام حروري: الهجرة وسياسة الحوار الأوروبي، مجلة الفكر ، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 345.

مهددة بالغزو من طرف دولة أخرى، أو من ثورات داخلية، لكن هذا الموضوع قد تغير خاصة بعد تقلص الحروب بين الدول، وذلك في ظل تزايد الديمقراطية، والتي تتنافس بين بعضها البعض بعيدا عن الصدام والحرب، هذا الوضع أدى إلى الانتقال من فكرة الدولة أو النظام السياسي كمشكلة إلى النظر إلى الأفراد أنفسهم على أنهم هم المشكلة في حد ذاتها حتى لو كانوا يعيشون في ظل دولة تبدو ظاهريا صديقة.

خصائصها، عولمتها، وتنوعها بالنسبة إلى بلاد المنشأ والعبور والوصول وبالنسبة إلى أسباب الطرد أو الجذب المختلفة فهي عوامل يترتب عليها تناقص تدريجي لأهمية الروابط التقليدية والتاريخية بين بلدان المنشأ وبلدان الإقامة[1].

المطلب الثالث: دوافع ومحددات الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية ومشكلة حقيقية، أصبحت هاجسا مقلقا لدى كثير من الدول المصدرة والمستقبلة لها، وخاصة المصدرة لها، لذا يجب الوقوف علي الأسباب المساعدة والمحفزة التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية.

1- العولمة:

لكل عصر مفاهيمه ومصطلحاته ومفرداته ولكل مرحلة من مراحل التاريخ البشري اهتماماتها وقضاياها وانشغالاتها، وفي مسيرة الفكر الإنساني تتجدد ألفاظ الحضارة وتطور معانيها وتتشعب مضامينها، وتبرز أفكار جديدة ونظريات مبتكرة تنحوا مناحي متعددة وتطرح في صياغات مستحدثة أو تصب في قوالب ونظم تلاءم العصر وتعبر عن بيئته وتستهدف قضاياه. ومن المفاهيم الجديدة التي تطرح في هذا العصر وتحديدا منذ العقد الأخير من القرن الماضي مفهوم العولمة الذي اقترن ظهوره بانتهاء الحرب الباردة وابتداء ما يصطلح عليه النظام العالمي الجديد الذي هو في حقيقة أمره وطبيعة أهدافه نظام صاغته قوى الهيمنة والسيطرة الأحداث تنميط سياسي واقتصادي، اجتماعي، ثقافي

[1] القمة التاسعة الأورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية وللمؤسسات المماثلة: المرجع السابق، ص5

وإعلامي واحد وفرضه على المجتمعات الإنسانية كافة وإلزام الحكومات بالتقيد به وتطبيقه).

ارتبط مفهوم العولمة في الأذهان بالسياسة التسلطية التي تمارسها الدولة التي انفردت بزعامة العالم، في هذه المرحلة بعد أن خلي لها المجال بانهيار القطب الموازي لها وسقوط منظومته المذهبية والسياسية، والفكرية والثقافية، للعولمة وجوه متعددة فهي عولمة سياسية، اقتصادية، عولمة ثقافية، إعلامية، تكنولوجية والخطير في الأمر كله أنه لا وجه من هذه الوجوه يستقل بنفسه فعلى سبيل المثال لا عولمة ثقافية بدون عولمة سياسية اقتصادية تمهد لها السبيل وتفرضها فرضا بالترهيب والإجبار تارة وبالترغيب والتمويه تارة أخرى والعولمة باعتبارها منظومة من المبادئ السياسية والاقتصادية ومن المفاهيم الاجتماعية والثقافية ومن الأنظمة الإعلامية والمعلوماتية، ومن أنماط السلوك ومناهج الحياة يراد بها إكراه العالم كله على الاندماج فيها، تبنيها والعمل بها والعيش في إطارها، وذلك هو العمق الفكري والثقافي والإيديولوجي للنظام العالمي الجديد[1].

1-تطور النظام الرأسمالي العالمي الجديد تعتبر المقولة الشهيرة التي ألقاها آدم سميث (1723-1790) أحد أهم رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي منذ أواخر القرن الثامن عشر "دعه يعمل اتركه يمر" تعبيرا صريحا عن جوهر فكرة النظام الرأسمالي، ذلك الفكر الذي ينادي بحرية النشاط الاقتصادي، وترك أمر توجيهه لما يسمى آلية السوق المتمثلة في قانون العرض والطلب الذي يحكم حركة الأسواق المختلفة سواء كانت أسواق الموارد (عناصر الإنتاج) أو أسواق المنتجات السلع والخدمات) أو الأسواق المالية ومن خلال ذلك فإن الاقتصاد الرأسمالي يقوم على الحرية الاقتصادية وعدم التدخل المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي وسيادة ظروف المنافسة الكاملة[2].

إن الاقتصاد الرأسمالي يمثل أحد مراحل تطور النظم الاقتصادية التي عرفتها البشرية عبر تاريخها الطويل فهي المرحلة التي أعقبت مرحلة الإقطاع، غير أن النظام الاقتصادي

[1] محمد فوزي أبو السعود: مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الجامعة، د ط، الإسكندرية، 2004م، ص 175.

[2] www.islamawasi.net.2006

تطور عبر مراحل مختلفة نتيجة للمشكلات التي واجهته. منذ بزوغ فجرها الأول عمدت الرأسمالية لأن تكون نظام اقتصادي عالمي من خلال سعيها إلى توسيع مجال حركتها ليشمل أوسع نطاق ممكن من العالم، وقد بذلت جهدا كبيرا خلال مراحل تطورها المختلفة لتحقيق ذلك. ففي مرحلة الكشوف الجغرافي التي بدأت في نهاية القرن الخامس عشر وانتهت بمنتصف القرن السابع عشر مهدت لقيام السوق العالمية من خلال المحطات التجارية التي أنشأتها في المناطق الجديدة وربطها بالمراكز التجارية في أوروبا[1]. ثم تمكنت في المرحلة المركنتلية التي امتدت منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر من السيطرة على التجارة العالمية[2]، فيما نجحت في مرحلة الرأسمالية الصناعية في الربط بين مناطق إنتاج الخام في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بمناطق الصناعة في الدول الكبرى من جهة وبين دول أوروبا الصناعية وأسواق البلدان الأسيوية والإفريقية وغيرها من جهة أخرى لتحكم سيطرتها على حركة النشاط الاقتصادي. ثم تمكنت في مرحلة لاحقة من توسيع دائرة استثماراتها لتشمل مناطق خارج مراكزها الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة عن طريق الشركات الدولية النشاط. وأخيرا كتب لها النجاح في السيطرة على الاقتصاد العالمي وعولمة نظامها الاقتصادي وتطبيق النموذج الرأسمالي في الاقتصاد. في مختلف بلدان العالم وإرساء دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يخدم مصالح الرأسمالية العالمية[3].

النظام الاقتصادي الجديد هو مجوعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو نظام ينطوي دائما على مجموعة من العوامل والقوى الدافعة التي تجعله يتجدد ويتغير وفقا للظروف والتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية[4].

[1] رمزي زكي: الليبرالية المستبدة، سينا للنشر، د ط، القاهرة، 1993، ص.22

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي (نظريات سياسات)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 2006، ص 36

[3] عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية، مجموعة النيل العربية، د ط، القاهرة، 2003، ص 16

[4] عبد المطلب عبد الحميد: المرجع نفسه، ص 15

إن الهدف الأساسي في الاقتصاد الرأسمالي هو تعظيم الأرباح وإحداث التضخم المالي المطلوب لتحقيق مزيد من تلك الأرباح، فالسعي الحقيقي والمباشر للأفراد والمؤسسات في إطار هذا الاقتصاد إنما ينصب بدرجة أساسية باتجاه تحقيق هذا الهدف وقد عملت الدول الرأسمالية على أن يسود هذا النظام على المستوى الدولي تحقيقا لمصالحها كدول على حساب الدول الأخرى، ومن ثم تحقيق مصالح القوى الاجتماعية المسيطرة فيها كمجتمعات على حساب فئات اجتماعية أخرى. ولهذا فإنه في ظل الرأسمالية تتركز الثورة ورأس المال الدى دول بعينها، فيما يلاحظ تركزهما في أيدي قوى اجتماعية بعينها في إطار الدولة.

الفصل الثاني: الإطار العام للتنسيق الأمني الأورومغاربي

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الأورومغاربية

يدخل الاهتمام بالمنطقة الأورومغاربية ضمن إطار الاهتمام بالمتوسط عبر الحلف الأطلسي لتامين مصالحها الحيوية التي يتعين الدفاع عنها،فحسب الولايات المتحدة الأمريكية فان أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط .مما أهلها كقوة عالمية لتحمل المسؤولية السياسية ،فالدور الأعظم هو لأمريكا في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة التي تعد بالنسبة لأمريكا منطقة إستراتيجية لعدة اعتبارات إستراتيجية وسياسية واقتصادية.

كل هذا دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إقرار مفهوم المجال المتوسطي الموسع المجسد استراتيجيا في إطار الحوار الأمني الذي باشره الحلف الأطلسي مع دول المنطقة وتجلى اقتصاديا من خلال مبادرة شراكة متعددة الأطراف –ندوات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمتوسط زاد بنسبة كبيرة بعد هجمات 2001/9/11 بحيث اعتمدت التوجهات الجديدة في السياسة الخارجة الأمريكية على المنطقة المتوسطية واعتبرتها مركز استراتيجي يجب مراقبته لأنه في غير ذلك قد يشكل تهديدا على الأمن القومي الأمريكي.

البحر الأبيض المتوسط هو الخطوة الرئيسية لإستراتجية القوة البحرية الأمريكية من اجل الوصول إلى المناطق الحيوية.

إن تعزيز الحضور الأمريكي في البحر المتوسط يرتبط بمسارين رئيسيين في الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بهذا الحوض المائي وهما:

1. تنفيذ عمليات للمراقبة الدائمة لحوض البحر المتوسط
2. تعزيز القدرات الاستطلاعية و الهجومية الأمريكية في البلدان المطلة على هذا البحر من خلال إقامة شبكة قواعد عسكرية تمهيدا للهيمنة على مياهها.

إن النظرة الأمريكية للمنطقة المتوسطية لم يفرضها الواقع بل جاءت من خلال الواقع الجديد الذي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على بنائه وتطويره من خلال مختلف الوسائل والآليات وذلك بربط جملة الأفكار والمبادئ بمجموع الوسائل المادية التي تخول لها بناء واقع خاص تستطيع التعامل معه ،لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل إستراتيجيتها والتي أصبحت ترتبط فيما يعرف بأمركة العالم وهذا ما يستشف من خلال الخطابات السياسية أو كتابات المنظرين السياسيين أو الاستراتيجيين الأمريكيين فالكل يؤكد على أننا نعيش عصر أمريكا فهي مؤهلة أكثر من غيرها لتقود العالم لأنها تمتلك كل مقومات القوة ليجعلها الفاعل المهيمن في العلاقات الدولية.

تتمتع المنطقة المتوسطية بأهمية تاريخية وحضارية وأخرى اقتصادية وتتمثل في:

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للمنطقة الأورومغاربية:

للبحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق و الغرب وبين الشمال والجنوب، فالبحر المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، و من الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز اللذان تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب الفوسفات والحديد والثروة السمكية، حيث يحتوي على 7.5 ٪ من الثروات البحرية الحيوانية و18٪ من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم، وهذا ما دفع دائما القوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة.

- -البحر الأبيض المتوسط معبر رئيسي للسفن حاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.
- -يتميز البحر الأبيض المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة حيث ما يقارب 24 بالمئة من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة.

المطلب الثاني: الأهمية التاريخية والحضارية للمنطقة الأورومغاربية:

يعتبر البحر المتوسط مهد الحضارات والأكيد في تاريخ المتوسط هو انه يدمج تاريخ العديد من الشعوب والحضارات، تعاقبت عليه حضارات عريقة منها الحضارة المصرية والسومرية ،الفينيقية ،الإغريقية و الرومانية بالإضافة إلى الحضارة العربية الإسلامية [1].

كان لتاريخ البحر المتوسط تأثير عظيم على تاريخ الشعوب المطلة عليه. فهو سهل التجارة بين هذه الشعوب، وكان السبيل نحو بناء المستعمرات، وشاهدا على الكثير من الحروب. كما كان من أساسيات الحياة لما قدمه من طعام عن طريق صيد الأسماك.

المناخ المتشابه والتضاريس والروابط البحرية الموحدة المشتركة كل هذه أدت للعديد من الروابط التاريخية والثقافية بين المجتمعات القديمة والحديثة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط

وحوض المتوسط بهذا المنظور هو مجال تفاعل حضاري يجري في أقطاره التي تنتمي إلى حضارتين عريقتين من حضارات العالم،هما الحضارة الأوروبية في شماله والحضارة الأوروبية في شرقه وجنوبه وهما –البحر وحوضه–يحتلان موقعا تميزا في عالمنا قد يؤهلهما للقيام بدور خاص في حوار الحضارات.

[1] عزيز نوري،"الواقع الأمني في منطقة المتوسط-دراسة الرؤى المتضاربة بن ضفتي المتوسط."مذكرة لنيل شهادة الماجستير – في العلوم السياسية).باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012/2011).ص 45

المبحث الثاني: البيئة الأمنية في منطقة غرب المتوسط

المطلب الأول: طبيعة التهديدات وأثرها على منطقة غرب المتوسط

ارتبط تحول مفهوم الأمن ببروز تهديدات جديدة للأمن على الساحة الدولية، خاصة بعد نهاية فترة الحرب الباردة، وما تلاها من متغيرات، كأحداث 11 سبتمبر 2001، والتي ساهمت في طرحها أكثر بين الدول و أضفت عليها الصبغة العالمية، فبعد أن كانت هذه التهديدات قطرية، أصبحت عابرة للأوطان (Transnationales) كالهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، المتاجرة بالأسلحة...إلخ.

غير أن تسمية هذه التهديدات ب " الجديدة " و ربطها بفترة معينة أمر غير ثابت، فمثل هذه التهديدات الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة والإرهاب ظهرت في عقود سابقة، لكن ما يضفي عليها طابع الجدة هو مميزاتها التي تعطيها خصوصية مغايرة، تهديدات مشتركة عابرة للأوطان ذات بعد عالمي، وهذا مقارنة بالتهديدات التقليدية ذات الطابع العسكري و القطري.

وفي ظل هذه التحولات الجديدة نجد أنها انعكست بشكل كبير على دول حوض المتوسط بضفتيه، فالمنطقة المتوسطية ليست بمعزل عن هذه التهديدات.

الهجرة غير الشرعية:

يقول المؤرخ الإيطالي برونوانتن **"** : « Brounwantin » **إن البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركين "** تعتبر الهجرة مفهوما لصيقا بحياة الإنسان منذ بروز الجماعات البشرية المنظمة، ويشير قاموس "المورد" إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر، أما قاموس "ويبستر" فيشر بدوره إلى ثلاث معاني لكلمة الهجرة، وهي الحركة من دولة أو مكان أو محلة إلى أخرى، المرور أو العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر بغرض البحث عن الطعام أو التزاوج، تغيير المكانة أو مستوى المعيشة

تعرف الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية، بأنها : " انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا. "

ولقد شهدت مناطق جنوب الصحراء الكبرى، منذ العقدين الأخيرين تزايدا كبيرا في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط إلى دول الإتحاد الأوروبي، و يعود هذا إلى عدة اعتبارات سياسة و اقتصادية و اجتماعية وثقافية، فالأسباب السياسية أهمها هي معارضة انظمة الحكم و العمل ضدها من الخارج، والأسباب الاقتصادية منها ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة، أما ما هو متعلق بالأسباب الاجتماعية فتتمثل في ارتفاع معدلات زيادة السكان في الدول الجنوبية للمتوسط وغياب التنمية.

فالهجرة هي قضية سياسية حاسمة في القرن 21 م في أوروبا، رغم الأهمية السوسيو-اقتصادية للهجرة بالنسبة لأوروبا إلا أنها صنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا، وذلك بإجماع 82% من أعضاء البرلمان الأوروبي، فقد أصبح ينظر للهجرة كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا ، وحسب "ديدي بيغو" أن " الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا " وبالتاي تشكل هذه الظاهرة تهديدا لأمن منطقة المتوسط و الأمن داخل القارة الأوروبية. وذلك بالانطلاق من عدة معايير أهمها:

- **معيار سوسيو اقتصادي :** حيث يتم ربط الهجرة بالبطالة و أزمة الدول الحارسة، على اعتبار أن انخفاض أجور المهاجرين غير الشرعيين وكونهم لا يتمتعون بأية حقوق يجعل أرباب العمل يفضلون هذا النوع من الأيدي العاملة، ومن جهة أخرى فقد أصبحت نظم الرعاية الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين تشكل عبأ على خزينة الدول الأوروبية.
- **معيار أمني :** حيث نجد تزاوج بين مفاهيم السيادة، الحدود (الأمن الداخلي والخارجي)
- **معيار هوياتي :** يتم التركيز فيه على العلاقات بين الهجرة، الغزو الثقافي، فقدان الهوية.
- **معيار سياسي :** حيث تصبح النقاشات حول العنصرية والتطرف وربطها بالهجرة عملة للحصول على مكاسب انتخابية.

فأكثر ما يتخوف منه الأوروبيون في الجماعات غير الظاهرة (les groupes Souterraines)والتي يكون أفرادها مهاجرين غير شرعيين غير المندمجين في المجتمع الأوروبي لأن نقص الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي في دول الإقامة، يؤدي لإمكانية لجوء هؤلاء لنشاطات إجرامية و العمل في إطار جماعات الجريمة المنظمة، مما يهدد الجماعة الأوروبية في تكاملها واستقرارها[1].

المطلب الثاني: التصور الأورومغاربي للتهديدات الأمنية في منطقة غرب المتوسط

1-الإرهاب الدولي :

تعتبر ظاهرة الإرهاب أو ما يسمى بالإرهاب الدولي من أكبر التهديدات الجديدة للأمن الدولي، الذي انتشر بصفة كبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأدت هذه الأحداث إلى تحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدول، إلى نطاق أوسع و أكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان ، وما تلاها أيضا من أحداث في أوروبا كتفجيرات مدريد 11 مارس 2004، وتفجيرات لندن 07 جويلية 2005، وباريس 12 جانفي 2015.

وقبل التطرق لظاهرة الإرهاب في حوض المتوسط يجدر الإشارة إلى أن مفهوم الإرهاب حظي بقدر كبير من التعريفات، ومع ذلك لم يتحقق حتى الآن إجماع على أي تعريف فكل يعرفه حسب بيئته ومرجعياته، فمعظم التعريفات اللغوية المتعلقة به مشتقة من الرعب والترويع والذعر والخوف الشديدين، ومن أهم التعريفات المقدمة له تعريف ليفا سور " : "Levasseur " بأنه الاستخدام العمد أو المنظم لوسائل أو أساليب من خصائصها إثارة الرعب بقصد تحقيق هدف أو أهداف محددة في نية الفاعل أو الفاعلين.

[1] عبد الفتاح، عبد الكافي اسماعيل. الارهاب ومحاربته في العالم المعاصر .(ب د ن)،(ب س ط) ، ص 88

كما يعرف بأنه عبارة عن التهديد باستخدام العنف أو استخدامه لأغراض سياسية بواسطة الأفراد أو الجماعات ضد السلطات الحكومية الرسمية ، فهو يتضمن مجموعات تعمل من أجل الإطاحة بنظم حكومية معينة أو من أجل العمل على عدم استقرار النظام السياسي العالمي كهدف في حد ذاته.

ويقصد به أيضا " الاستخدام المنظم لأعمال العنف عن طريق دولة أو مجموعة سياسية ضد دولة أخرى، أو مجموعة سياسية أخرى، و تتمثل الأساليب الإرهابية في أعمال العنف المستمرة و المتمثلة في القتل و الاغتيالات السياسية و الخطف و استخدام المفرقعات والطرق المماثلة، بغرض إشاعة حالة من الرعب أو التخويف العام من أجل تحقيق أغراض سياسية."

إن تعدد هذه التعريفات، يؤكد ما سبق وأن ذكرناه آنفا، و هو أنه من الصعب إيجاد تعريف جامع محدد مانع لمفهوم الإرهاب، كما أن هذا المفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بمفاهيم عديدة أهمها التطرف و العنف...

و منه عند دراسة هذه الظاهرة في منطقة حوض المتوسط نجد هذا الأخير من بين الأقاليم التي عانت كثيرا من الأعمال الإرهابية، لذلك فعن دعم مسيرة العمل الأمني المتوسطي تعتبر أكثر من ضرورة، عن تعزيز وتكريس آفاق التعاون و التفاهم فيما يخدم المصالح المشتركة بين الدول المتوسط، باعتبارها مرتبطة بسلسلة من الروابط الدينية و التاريخية و الحضارية و الجوارية.

فنجد الإتحاد الأوروبي قد صنف ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، وإن كانت هذه الظاهرة قديمة إلا أنها برزت أكثر مع نهاية عقد الثمانيات وبداية عقد التسعينات للقرن الماضي، ويشكل انسحاب الإتحاد السوفياتي من أفغانستان منعرجا في انتشار واستفحال ظاهرة الإرهاب فمع عودة أفواج المتطوعين الذين

شاركوا في الحرب ضد الخطر الأحمر، إلى بلدانهم الأصلية قاموا بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية، والتي كانت تحض بدعم خارجي من منظمات ودول إسلامية.
و هذه العناصر كان لديها من التجربة والخبرة نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات أثناء تواجدها في أفغانستان، ما يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما أن هذه الحركات المتطرفة الآتية من المشرق و من المغرب،كان هدفها الأول هو الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت في تحقيق ذلك غيرت من إستراتيجيتها وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة أن هذه الأخيرة تساند وتدعم الأنظمة السياسة الفاسدة في الكثير من دول الجنوب[1].

وهناك عدة أسباب أدت إلى استفحال ظاهرة الإرهاب في دول حوض المتوسط اقتصادية واجتماعية خاصة في دول الجنوب من المتوسط التي تعاني شعوبها من الفقر و الحرمان وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم احترام حقوق الانسان، ما أدى الى تداخل هذه الأسباب مع الاسباب السياسية (استبداد أنظمة الحكم وغياب الديمقراطية...)، باللجوء الى استخدام العنف ضد أنظمة الحكم لهذه الدول التي لم تستطع الحفاظ على أمنها الوطني.

إضافة إلى استغلال الجماعات المتطرفة لهذه الأوضاع التي تعانيها الدول الجنوبية للمتوسط، لتسويق أفكارها المناهضة للدول الشمالية على أساس ديني، أين وجدت في هذه الدول الأرضية الملائمة لتحقيق أهدافها، وذلك لما شهدته العديد من العواصم الأوروبية اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة، ويتعلق الأمر بتفجيرات باريس، واشنطن، لندن، مدريد...الخ.

2-الجريمة المنظمة:

إن مجابهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أهم ما يميز القرن الحالي، بحيث تطورت الجريمة المنظمة على المستوى العالمي بإقتحامها ميادين جديدة و ذلك عن طريق

[1] المرجع نفسه، ص 87

اكتسابها تقنيات متطورة، و كذا إنتقالها من التسلسل العصري التقليدي إلى أشكال أخرى من التنظيم أكثر مرونة باستنادها على شبكات تنظيمية واسعة. إن لانتشار الجريمة المنظمة بشكل واسع، أضاف خطورة أخرى إلى المخاطر التي تهدد كيان العالم.

نقصد بالجريمة بوجه عام، كل عمل غير مشروع يقع على الإنسان في نفسهأ وماله أو عرضه أو على المجتمع و مؤسساته و نظمه السياسية والإقتصادية.

اهتم مجموعة من العلماء بتعريف الجريمة فاختلفت التعاريف باختلاف تخصص العلماء، فنجد أن علماء النفس يرون في الجريمة تعارضا لسلوك الفرد مع سلوك الجماعة، و من ثم المجرم هو كل من يرتكب فعل مخالف للمبادئ السلوكية السائدة في المجتمع الذي ينتمي إليه، في حين يعتبر علماء الاجتماع بأن الجريمة هي التعدي أو الخروج عن السلوك الجماعي، ومن هنا يعتبر جريمة كل فعل من شأنه أن يصدم الضمير الجماعي السائد في المجتمع فيسبب ردة فعل اجتماعية، أما علماء الدين فيرون في الجريمة خروجا عن طاعة الله ورسوله وعدم الالتزام بأوامره و نواهيه.

جاء في تعريف شامل وواسع صدر عن الأنتربول عام 1988، أن منظمات الجريمة المنظمة هي " كل مؤسسة أو مجموعة من الأفراد تمارس نشاطا دائما غير شرعي، لا تعترف بالحدود الوطنية، و هدفها الأول والأساسي هو تحقيق الربح والفائدة[1]."

وإذا أردنا أن نفصل أكثر في تصنيف الجريمة معتمدين أساسا على معيار طبيعتها، نجد أن الجريمة أنواع: منها الجريمة العادية) مثل السرقة، القتل العمدي، المتاجرة غير الشرعية ... (الجريمة السياسية) هي الجرائم التي تخل بتنظيم وسير السلطات العمومية أو بمصلحة سياسية للدولة أو حق سياسي للمواطنين)، الجريمة العسكرية (هي الجرائم التي يرتكبها العسكريين وأفراد الجيش مخالفين في ذلك النظام العسكري وقوانينه)، والجريمة الإرهابية (ظهرت في نهاية القرن العشرين وأصبحت تكتسي طابعا دوليا معقدا)، وهناك

[1] المرجع نفسه، ص 107.

نوع أخر من الجرائم، يطلق عليها تسمية الجرائم العابرة للحدود (المتاجرة بالأسلحة والمخدرات، شبكات تهريب المهاجرين السريين...)، ولعل أكثر ما يميز الجريمة في العصر الحالي هو ارتباطها بعنصر التنظيم، بحيث أنها تعمل بالاشتراك فيما بينها وبكفاءة وانسجام كبيرين، وأكثر من ذلك، نجدها تقسم العالم إلى مناطق سيطرة ونفوذ، مما يؤكد فتح المجال على صراعات مستقبلية في العالم.

كما استفادت الجريمة المنظمة العابرة للحدود من التطور التكنولوجي، والوتيرة المتسارعة للتحولات العالمية المتتالية والموازية لحركة العولمة، فهذا الوضع ضاعف من سرعة الحركة والتنقلات التي أصبحت أمرا يصعب التحكم فيه، كما أدى بالمنظمات الإجرامية العابرة للحدود إلى مطابقة طرق نشاطها حسب قطاع التجارة غير الشرعية، فهي تستثمر في تجارة المخدرات والأشخاص، والأسلحة أو المواد الخطيرة، وتشجع الهجرة غير الشرعية، بحيث يمثل المهاجر المصدر الأول لتزويد الشبكات الإجرامية.

عرفت منطقة جنوب المتوسط ولا تزال تعرف العديد من النزاعات والصراعات الإقليمية التي تعد تهديدا كبيرا وخطيرا على سلامها و أمنها ونذكر من بين تلك النزاعات:

1-نزاع الصحراء الغربية :وهو من بين النزاعات التي يعرفها المتوسط الغربي ويتمحور هذا النزاع على مطالبة الشعب الصحراوي بحق تقرير المصير والاستقلال من المغرب ويلقى المساندة والدعم من الجزائر، في حين نجد الإصرار المغربي على إبقاء سيطرته على الإقليم.

وبالرغم من أهمية العوامل التاريخية والثقافية والدينية والاقتصادية في الصراعات القائمة في المتوسط وحوله لا يمكننا اختصارها في شمال –جنوب أو صراعات مسيحية –مسلمة أو صراعات متصلة بدولة الاحتلال الإسرائيلي أنها صراعات أكثر تعقيدا تتدخل فيها القوى العظمى والإقليمية المجاورة وهي تتصل بالدين واللغة وعدم التقسيم العادل للثروات، إذ أن معظم التوترات الجيوبوليتيكية في المتوسط تترجم التنافس على أرض الواقع.

المبحث الثالث: آليات التعاون الأمني في منطقة غرب المتوسط

المطلب الأول: مسارات التعاون الأمني الأورومغاربي

إن القراءة الواضحة لكلمة الأورومتوسطية توحي بتواجد عضوين فيها وهذا يعني أن هناك شراكة تقام بين دول الاتحاد الأوروبي هذا يدل على اسم أوروبا، أما الشطر الثاني المتوسطية فيعني دول حوض الأبيض المتوسط مما يعني هذا أن ثمة مشروع شراكة قائم بين الاتحاد الأوروبي ممثلا للضفة الشمالية مع الضفة الأخرى من الحوض المتوسطي وهي الدول الجنوبية، ولقد ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينيات حيث قام الاتحاد الأوروبي بوضع سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، أهم ما جاء في ضمان وصول النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات للتعاون في مجالات كالتجارة، تقديم منتجات الفلاحة، المنتجات النصف مصنعة، إضافة إلى تحويل الإعلانات المالية والقروض بين الطرفين[1] .

ويرى "ناصف حتى "أن الشراكة الأوروــ متوسطية" :نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا وإلى أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوروبية بأسواقها ومواردها الأولية [2] ، وبالنسبة إلى أوروبا :الشراكة تعني مصالح مشتركة بين الطرفين وهي تعني أيضا توسيع الدعم المالي النامية من اجل مساعدتها على تجاوز مشاكلها وبالتالي الدعوة إلى الانضمام والاندماج في الاقتصاد العالمي، أما دول الجنوب فتعني لهم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي :تلك الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة وهذا يتطلب منها تغيرات جذرية في هيكلتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تتمثل دوافع الشراكة الاورومتوسطية في:-الظروف الدولية والإقليمية على الساحة الدولية وانعقاد مؤتمر برشلونة وبروز أمريكا قوة أولى تستفرد بقيادة العالم، وقوة تنافس أوروبا في المتوسط [3].

---

[1] سمير محمد عبد العزيز ،التكتلات الاقتصادية و الإقليمية في إطار العولمة ،ط1،الإسكندرية :مكتبة الإشعاع الفنية ،2001،ص184.

[2] ناصف حتي،المأزق العربي،مجلة المستقبل العربي ، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،عدد205 ، 1996،ص94.

[3] لعرباوي نصير،البعد الاجتماعي و الثقافي للشراكة الاورومتوسطية مع التركيز على الجزائر المغرب ،تونس،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،الجزائر :جامعة الجزائر ،2008/2007،ص27-28.

-تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية نظرا للمشاكل التي تعاني منها دول الضفة الجنوبية من فقر وبطالة وحرمان ومشاكل أخرى أدى ذلك إلى تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن طرق الهجرة غير الشرعية كثرت و تعددت ،حيث أصبحت هناك جماعات سرية تعمل بتهريب المهاجرين، كما أنه يمكن ملاحظة أن معظم المهاجرين توافدا على الدول الأوروبية هم مغاربة، وهذا ما خلق ذعرا وتخوفا لدى الدول الأوروبية من تهديد أمنها واستقرارها رغم تواجد نسب كبيرة المهاجرين فيها من أوربا الوسطى، ومشكل الإرهاب القادم من الدول الجنوبية هو الذي أثار مخاوفها[1].

كما تعتبر كل من دول المغرب العربي هي مصدر للمهاجرين إلى أوروبا ، ومن الجهة المقابلة نجد فرنسا هي الدولة الأولى استقبالا للمهاجرين من شمال إفريقيا، في حين أن ألمانيا الدولة الأولى المستقبلة للمهاجرين التركيين في أوروبا[2] .

ويعتبر الأوربيون أن المهاجرين غير الشرعيين مصدر الفوضى وعدم الاستقرار في بلدانهم ومن الأسباب التي تدفعهم إلى الاعتقاد بذلك:

-نسبة البطالة التي أخذت ترتفع يوما بعد يوم داخل الأوساط الأوروبية وخاصة في الدول الأكثر استقطابا للمهاجرين غير الشرعيين.

-الجريمة المنظمة نظرا لاختفاء الحدود بين دول الإتحاد الأوروبي وشيوع البطالة بين المهاجرين القادمين من الجنوب، لجأ البعض منهم إلى ما يعرف بالجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات وتبييض الأموال، كما أنها تخشى من انتقال النزاعات المتواجدة في الدول الجنوبية إلى داخل أراضيها، فالبطالة والجريمة المنظمة والمشاكل الاجتماعية الأخرى قد ينجر عنها عنف وشغب وعدم الاستقرار وغياب الأمن[3] .

---

[1] محمود أبو العن سبت،"العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة "،مجلة السياسة الدولية، مصر:مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية،عدد2000،142،ص20.

[2] الشاذلي العبا ري ،**آفاق التكامل في البحر المتوسط،الخيار الأوروبي:الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة**،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1997،ص576.

[3] لعرباوي نصير ،مرجع سابق ،ص35.

وفي اعتبار منهم أن إنشاء هذا الفضاء من التعاون والشراكة المتعددة الأطراف هو دعم وتكملة للعلاقات الثنائية التي يجب حمايتها والحفاظ عليها ودعمها.

كما يشدد المشاركون على أن هذه المبادرة الاورومتوسطية لا تهدف إلى الحلول محل النشاطات والمبادرات الأخرى من أجل السلام والاستقرار في المنطقة، وإنما تساهم في دعمها وإنجاحها، ويدعم المشاركين التسوية السلمية العادلة في منطقة الشرق الأوسط التي ترتكز أساسا على توصيات قرارات مجلس الأمن،والأمم المتحدة ومبادرة مدريد للسلام في الشرق الأوسط بما فيها مبدأ"الأرض مقابل السلام "بكل ما يعنيه، قناعة منهم بان الهدف الذي يجعل من منطقة البحر الأبيض منطقة حوار وتبادل وتعاون تضمن الأمن والسلام والاستقرار والازدهار في المنطقة، يتطلب: دعم مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، ومكافحة الفقر والتفاهم بين الثقافات، من أجل إقامة شراكة حقيقية [1].

بالإضافة إلى التسوية السلمية للصراعات والنزاعات حيث دعا البيان إلى ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية ،و في إشارة إلى بؤر التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة حيث أكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة محاربة التطرف الديني الذي يؤدي إلى انتشار ما يعرف بالإرهاب والجريمة المنظمة وما لها من تأثيرات سواء على الدول الجنوبية أو الشمالية على حوض البحر الأبيض المتوسط ،حيث أصبح التطرف الديني من المشكلات الجديدة التي طبعت العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وتجدر الإشارة إلى أن الفكر الغربي اعتبر أن الإسلام هو الخطر والعدو الجديد من الضروري محاربته، فحسب صامويل أن الصراعات الحضارية هي السبب الجديد للنزاعات والحروب المستقبلية ويؤكد أن الصراع الأساسي سيكون بين الحضارتين الإسلامية والغربية.

[1] مصطفى بخوش ،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ،دراسة في الرهانات و الأهداف** ،ط1،القاهرة :دار الفجر للنشر و التوزيع ،2006،ص 97.

حيث شكل البعد الأمني احد أهم الأبعاد المراد تحقيقها في إطار الشراكة الأورو متوسطية، خصوصا مع تزايد الأعمال الإرهابية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث عرفت العديد من المدن والعواصم المتوسطية أعمال إرهابية أهمها تفجيرات مدريد ولندن، والدار البيضاء بالمغرب والجزائر العاصمة.

هذا وتشكل ثلاث قضايا رئيسية التحدي الأكبر في تجسيد أهداف الأمن المتوسطي:

- عملية التسوية العربية –الإسرائيلية.
- ميثاق الأمم المتحدة.
- الوقاية ومحاربة الإرهاب[1] .

بعد أحداث11سبتمبر 2001 ازداد يقين الدول الأوروبية بضرورة امتلاك قدرات عسكرية تدافع بها عن نفسها في حالة حدوث هجمات مماثلة، الأمر الذي سرع وبوتيرة أكبر اقتناع الإتحاد الأوروبي بوجوب امتلاك مظلة دفاعية خاصة وأن هذه الحركة الإرهابية تصبوا إلى أن تكون عالمية لاتصالها بالنزعة الدينية المتطرفة وتجاوزها الحدود التقليدية واستخدامها الأساليب غير التقليدية.

سعي الإتحاد الأوروبي إلى تطوير الأبنية والأدوات اللازمة لتعامل مع هذه لتهديدات بشكل يتجاوز في غايته مجرد ردع التهديد أو تدميره، بل التعاطي معه بما يتيح تعديل شروط التفاعل لتصبح أكثر إيجابية وسلمية من خلال منهج يقوم على الوقاية من الصراعات.

طلب الإتحاد الأوروبي من الدول المغاربة إقامة قواعد على أراضيها يرحل إليها المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على أراضيه أو الذين سيلتحقون به فيما بعد.

مساعدة الدول العربية والإفريقية على تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية لسكانها قصد الحيلولة في مغارات لا تحمد عقباها.

[1] إسعون محفوظ،**التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب**،مذكرة تخرج لنيل شهادة **الماجستير**، بسكرة:جامعة محمد خيضر،2011/2010،ص48-49.

المشاركة في صياغة توجهات المنطقة بدءا بالمشاركة في محادثات السلام بين الدول العربية وإسرائيل وبنهاية التعبير عن المواقف الأوروبية تجاه قضية الشرق الأوسط.

محاولة العمل على إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وتقوية الروابط العربية وتوسيع العلاقات من خلال الطرح الذي سمي بالإتحاد من أجل المتوسط وإقامة تكامل إقليمي متعدد الأطراف، وتكثيف الجهود من خلال معالجة المشاكل من الجذور والأسباب لهذه المشاكل أي الفقر والحكم غير الديمقراطي[1] .

كما لجأت أوروبا إلى توسع مسؤولياتها بتطوير هياكل المنظومات الدفاعية ،حيث أنشأت قوة التدخل السريع (EUROFORE) وقوة بحرية –بحرية (EUROMARFOR) ضمت دول جنوب أوروبا (اسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال) واتحاد أوروبا الغربية[2] .

إلا أن التوجه الأمني الدفاعي الأوروبي الجديد ترتب عنه بروز تيارات داخل الجماعة الأوروبية، فهناك من نادي بأوروبا أوروبية [3].

وأنه من أجل تحقيق الأمن والسلام يجب وضع قواعد عبر الحوار لبناء نظام الأمن والتعاون في منطقة المتوسط، والشرق الأوسط والخليج، واقتداء بما أسماه " بريجن سكي" "بناء الإطار الإقليمي للأمن في الشرق الأوسط من خلال الاعتماد المتبادل بين كل الأبعاد"[4].

---

[1] ركح عميروش ،**السياسة الأمنية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط بين التعاون و التنافس** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،الجزائر :جامعة الجزائر ،2009/2008،ص136-137-140-170.

[2] إبراهيم غالي ،"الإتحاد الأوروبية :إستراتيجية للدفاع المشترك "،**مجلة السياسة الدولية** ،القاهرة ،العدد156، 2004،ص 140.

[3] اليمين بن مسعود،**الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة :دراسة حالة 5+5**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم سياسية ،باتنة :جامعة الحاج لخضر ،2008،ص97-98.

[4] لعجال اعجال محمد أمين ،**إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،الجزائر :جامعة الجزائر ،2007/2006،ص50.

الفصل الثالث: التنسيق الأمني الأورومغاربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: السياسات الأورومغاربية للتعاون الأمني الأورومغاربي

المطلب الأول: الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية

إن العلاقات بين الدول أصبحت محكومة من خلال المصالح الاقتصادية باعتبارها المحرك الجوهري ذلك ما تجسد بتزايد تأسيس الترتيبات الإقليمية، أو التوسيع القائم منها في إطار إقامة للتبادل الحر وإتحادات جمركية وغيرها من صور التكامل الإقتصادي، التي أصبحت تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيرا بالنظر إلى الدول الأعضاء تلك التجمعات وحجم مبادلاتها التجارية ومغزى إنشائها لإحدى صور التعاون أو التكامل الاقتصادي، حيث أن من أبرز الوحدات الفاعلة حاليا على الصعيد الدولي فكرة مناطق التبادل الحر إحدى صور التكامل الاقتصادي القائم بين مختلف الاقتصاديات، من خلال تحرير التبادل التجاري في ظل تزايد وتيرة العولمة والتوجه نحو تبني مبادئ إقتصاد السوق، لذلك بادت عدة أقطار للإقامة مناطق للتبادل الحر باعتبارها من أسهل وابسط صيغ التكامل الاقتصادي بين الدول سواء تقاربت مستوياتها التنموية الاقتصادية سعيا للوصول إلى أرقى الصيغ على سلم التكامل الاقتصادي، أو في إطار علاقات التعاون الاقتصادي القائم بين اقتصادىات تباين أنماط التنموية[1].

لقد كانت التغيرات الاقتصادية العالمية الكبيرة، بتزايد حجم التكتلات الاقتصادية الجهوية وخاصة أمام سيطرة ثلاثي الأقطاب (الاتحاد الأوروبي (UE)، وتجمع شمال أمريكا (NQFTA)، والتجمع الأسيوي (asian)، وأمام الصراع الكبير والحاد بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي على منطقة الحوض المتوسط، أثر كبير أدى ببلدان الاتحاد الأوروبي إلى الإسراع في تغيير إستراتجيتها أمام بلدان الضفة

[1] ندي علي ،الشراكة الاورومتوسطية وبعدها الاقتصادي، (شبكة النبأ المعلوماتية ،10 أيلول 2017) على الرابط https:/ www.annabaa.org/arabic/economic articles/12422

الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط (مشكلة من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، إلى عقد ندوة برشلونة 1994. والذي كان من بداية الشراكة الأورومتوسطية والتي ركزت على الجانب الاقتصاديا، حيث رأت دول أوروبا أن الانفتاح الاقتصادي مع الدول المجاورة سيفرز تلقائيا انفتاحا سياسيا ويعزز العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب.

إن الشراكة الاورومتوسطية، هي توسيع للسوق الأوروبية المشتركة التي أنشأت سنة 1960، ومع التغيرات السياسة الدولية في تسعينات القرن الماضي، وسقوط جدار برلين، انطلق مسار برشلونة في عام 1995 إثر ندوة برشلونة حيث حمل الاتحاد الأوروبي جيرانه الإثني عشر في جنوب المتوسط على القبول بمشروع مشترك يتم تحقيقه تدريجيا، ويحمل هذا المشروع إسم مسار برشلونة وهو يقوم على مقاربة براغماتية لوضعيات وعلاقات اقتصادية كثيرة لاختلاف بين هذه الدولة[1].

إن الاتحاد الأوروبي خاصة بعد الأزمة المالية أهتم أكثر بدول الجنوب لما لها من أهمية في حوض المتوسط وامتلاكها للثروات التي تحتاج إليها أوروبا، فقد قدم الاتحاد الأوروبي إلى دول المتوسط عرض بعقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية تقوم على أساس السياسة الأوروبية الجديدة اتجاه منطقة المتوسط بهدف خلق منطقة تجارة حرة وفتح الأسواق وكذلك الدعم المالي، وقد ساعد في ذلك ضعف الدول المغاربية واحتياجها لتلك المساعدات، فقد كانت سياسات المؤسسات المالية والنقدية الدولية هي السبب الرئيسي لمعانات الدول في المغرب العربي، التي أجبرتها كذلك أزمة الثمانينات التي حدث على أثارها انخفاظ المواد الخام، فلجأت الدول المغاربية على إثرها إلى المؤسسات المالية العالمية، التي فرضت عليها.

سياسات تكييف هيكلي، وعمليات تحويل إقتصادي من اقتصاد مركزي ريعي تحت إشراف الدولة إلى اقتصاد السوق، وهذا ما أرادته أوروبا عبر توسيع سوقها لأوروبي

[1] محمد الشريف منصوري، إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي، ترجمة عارف حجاج، مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما، (DW،2005)، على الرابط:
https://www.dw.com/ar/a/-1789193

وكذلك إبقاء سياسات الدول المغاربية تحت خدمتها، وسميت تلك السياسة آنذاك سياسة الجزرة دون عصا على اعتبار انها تختلف عن سياسة العصا والجزرة التقليدية

لقد وضع الشركاء المتوسطين آليات وترتيبات ومبادرات داعمة، لغرض الالتزام بتلك الأسس وتحقيق الأهداف المسطرة لتعزيز الديمقراطية، والحكم الرشيد وحقوق الانسان وتحقيق شروط تحارية متبادلة ومرضية لشركاء المنطقة، الذين يتطلعون إلى شراكة أوسع في إطار تكافؤ الفرص والتنمية الاقتصادية المستديمة، ففكرة المشروطية جاءت لتقديم مساعدة تنموية لتعيد بناء مجموعة من الدناميات التقليدية وإعادة وضع الاستراتجيات جديدة للتعاون الخارجي خاصة مع دول العالم الثالث[1].

يعتبر التعاون الاقتصادي والمالي هو الركيزة الأساسية للشراكة الاوروبية المتوسطية، ووسيلة فعالة لمكافحة إختلالات التوازن للاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة حوض المتوسط والرقي باقتصاديات الدول المتوسطية للضفة الجنوبية ألى مستوى يقارب مستويات اقتصاديات الدول الأوروبية[2]، فالفوارق سجلت نسبة عالية على مستوى كل المجالات الاقتصادية، ولايمكن إحداث شراكة اقتصادية إن لم يتم التقليل من نسب هذه الفوارق.

ومن أجل دعم استراتجية الشراكة اعتمد الاتحاد الأوروبي على أداتين هما: منطقة التجارة الحرة والأدات المالية الجديدة (MEDA)، عبر تقديم المعونات للدول المغاربية للتصحيح الهيكلي التي تتضمن قضايا مثل تخفيض النفقات العامة، ميزانية متوازنة، تحرير الاقتصاد، تعويم العملة[3]. حيث أمضت بلدان الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مع بلدان المغرب الغربي وكانت أول اتفاقية مع تونس في 1995، واتفاق آخر مع المغرب في 1995، واتفاق آخر مع الجزائر صودق عليه في 2001 وتم إمضاءه في 2002

[1] خديجة بوريب، "دور المؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفصيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة،2010/2011، ص 140-141.

[2] ندى علي، الشراكة الأورومتوسطية وبعدها الإقتصادي مرجع سابق د خديجة بوريب، دور المؤسسات الاتحاد الأوروبي، د.ن، 165

[3] محمد الشريف منصوري، إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي، مرجع سابق.

فقد عملت كل دولة بالقيام بإصلاحات هيكلية فرضتها بلدان أوربا مقابل تقديم مساعدات من صندوق النقد الدولي للتخفيف من حدة الازمة الاقتصادية، وهذا ماجاء في مضمون المشروطية (تبني برنامج التكييف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية)

أ- **إنشاء منطقة للتجارة الحرة:** حدد من اجل ذلك عام 2010 كمحطة مستهدفة للوصول الى منطقة تجارة حرة تضم البلدان السبعة والعشرين والأطراف المشاركة في المعاهدة، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوربي مع كل دول متوسطية على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يتحقق ويكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها إتفاقية مراكش (المنظمة العالمية للتجارة)، وخلال فترة أقصاها اثنا عشر سنة ابتداءا من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة، ففي مجال السلع الصناعية يبقى العمل الاتفاقية القديمة التي تسمح بدخول هذه المنتوجات الصناعية للاسواق بكل حرية ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم القطاع الصناعي للدول المتوسطية وتأهيله حتى يقف أمام المنافسة للسلع الاجنبية ،وتهتم المرحلة الثانية بالنسبة للدول المتوسطية للدخول في حوار شامل بينها بغرض احداث التبادل التجاري الحر فيما بينها ، وهذا يهدف الى تطوير التجارة بين الاقليم للدول المتوسطية الجنوبية، والتي لاتمثل حاليا نسبة 5% من تجارتها الخارجية أي بمعنى أخر فان التجارة البينية للدول المتوسطية هي ضعيفة جدا ويجب ترقيتها في اطار تعاون شامل.

ب- **التعاون المالي:** أهمية التعاون المالي تكمن في أنه المسئول عن نجاح أو فشل اتفاقيات المشاركة، ولهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الكبير وإيجاد الآليات الناجحة في التعاون المالي الذي يخدم الإطراف المشاركة ، ويعود بالفائدة على الجانبين.

إن كل ما حدد من تعاون اقتصادي وحتى السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يعرف نجاحا وتحقيقا لأهدافه ما لم يرافق بمعنويات مالية تقدمها دول الاتحاد الأوربي إلى الدول المتوسطية

في إطار اتفاقية الشراكة، حيث وضع الاتحاد الأوربي تحت تصرف الدول المتوسطية في إطار التعاون المالي لفترة 1995-1999 مبلغ قيمته 4685 مليون ايكو هبة لها، زيادة على المبالغ المقدمة لها في شكل قروض من البنك الأوربي للاستثمار وفقا لبرنامج MEDA ،كما هناك البرنامج الثاني للمساعدات MEDA1، والذي خصص لتمويل 4 انواع من العمليات هي: التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية بنسبة 14%، التحول الاقتصادي وتطوير الاقتصاد الخاص بنسبة 27%، التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم بنسبة 45%، وأخيرا المشاريع الإقليمية بنسبة 14%.

لقد أكد إعلان برشلونة على ضرورة التعاون المالي وزيادة المعونات لنجاح هذه الشراكة، بالإضافة إلى معونات ثنائية من الدول الأوربية، وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية وتعبئة القدرات الاقتصادية.

وتتألف برامج التكيف الاقتصادي من جزأين هما: برامج التثبيت الهيكلي وفقا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس بوحي من صندوق النقد الدولي، وتهدف هذه السياسات إلى خفض التضخم وإشعار قدرة العملة على تحويل وتجديد خدمة الديون، وهي تتضمن إجراءات لتقليل النفقات فضلا عن تطبيق سياسات مالية نقدية انكماشية صارمة من أجل إصلاح عدم التوازن الخارجي والمنغلق بالميزانية، أما التكيف الهيكلي فهو مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضغط وإتباع الخصخصة وتطبيق سياسات موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطنية

نجد أن المشروطية طرحت كأداة لاتفاقية تعاون بين الطرفين، تساهم في تقديم المساعدات الرسمية من طرف الدول الغنية لمجموعة الدول الأقل تطور والفقيرة، بحيث قسمت الشراكة الأورومغاربية المشروطية إلى مشروطية سلبية conditionality Negative والتي إن لم تحقق الدول المغاربية تقدما في مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي، فسيتم حرمانها من المزايا والفوائد التي تحصل عليها، أما المشروطية الإيجابية

positive conditionality والتي تعني ربط الفوائد والحوافز التي تحصل عليها الدول المغاربية بالتقدم في الإصلاح السياسي والاقتصادي في هذه الدول، فسياسة الجوار الأوروبي تقوم على خاصيتين أساسيتين الأولى: تتمثل في التوجه المفصل على المقياس "انطلاقا من مبدأ الدول لتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية والسياسية ولاجتماعية والثقافية"، أما الخاصية الثانية فهي مشروطية العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة، بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية[1].

ساهم تدخل البنك الدولي في حل مشكلة الديون الإفريقية منذ الاستقلال، و كذلك تدخل صندوق النقد الدولي في التسعينات في فرض بعض السياسات الاقتصادية على الدول الإفريقية المدينة شرطا لتلقي المساعدات في إطار برنامج التكيف الهيكلي من قبل تعويم العملة، والحد من الانفاق الحكومي وتحرير التجارة .

المطلب الثاني: الإجراءات السياسية

مع بداية التسعينات بدأت الدول المانحة، والمؤسسات المالية النقدية ممارسة الضغوط السياسية الاقتصادية على الدول المانحة لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب وكانت وسيلتها للوصول إلى هذا الهدف هي التهديد بإيقاف المساعدات والتسهيلات المالية، أو إيقافها فعلا بهدف فرض نوع من العزلة والحصار على النظم التي تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي، وهو ما عرف ب"المشروطية السياسية"، فمنذ بداية التسعينات بدأت المشروطية السياسة تقترن بالمشروطية الاقتصادية، أو كما يطلق عليه: التكيف الهيكلي السياسي، فأصبحت المعونات مشروطة بالوصول إلى الحكم الجيد أو الحكم الرشيد (good gouvernance)، وفقا لتعريف البنك الدولي فان الحكم الجيد أو الرشيد هو

[1] صلاح الدين عبد الرحمان الدومة، المنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في إفريقيا، في ندوة: الجامعات والعالم الإسلامي في إفريقيا تحت شعار العقول الفاعلة في مواجهة التحديات في إفريقيا، جامعة ام درمان، الخرطوم 3 مارس 2004، 95

إمكانية المحاسبة السياسية فيما يختص بالإنفاق العام، والشفافية عند اتخاذ القرارات وحكم القانون.

وارتبطت سياسات المشروطية خلال هذه المرحلة بعدد من الاعتبارات الأساسية منها:

أ-التغيرات التي شهدها العالم خلال تلك الفترة من تحولات في دول أوروبا الشرقية، وسقوط الاتحاد السوفياتي والتحول إلى نظام أحادي القطبية.

ب إخفاق تطبيق المشروطية الاقتصادية مما أدى بالمؤسسات المالية إلى إرجاع إخفاق برامج التكيف الهيكلي إلى العوامل السياسية في الدول المستقبلة للمعونات.

ج- إن الدول المانحة أرادت تسويغ استمرار معوناتها الدول العالم الثالث أمام شعوبها رغم انتهاء الحرب الباردة، فلم تجد سوى مسوغات دفع المبادئ الديمقراطية والحكم الجيد فالمشروطية السياسية كانت أقرب لأداة إيديولوجية تفرض الرأسمالية الليبرالية محلا للاشتراكية على مستوى العالم، وتوفر أساسا من المشروعية للزعامة الجديدة للغرب بإسهامها في إسقاط النظم غير الديمقراطية كانت أبرز القضايا السياسة في إفريقيا هي قضايا التحول الديمقراطي وتعزيز مفاهيم حقوق

الإنسان على مستوى الفكر أو الممارسة وارتفعت هذه القضايا في أجندة الدول الأوروبية تجاه القارة وأصبحت شرطا للحصول على المعونات والتسهيلات، صحيح أن الاتحاد الأوروبي كان يغلب الاعتبارات الإستراتجية المؤثرة في موازين القوى العسكرية بين الشرق والغرب[1] ولكن بعد إنتهاء الحرب الباردة وخروج السوفيت من القارة أعيد ترتيب الأولويات في ظل النظام الدولي الجديد وأصبح الإصلاح السياسي أحد العوامل العامة للإقتراب أو الإبتعاد من الاتحاد الأوروبي.

لذا فإن المشروطية السياسية تعني أن أي دولة أو منظمة تشترط مجموعة من الشروط متعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وذلك لتحقيق أرباح على مستوى الدولة المتلقية للمساعدات التنموية وتأخذ المشروطية بعدين أساسين: بعد سابق exantre وبعد لاحق

[1] المرجع نفسه.

expost فالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي تأخذ بهذين البعدين للمشروطية[1]

إن العولمة قلبت مفاهيم الدول عموما، و الأفارقة على وجه الخصوص، حيث أن الدول الإفريقية المغاربية كانت ترفض أي إملاءات خارجية حول مواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان، كانت فيما سبق تعد غالبا من الشؤون الداخلية للدول، لكن من النظام العالمي الجديد ورضوخ الشعوب النامية للعولمة المفروضة المتباينة (القوية والضعيفة) تخضع لهذا المنطق[2]

فقد بدأت الدول المانحة الأوروبية المتحكمة في المؤسسات المالية بممارسة الضغوط على الدول الإفريقية لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعية من إجراء انتخابات تعددية تنافسية، وكانت في وسائل هذه الجهات في فرض شروطها السياسية، من خلال تهديدها بالإيقاف المعونات والتسهيلات المالية أو إيقافيها على الدول في المنظومة الغربية لحقوق الإنسان والديمقراطية، ولذلك سميت بالمشروطية السياسية polical conditionality[3]

لذلك وجدت هذه الدول نفسها مجبرة على التقيد بهذه الشروط لتستفيد وتتحصل على المساعدات المالية، وفي هذا الإطار يقول "مفيد شهاب": طالما يكاد يكون من حق بعض أن تطلب مساعدات اقتصادية وقروضا وأن تطلب إعادة صياغة وهيكلة المواثيق الاقتصادية الدولية والسماح لها بحيازة تكنولوجيا أكثر تطورا فإن من حق دول أخرى أن تتحدث عن مدى التزام تلك الدول ببعض القواعد الدولية، العامة بخصوص الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحسن الجوار، وحل المشكلات بالطرق السلمية، وهكذا ففكرة الحق تقابلها فكرة الالتزام .

[1] محمد السوداني /وفاء الشمري، العلاقات الأوروبية الأفريقية، المنهل، د س ن، على الرابط:

https://www.Platform.com/files/2/20455

[2] خديجة بوريب، دور المؤسسات للإتحاد الأوربي ، مرجع سابق، 165

[3] بلعربي علي، " الاصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية "، مذكرة ماجستر غير منشورة ، جامعة وهران، 2013 - 2014ص 52.

لقد استندت المؤسسات إلى الحجة القائلة بان الديمقراطية قيمة في حد ذاتها تعتبر أداة ضرورية لتوفير مناخ سىاسي ملائم يدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الإمام، باعتبار أن الديمقراطية تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشدة.

بذلك فان قضية المشروطية السياسية كانت إحدى القضايا في العلاقة بين إفريقيا والاتحاد الأوربي وان الاتفاقية الجديدة قد عكست إلى حد كبير سيطرة الرؤية الأوربية في هذه القضية .

المطلب الثالث: الإجراءات الأمنية

منذ حدوث أحداث 11 سبتمبر وظهور تهديدات أمنية جديدة لاتناظرية تهدد الدول في عقر دارها، سارعت الدول في تغيير استراتيجياتها بالقيام بتكتلات دولية وإقليمية لمواجهة هذه التهديدات، حيث نجد أن بلدان أوروبا دعت دول حوض المتوسط المجاورة لها للتعاون في مكافحة هذه التهديدات والمعتبرة أنها قادمة منها وخلق منطقة امن وسلام .

لقد لعب العامل الأمني أهمية كبرى بالنسبة للدول الأوروبية، حيث كان من أهم أولوياتها في الشراكة الأورومتوسطية بالرغم من اهتمامها بالعامل الاقتصادي والسياسي باعتبار أن دول الجنوب (الدول المغاربية تمثل الحزام الأمني لدول الشمال وان أي تهديد يهدد الدول الجنوبية فإنه بالضرورة سيهدد دول الشمال ولذلك سارعت الدول الأوربية في تكثيف اللقاءات والاجتماعات للتعاون لمواجهة هذه التهديدات العابرة للحدود والحفاظ على الأمن لكلتا الضفتين.

عملت أوروبا على تحويل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة آمنة، وبعيدة عن المواجهات العسكرية مثل ما كان سابقا، ولذا سعت الدول الأوروبية عبر مخطط برشلونة إلى إرغام دول الجنوب المتوسط على اعتماد مزيد من التنسيق الأمني وفقا لمبدأ مايسمى "بالمشروطية الأوروبية"، ومواجهة العنف والجريمة المنظمة، وكذلك ظاهرة الإرهاب الدولي ومختلف الجرائم العابرة للحدود، وهذا ما أشار إليه مؤتمر "هلسنكي للأمن والتعاون الأوربي" الذي اعتبر حوض البحر المتوسط العمق الإستراتيجي الجنوبي

لأوربا ، ولذلك اكتسبت قضية الأمن في المتوسط ثقلا خاصا عند وضع الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية، فرغم التركيز الأوربي على الشراكة الاقتصادية والاجتماعية ، فإننا نجد أن الشراكة السياسية الأمنية تأتي في المقدمة، بحيث نجد ندوة برشلونة قد أعطت اهتماما متميزا القضية الأمن باعتبارها مفتاح التعاون الأورومتوسطي[1]،

كما قدمت مجموعة من الاقتراحات والأفكار لتعزيز العلاقات الأورومتوسطية ودعمها في تحقيق الأمن والسلام في منطقة حوض المتوسط، باعتبار أن دول المغرب العربي فشلت في القضاء على التهديدات الناجمة عنها والعابرة للحدود الوطنية ، وبهذا الخصوص يقول الأستاذ فتح الله ولعو أن هاجس الأمن يحضر بشكل قوي في تقرير الشراكة المتوسطية، ويقترن بتزايد أخطار الاستقرار الجهوي، الذي يدعو إلى عمل تشاوري لكل دول المنطقة الإيقاف التطرف الأصولي وإنهاء التوترات والجريمة المنظمة والمخدرات والالتزام بتخفيض ضغوط الهجرة من اجل جعل المتوسط " فضاء للسلام والاستقرار" وذلك عن طريق تنمية مندمجة وتقليص هوة الفقر والتهميش في المجتمعات الجنوب متوسطية كظواهر ناتجة في جزء منها عن الإرادة القاصرة للعلاقات بين الجنوب والشمال المتوسطي والي تطور الهجرة السرية نحو الشمال وتهريب السلع وترويج المخدرات، وكلها ظواهر سببها غياب فرص الشغل وسبل التنمية في الجنوب المتوسطي، مضيفا أن نجاح مشروع الشراكة المتوسطية مرتبط بتحقيق تنمية حقيقية في الجنوب المتوسطي[2].

حيث يعتبر برنامج ميدا أهم أداة لتعزيز التعاون الأورومتوسطي، فبغض النظر عن المساعدات الاقتصادية التي قدمت من خلاله قدمت أيضا في الجانب الأمني والذي تميز بوضع برنامجين: هما برنامج ميدا للعدل والشؤون الداخلية، وبرنامج ميدا سيبول الذي خصص لتمويل أنشطة تكوينية وتداريب لفائدة الشرطة الأورمتوسطية تحت إشراف مباشر للمجمع الشرطي الأوربي، فبرنامج ميدا للعدل يدعو إلى إقامة نظام قضائي منفتح

---

[1] عبد السلام رزاق، ، الفضاء الأورومتوسطي بين الهاجس الأمني ورهانات التنمية، (معهد الجزيرة للاعلام 1/12/2005)، على الرابط:/ 1/12/2005 / http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

[2] : **التعاون الثنائي المغربي في المجال الأمني، منتديات ستار تايمز ،**

18/04/2011)، على الرابط: http://www.startimes.com/?t =27804183

وحديث عن طريق تقوية قدرة المؤسسات والإدارة في دول الشراكة وإقامة رابطة مشتركة بين العاملين في هذا المجال، أما برنامج سيبول للشرطة فهو يعزز التعاون بين أجهزة شرطة الاتحاد الشريكة في مكافحة الجريمة المنظمة ،كما نجد دول أوربا بالمشاركة مع دول الجنوب قد عملت على مكافحة ظاهرة الإرهاب عبر تشجيع تقاسم المعلومات الإستخبارية بشكل أكثر فعالية إضافة إلى المشاركة في عملية المسعى النشط، وهي دوريات بحرية تعمل على الكشف عن أنشطة إرهابية محتملة في منطقة الحوض المتوسط وردعها وإجهاضها، بالإضافة إلى أن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل ترويجها يعتبر مسالة أساسية أخرى، أما ظاهرة الهجرة السرية وسبل مكافحتها كانت أول اقتراح في السياسة الأمنية للشراكة الأورومتوسطية لوضع آليات للحد منها

ينظر الاتحاد الأوربي لظاهرة تدفق المهاجرين من دول الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية المتوسط أنها تهديد للأمن الأوربي ،وينطلق الاتحاد الأوربي في تحليله لهذه الإشكالية من مسلمات مفادها أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والبطالة، هي التي تدفع بموجات الشباب للجنوب للهجرة نحو الشمال، ولمحاصرة هذه الظاهرة طرحت إستراتيجية تتمحور حول بناء شراكة اقتصادية من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر بتقديم إعانات مالية الدول الجنوب، وهذا من شأنه أن يقلص الهوة والتفاوت في مجال التنمية بين ضفتي المتوسط، لتصبح منطقة البحر الأبيض المتوسط فضاءا مشتركا للاستقرار والأمن والسلم، فكلما عملت دول الجنوب على إصلاحات في الجانب الأمني كلما زادت المساعدات من قبل دول الشمال وهذا ماسمي "بالمشروطية الإيجابية". بالإضافة إلى مبادرة مجموعة 5+5 والتي أكدوا فيها ضرورة تعزيز التعاون الأمني وتكثيف اللقاءات بين دول الجوار باعتبار أن هذه التهديدات تمس كلتا الضفتين وتمثل خطرا لكلا هما.

إن الانشغالات الأمنية تسيطر على اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية، والتي هدفها هو تحقيق الأمن والسلم والاستقرار ، فبالإضافة إلى الجوانب السياسية الأمنية، فإن الجوانب الأخرى للشراكة في الميدان الاقتصادي، المالي، الاجتماعي والثقافي، تساهم أيضا في

نفس المسعى في التقليل أو القضاء نهائيا على مخاطر الأمن، والتي تجعل الطرف الأوربي يشترط حالة أمنية مستقرة والوصول للاستقرار حتى يقدم معونات لهذه الدول[1].

وهذا يقودنا للحديث عن الرؤية الأوربية للبعد الأمني، ففي دراسته للرؤية الأمنية الأوروبية في علاقتها مع دول جنوب المتوسط يشير الباحث إدوارد مونتيمير إلى انه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوربية وصارت ترتبط بموقع كل دولة، ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوربي، بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط، ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوربي، ومن ثم يجب سياسة شاملة بالتعاون مع دول الجوار تتضمن كل الجوانب، حيث تنتبهت أوربا أنها لا تستطيع العيش منغلقة عن محيطها الجغرافي، بينما التطرف والهجرة الغير شرعية والفقر والتخلف ومختلف التهديدات يعبرون الحدود إليها[2].

فالتعاون بين الدول في منطقة المتوسط أصبح ضرورة لا مفر منها، بحيث أن الأمن يأتي في مقدمة أولويات هذا التعاون، لأنه لا أمل يرجي من تحقيق نمو اقتصادي أو رخاء تجاري بدون استقرار امني، ففي طرح سياسة الجوار الأوربي تم التأكيد على الأمن أكثر من المبادرات السابقة، وما كان على الدول الجنوبية المتوسطية سوى قبول هذه الشراكة بشروط أوروبية لأنها في موقف تفاوضي ضعيف، واقتناعهم آن مواجهة هذه التحديات لا تتم إلا في إطار جماعي، وتنسيق مشترك من أجل احتوائها والقضاء عليها.

[1] المرجع نفسه

[2] ختو فايزة ، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية (1995-2010)"، مذكر ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010-2011 ،98 3 طبوش سفيان، "الشراكة الاورومتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة"، مذكرة دكتوراه غير منشورة ،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، سنة 2017، ص 157

المبحث الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط

المطلب الأول: مسؤولية الهجرة غير الشرعية لبلدان المصدر والعبور.

أولا: مسؤولية دول المصدر: (Emigration countries)

نعني بدول الانطلاق أو الدول المصدرة للمهاجرين تلك التي يتم الانطلاق منها نحو المهجر أو الدولة التي هي الموطن الأصلي للمهاجر، وقد اكتسبت الدول المغاربية في هذا المجال تقليدا عريقا خاصة هجرة العمال نحو أوروبا الذين بلغ عددهم 3 ملاين شخص، نصفم مغربيين أي حوالي1.5 مليون، وثلثهم جزائريين بحوالي مليون مهاجر وتأتي تونس في المرتبة الأخيرة ب 500 ألف مهاجر. دون حساب الفئات الأخرى من المتجنسين الذين وصل عددهم في ستة دول أوروبية فقط عام 1988 إلى 1500 شخص وارتفع هذا الرقم خلال خمسة سنوات أي في عام 1993 إلى 3700، غضافة إلي أعداد أخرى من المهاجرين غير القانونين الذين تبقى نسبتهم غير معروفة بصفة دقيقة إلا من خلال الحالات التي تمت تسويتها و التي بلغت حوالي 48 ألف حالة مقدمة من المغربيين عام1999 في إسبانيا و 300 ألف جزائري، و قامت السلطات الإيطالية بتسوية وضعية 64 ألف حالة 34 ألف منهم مغربيين[1].

والهجرة السرية نحو أوروبا منتشرة في كامل القارة الإفريقية ولكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالا مما يجعل حصة الدول المغاربية منها كبيرة، مع وجود بعض الفروق بينها إذ يأتي المغرب على رأس القائمة ثم تأتي الجزائر ثم تونس وهي معادلة تنطبق حتى على هجرة العمال، وإن تاريخ بداية هذه الظاهرة منها أي (من الدول المغاربية) يعود إلى الحقبة الاستعمارية في سنوات العشرينات حيث كان أرباب العمل الفرنسيين ينظمون عمليات تهريب المهاجرين إلى فرنسا من الاستغلالهم في الأشغال الشاقة بأجور منخفضة أو في

[1] GUENNOUNI Naima, “Les migrants et leurs droits au Maghreb”, cahier de UNESCO "migration et droits humains", Université Hassan II Ain chock, Casablanca Maroc, (2004), p 97

الأعمال التي ينفر منها الفرنسيين، و قد وصل عدد المهربين في هذه الحقبة إلى 16 ألف مغربي.

و بموجب التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة على الساحة الإفريقية من صراعات وفقر وكوارث طبيعية و ما إلى ذلك من الأسباب الدافعة للهجرة، أصبحت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأكثر حركية في السكان، وقد أخذت في البداية شكلين أساسيين وهما اللجوء والنزوح والتي لا تتعدى المنطقة الإفريقية. وبتحسن وسائل النقل تطورت تدريجيا لتأخذ مجالا إقليميا أوسع في شكل موجات هجرة غير سرية قصدت أولا البلدان المغاربية ثم حولتها إلى مناطق عبور لتتجه إلى الإقليم الأوروبي، وتعاظمت هذه الموجات في فترة التسعينات قادمة من عدة بلدان منها النيجر، مالي، تشاد و السنغال و التي أصبحت من أهم البلدان المصدرة للمهاجرين السريين الذين يمرون عبر الجزائر ثم المغرب أو الجزائر ليبيا أو الجزائر تونس أو من موريتانيا إلى جزر البلقان[1]، قبل أن تصل إسبانيا أو ايطاليا اللتان تحولتا من أقاليم عبور إلى دول استقرار.

و نظرا للدور المحوري الذي تلعبه الجزائر في تنقلاتهم نحو تونس أو المغرب أو مباشرة إلى أوروبا مباشرة فقد تزايد عدد المهاجرين السرين الذين يصلون إليها في ظرف عام فارتفع من 2806 في عام 2000 إلى 4273 في 2001 ووصل إلى 6217 في عام 2004، ولكن لم يعد الأمر يقتصر على الأفارقة ودول الساحل بل امتدت إلى الدوال الأسيوية التي أصبحت كلك مصدرة للمهاجرين السريين العابرين من إقليم المغرب العربي قادمين خاصة من الهند و البنغلاديش.

ثانيا: مسؤولية دول العبور: (Transit countries)

منذ القدم كانت هناك حركات للهجرة بين الدول المغاربية ومنطقة الساحل نظرا للعلاقات التاريخية والاقتصادية والتجارية التي عرفتها المنطقة في القرون الماضية، وهو ما يفسر استقرار واندماج العديد من الأفارقة جنوب الصحراء في الدول المغاربية خاصة في

[1] ELMADMAD Khdija, "Les migrants et leurs droits au maroc", cahier de UNESCO "migration et droits humains". Université Hassan II Ain chock, Casablanca Maroc, (2004). p 10.

الجزائر التي تعج بالمهاجرين النيجيريين والتشاديين الباحثين عن لقمة العيش لهم ولعائلاتهم وعرفت المغرب كذلك بعض هذه الموجات من السنغال وغينيا ومالي والنيجر، و نتيجة تدهور الأوضاع في الدول المغاربية في وقت ما و بعد غلق الحدود الأوربية التي أدت إلى بروز ظاهرة الهجرة السرية تحولت الدول المغاربية إلى دول عبور للأفارقة المهاجرين للوصول إلى أوربا.

و إن مجموعة من الأسباب الجغرافية و الاقتصادية و الأمنية جعلت من إسبانيا و إيطاليا الوجهة الأولى للمهاجرين القادمين من شمال إفريقيا، إذ تم وقف أكثر من 20 ألف شخص في مضيق جبل طارق يحاولون الوصول إلى إسبانيا بين عامي 1992 و 1997 وأكثر من11 ألف سنة 2000 لوحدها. و إيطاليا التي تعتبر الوجهة الثانية للمهاجرين بعد إسبانيا كانت تظم حوالي 253 ألف مهاجر غير شرعي في سنة 1998 و هي نفس السنة التي سوت فيها وضعية مليون مهاجر[1]. وفي معظم الأحوال فان المهاجرين الذين يقصدون ايطاليا ينطلقون من ليبيا وتونس عبر مضيق صقيلية، أما إسبانيا فمن المغرب عبر مضيق جبل طارق وبدرجة أقل من الجزائر وموريتانيا. و لكن تتم عبر الموانئ والمطارات بنسبة 85% مقابل 15% من الذين يدخلون عبر المضيق، و في هذا الصدد صرح وزير الداخلية الأسباني روجي (Rohoy) أن 8 ألاف إلى 10 ألاف مهاجر غير قانوني فقط يدخلون إلى إسبانيا عبر مضيق جبل طارق، و إن كان هذا الطريق الأكثر رواجا فهذا راجع إلى تركيز الإعلام عليه نظرا للحوادث التي يعرفها بينما تبقى له المرتبة الثانية من حيث مرور المهاجرين[2].

و لقد عرف البرتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين الملحق الاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية انتقال المهاجرين الذي يتم بواسطة شبكات إجرامية في المادة 3 فقرة 1 أنه :" يقصد بتعبير « تهريب المهاجرين » تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف، و ذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة على

[1] GUENNOUNI Naima, Op. cit. pp 11-13. 3) KHACHANI Mohamed, Op. cit. p3.
[2] KHACHANI Mohamed, Op. cit. p3.

منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"، وقد جرم هذا البرتوكول أي عمل من هذا القبيل في المادة 6 و حث الدول على اتخاذ ما هو مناسب من التشريعات التي تجرم فيها أي فعل متعمد يكون غرضه الحصول على منفعة مباشرة أو غير مباشرة بتهريب المهاجرين، وكل عمل من شأنه تسهيل ذلك من إعداد الوثائق و تزويرها أو مساعدة أي شخص على الإقامة بطريقة غير شرعية في دولة ليس من رعاياها، وكل شروع في هذه الأعمال. وما يلاحظ على بعض الدول التي يتخذها المهاجرون معبرا لهم أنها تكتسب عدة صفات في نفس الوقت إذ تعتبر مناطق مرور ومناطق انطلق، وذلك راجع إلى كونها دولة وسيطة جغرافيا بين إقليم الانطلاق و الوصول، أو لسبب سهولة المنفذ و لدرجة نشاط شبكات التهريب. ومن جهة أخرى لها نفس الأوضاع التي تعتبر من أهم الأسباب الدافعة للهجرة، وربما هذا ما يفسر انخفض المبلغ الذي يشترط لدخول مناطق العبور إلى 20 أورو وارتفاعه لدخول أوروبا إلى6000 أورو، ولكن نفس هذه الدول قد تكون كذلك دول استقرار للمهاجرين إذا استعسر سفرهم مرة ثانية خاصة إذا وجدوا المناخ الملائم لإستقرار[1].

ثالثا: مسؤولية دول الوصول: (Immigration countries)

دول الوصول أو الاستقرار أو كما يسميها البعض مناطق الهجرة الوافدة هي الدول التي تكون المحطة الأخيرة للمهاجرين غير القانونيين، وإن مجموعة الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية تجعل من دول أوروبا الغربية هي الوجهة الأساسية لهم ، ولكن عالميا فللولايات المتحدة هي التي تأخذ الصدارة في استقبال المهاجرين غير الشرعيين، بحيث تبين إحصائيات عام 2000 وج ود حوالي 20.5 مليون مهاجر بها لتليها بعد ذلك أوربا ب28.5 مليون مهاجر، أما في العالم ككل يوجد حاليا أزيد من175 مليون مهاجر، وبحسب النسبة التي قدمها المكتب الدولي للعمل والتي يتوقع من خلالها أن يكون10 إلى 15% من المهاجرين في حالة غير شرعية، فإن عدد المهاجرين السريين يكون ما

[1] GUENNOUNI Naima, Op. Cit... pp 8 - 10. 3) BIT. Op. Cit. p13

بين17,5 إلى 26,5 مليون 3. غير أن هذه النسبة لا يمكن تعميمها على الدولنظرا الاختلاف نسب المهاجرين من دولة إلى أخرى [1]، ففي الولايات المتحدة إذا طبقنا القاعدة المذكورة نجد أن عدد المهاجرين السريين يتراوح مابين 2 إلى 3 مليون و في الواقع وجد بعد سلسلة من عمليات تسوية الوضعية أن العدد يتراوح ما بين 7 إلى 8 ملايين ، و أثبتت هذه العملية في أوروبا أن النسبة المذكورة لا تتعدى 4%، و تختلف حتى داخل هذه القارة من دولة إلى أخرى فقدرت في فرنسا و البرتغال وإسبانيا ب 14%1، و تبلغ ذروتها في كل من اليونان و ايطاليا بنسبة 25%. و إذا أخذنا بالقاعدة السابقة فنجد أن أوروبا تأوي ما بين2,8 إلى4,2مليون مهاجر سري من أصل 28,5 مليون مهاجر في أوروبا مع أن هناك تدفق سنوي إليها يصل إلى 500 ألف مهاجر غير شرعي جديد[2].

ومعلوم أن المنطقة المتوسطية لها تقليد عريق في مجال الهجرة ولكن بفعل تغير الأوضاع الداخلية للبلدان تغيرت معها خارطة تنقلات الأشخاص، فبعدما كانت دول أوروبية عديدة مصدرة للمهاجرين أو دول عبور لهم اكتسبت اليوم صفة دول مستقبلة مثل ايطاليا وأسبانيا والبرتغال، كما بدأت تعرف دول شمال إفريقيا نفس المصير خاصة الجزائر والمغرب حيث أحصى الدرك الوطني الجزائري مابين عامي 2000 و 2004 أكثر من 2200 حالة تزوير لوثائق الإقامة، وبين عامي 1992 و 1999 سجل في أربعة ولايات (أدرار، تلمنغست، إليزي وبشار) دخول 136368 إفرقي إلى الجزائر [3]، ويرجح أن يكون عددهم في المغرب أضعاف هذا الرقم و لكن يستعسر الحصول على إحصائيات دقيقة لهم في كل الدول المغاربية.

---

[1] J. SALT, Evolution actuelle des migrations internationales en Europe, Conseil de l'Europe, CDMG (2000),(D.P) 26/12/2002 in: Www.assembly.coe.net. communication de la commission au conseil parlementaire européen, une politique com-munautaire en métier d'immigration clandestin, Con 2000/ 757, www.assembly.coe.net.

[2] أسبوعية الشروق. مرجع سابق، ص 12. 4) ط. موسى. «القمة الإفريقية فرصة لوضع الأطر القانونية للهجرة نحو الشمال»، الأسبوع من 10 إلى 18/07/1999، ص 13.

[3] المرجع نفسه

و أخيرا نخلص إلى أن دول الوصول أو الاستقرار تكتسب هذه الخاصية بفعل الوضعية الاقتصادية و الأمنية التي تستهويهم، و بالنسبة للمغاربة فإن مقص دهم عامة هي الدول الأوروبية أما المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء فيحاولون الوصول إلى أوروبا مع إمكانية الاستقرار في الدول المغربية بعد تحسن وضعيتها الاقتصادية 5، والسؤال المطروح هنا أن المهاجر قد تستغرق إقامته في دول العبور أكثر من عشر سنوات فهل هذه الفترة كلها تبقى عبورا أم أنها تعتبر استقرارا؟

في الدراسة التي أعدها مركز الطاي للاستشارات (Altai Consulting for IOM Nigeria)، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، والإيكواس، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الهجرة الدولية، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، فقد أشارات إلى عدد من المسارات والطرق التي يتخذها المهاجرون غير الشرعيين من دول غرب أفريقيا في طريقهم إلى أوروبا، وهي كالأتي؛

1-طريق وسط البحر المتوسط

يعد طريق وسط البحر المتوسط عبر النيجر أبرز طريق إلى شمال أفريقيا وأوروبا. حيث تعتبر النجير هي المحور الرئيسي للتهريب إلى الشمال، ويأتي المهاجرون من جميع أنحاء غرب أفريقيا وصولًا إلى مدينة أغاديز Agadez في وسط النيجر، ومنها هناك طريقان رئيسيان[1]؛

- الطريق إلى ليبيا ينتقل من أغاديز وصولًا إلى سبها، ويكلف هذا الطريق حوالي 150-200 دولار أمريكي.

[1] وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما فعله الاحتلال العثماني (التركي) لمصر من بدايات القرن السادس عشر، حيث عمل على التهجير القسري للعمال والمهنيين المهرة من المعماريين وصنايعية الأرابيسك والبنائين والنجارين إلى السلطنة العثمانية لبناء تحف معمارية كالتي صنعتها الحقب المملوكية والفاطمية في القاهرة.
للمزيد انظر:
مركز المزماة للدراسات والبحوث، الجرائم العثمانية في البلاد العربية: الجزء الأول، 3 يناير 2018.

- الطريق إلى الجزائر من أغادير إلى تمنراست في الجزائر مقابل حوالي 100 دولار، ثم ينتقل المهاجرون مع المهربين من تمنراست إما عبر الصحراء إلى الحدود الليبية أو يتجهون شمالًا إلى المغرب.

وهناك طريق إلى وسط البحر المتوسط عبر مالي بديلاً عن الطريق النيجيري، وهذا الطريق يقصده أكثر مواطني السنغال وجامبيا وغينيا، ورغم أن هذا الطريق لازال نشطًا إلا أنه أصبح بالغ الخطورة مع الصراع في شمال مالي، وأصبحت رحلاته غير منتظمة، وينتقل المهاجرون عبر هذا المسار غالبًا من قاو إلى برج مختار (الحدود الجزائرية) وينتهي في تمنراست.

تعد ليبيا نقطة الانطلاق الرئيسية لعبور القوارب إلى إيطاليا أو مالطا. ، حيث غادر 83٪ من الزوار القادمين إلى إيطاليا في عام 2014 من الساحل الليبي.

2- طريق غرب البحر المتوسط

وذلك عبر موريتانيا إلى جزر الكناري في إسبانيا، وهذا الطريق شهد تدفقات كبيرة حتى عام 2006، وانخفضت معدلات الهجرة عبر هذا الطريق المقيد بالمنطقة العسكرية الموريتانية في شمال شرق موريتانيا، ولا يزال يسلك المهاجرون هذا الطريق- بأعداد أقل من السابق- إلى المغرب، ومنها ينطلقون إلى إسبانيا عبر مضيق جبل طارق بواسطة قوارب التهريب.

تتعدد آثار الهجرة غير الشرعية سواء على المهاجرين أو دول المنشأ والعبور أو المقر المؤقت أو المقصد، وفي الأغلب يتناول الإعلام قضية الهجرة بشكل سلبي، وخاصة الهجرة غير الشريعة، فإذا نظرنا إلى منتخب فرنسا الأخير الذي حصل على كأس العالم في كرة القدم، نجد أن أغلب هذا الفريق من المهاجرين وخاصة من الدول الأفريقية، حيث أن للهجرة بشكل عام جوانب إيجابية وأخرى سلبية.

ويمكن استعراض آثار الهجرة غير الشرعية كالأتي؛

1- الآثار الإيجابية للهجرة.

- التحسن في أحوال المهاجر وأسرته الاقتصادية والصحية والتعليمية.
- ويمكن أن ينعكس على بلد المنشأ بشكل غير مباشر من خلال التحويلات المالية إلى أسرهم هناك.
- ففي عام 2013 بلغت نسبة التحويلات المالية للمهاجرين الأفارقة إلى بلدانهم الأصلية حوالي 61 مليار دولار أمريكي، وهذا الرقم شكل حوالي 19% من الناتج المحلي الاجمالي لأفريقيا في تلك السنة[1]
- ووفقًا لتقرير البنك الدولي الصادر في 2017، فإن أجمالي التحويلات المالية للعملة الأجنبية في الدول النامية بلغت 429 مليار دولار، وهي تشكل رافد مستقر للعملات الأجنبية أكثر من الاستثمارات وتشكل أكثر من ثلاثة أضعاف المساعدات التنموية الرسمية[2]
- انخفاض نسب البطالة عن كاهل حكومة المنشأ، وكذلك إعادة التوزيع السكاني بين الدول ذات الكثافة السكانية العالية وبين غيرها من دول المقصد من ذات الكثافة السكانية الأقل (نسبة إلى الموارد والقدرات الاقتصادية).
- في المجتمعات الصناعية المتقدمة التي تعاني من انعكاس الهرم السكاني، وأزدياد نسبة كبار السن مقارنة بنسب الشباب المؤهل لسوق العمل، فإن الهجرة تنعكس إيجابيًا على بلد المقصد في مجالات التنمية وإيجاد أيدي عاملة شبابية.
- مشاركة المغتربون في التنمية عبر ضخ الاستثمارات الوطنية وإقامة مشروعات في بلدانهم الأصلية.
- العودة الدائمة أو المؤقتة كخبراء وأيدي عاملة مدربة.

[1] الاتحاد الأفريقي، تقييم إطار سياسة الهجرة في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي، 2017.، ص 21.

[2] الأمم المتحدة، "نحو هجرة تصب في صالح الجميع: تقرير الأمين العام"، الدورة الثانية والسبعون، ورقة رقمA/72/643 ، 12ديسمبر 2017.، ص 4.

2- الآثار السلبية للهجرة.

لا يمكن وصف الآثار المترتبة التي تقابل المهاجر غير الشرعي بأكثر مما وصفه مهاجر نيجيري في كتاب بعنوان"A Gamble with death" ، أي "مقامرة مع الموت"، فالمهاجر إنما يخوض مقامرة مع الموت، حيث يتعرض لصعوبات متعددة، بداية من مخاطر السفر في الصحراء وصولًا إلى نقطة الانطلاق عبر البحر المتوسط، فيمكن أن يتعرض لمخاطر من عصابات التهريب والاتجار في البشر ويمكن أن يقع أسير في قبضة التنظيمات الإرهابية المسلحة المنتشرة في منطقة الساحل والصحراء، وفي لقاء لمؤلف الكتاب كيلوتشي جودلاك أونيوها Kelechi Goodluck Onuoha مع قناة دوتشي فيله الألمانية حكى عن المخاطر التي تواجه المهاجر في رحلته، ونصح كل الأفارقة بألا يفكروا في رحلة الموت[1].

- تأثيرات المهاجرين السلبية على بلدان المعبر والمقر المؤقت، حيث يشكلون عبئًا اقتصاديًا على دول المعبر والمقر المؤقت.
- انتهاكات لحقوق الإنسان الذي يتعرض لها المهاجر على طول رحلته.
- هجرة العقول والأدمغة، حيث يُشير تقرير تقرير الاتحاد الأفريقي إلى أن حوالي 70.000 من الأيدي العاملة المهرة والمدربة يهاجرون من أفريقيا كل عام، وخاصة من مجال الصحة[2]
- المشكلات الاجتماعية التي تترتب على الزيادة في أعداد المهاجرين والنظر إليهم كمنافسين للأيدي العاملة في بلد المقصد، حيث يمكن أن تؤثر علي هيكل الأجور والرواتب وفرص العمل بالنسبة للسكان المحليين.
- صعوبات الاندماج بالنسبة للمهاجرين في المجتمعات الجديدة، ووقوعهم فريسة للتنظيمات المتطرفة نتيجة فشلهم في الاندماج في المجتمعات الجديدة فيتحولوا للعنف ضد القيم

[1] الاتحاد الأفريقي، مرجع سبق ذكره. ص 23.
[2] المرجع نفسه، ص 26.

الغربية. ويمكن أن يؤدي إلى خلل بالتركيبة السكانية لبلاد المقصد، بالإضافة إلى أن مشكلات الاندماج، وأحيانًا تؤدي إلى رغبة المهاجرين في فرض ثقافاتهم المحلية على المجتمعات الجديدة.

- كما أشار تقرير الاتحاد الأفريقي إلى أن أحدى الآثار السلبية للهجرة، هو تفشي بعض الأمراض، مثل فيروس إيبولا الذي انتقل من (غينيا وسيراليون وليبيريا) إلى دول أخرى كالسنغال ونيجيريا، وهو ما آثار مخاوف عديدة من تفشي الوباء في القارة والعالم[1]
- انتشار جماعات التهريب والمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب، وتنقل العناصر الإرهابية داخل المهاجرين غير الشرعيين، والذين يعملون على تنفيذ أجندات التنظيمات الإرهابية.

المطلب الثاني: فشل السياسات الفردية وضرورة التعاون

إن سعي أغلب الدول المعنية بالهجرة غير القانونية إلى التنسيق فيما بينها لم يأتي إلا في ظروف معينة استدعت ضرورة مد كل دولة إلى أخرى بيدها من أجل تنسيق الجهود و تكثيفها حتى يتم معالجتها بما هو مناسب من الحلول بعيدا عن الارتجالية و في إطار شامل لكل ما تطرحه هذه المشكلة، و إذا كانت الضرورة الأولى هي التزايد المستمر للهجرة غير القانونية في ظل النشاط الكبير لشبكات التهريب، فإن ما يبرر أكثر الذهاب لتنسيق الجهود هو الفشل الذريع الذي منيت به مختلف السياسات التي عالجت هذه الظاهرة من جانب، و من جانب أخر هناك كذلك الشعور بوحدة المشكلة و أهمية التنسيق بين الدول الأوروبية و المغاربية بها من أجل محاربتها بأفضل الطرق خاصة في ظل وجود مواثيق تجمع الطرفين.

في السابق كان أغلب المغاربة المقيمين في أوروبا عمالا هاجروا بطريقة قانونية أو غير قانونية واعتبرت الدول المغاربية حينها أن هذه الظاهرة ضرورية و ذات فوائد عديدة كعملية التكوين وإدخال العملة الصعبة حتى تغيرت الأوضاع وفقدت الكثير من مواطنيها

[1] زينب مصطفى، "دوافع الاستخدام: المخدرات والجماعات الإرهابية في أفريقيا"، (القاهرة: المركز العربي للدراسات، 31 مارس 2019)، ص 145

المتجنسين، والدول الأوروبية من جانبها رحبت بسيول المهاجرين باعتبار حاجتها الكبيرة لليد العاملة غير أن هذه الحاجة سرعان ما قضيت و أمام ما تولد عن الهجرة من مشاكل ناتجة عن البطالة و العنصرية والصراعات الإثنية، لم يكن أمام هذه الأخيرة سوى غلق حدودها في وجه المهاجرين. بيد أن ذلك لم يفلح في وقف نزيف الهجرة بل أدى إلى الترويج لها و بروزها كمشكلة كبيرة في التسعينات وهو ما يؤكد فشل السياسات المتبعة في مجال الحد من تدفقات اليد العاملة الأجنبية وفي محاولة للسيطرة على المهاجرين السريين قامت بعض الدول باتخاذ العديد من المبادرات الفردية، إلا أنها لم تنتظر كثيرا لتتأكد من فشلها و منها تعزيز المراقبة على الحدود وتكثيف الدوريات الخاصة بترصد الأشخاص بدون وثائق وإعادة المهاجرين غير القانونيين إلى البلدان التي دخلوا منها في إطار مجموعة من الاتفاقيات الدولية و منها معاهدة تشنغن و معاهدة الصداقة بين المغرب و اسبانيا لعام 1991، و كذا مجموعة من المبادرات التي قامت على إثرها بعض الدول الأوروبية بحركات واسعة لتسوية الوضعية. وليست السياسات الفردية للدول هي التي أثبتت فشلها بل كذلك مجموعة من المحاولات للتنسيق بين بعض الدول ومنها محاولة الطرف الأوروبي معالجة هذه المسألة في إطار أوروبي[1].

. وبذلك جاءت نقاط عديدة في معاهدة تشنغن بهذا الخصوص وحتى في اتفاقية أمستردام لسنة 1991 التي اعتبرت أولى المبادرات التي جسدت التنسيق الأوروبي في هذا الجانب، معتبرة إياها كمسألة تدخل ضمن المجال الأمني ولا تريد معالجتها على أساس أنها مشكلة إنسانية متعلقة بالتنمية [2]، و من جانب أخر فشلت المساعي التي كانت موجهة لتحقيق التعاون مع بعض دول العبور و بالخصوص بين اسبانيا و المغرب، أو على الأقل لم تكن هذه الجهود كافية من أجل القضاء على مشكلة الهجرة غير القانونية و لا حتى الحد منها،

[1] أديرنتي أديبوجو. «قضايا الهجرة الدولية و اتجاهاتها الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء»، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 165، (سبتمبر2000)، ص 193.

[2] محمد خير الدين. «مأساة المهاجرين الأفارقة: المغرب يقبض الثمن و يتهم الجزائر»، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 346، الأسبوع من 15 إلى21/10/2005

و منه كان لابد من البحث عن تنسيق أفضل و أوسع من أجل السيطرة عليها بصورة أكبر.

المطلب الثالث: دعم الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

ترجع فكرة التعاون الأورو- مغاربي إلى عدة عوامل أهمها العامل التاريخي المتمثل في اعتبار الدول المغاربية مستعمرات قديمة لأوروبا و زيادة على ذلك تكتسب هذه الدول أهمية قصوى في التعاملات الأوروبية نظرا للموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي تتمتع به و الذي يجعل منها بوابة على كامل إفريقيا و في الوقت ذاته يجعلها مناطق تقليدية للهجرة نحو أوروبا ونقاط حركات كبيرة للمهاجرين السريين العابرين[1].

لكن في الحقيقة لا تعود برامج التعاون بين دول شمال إفريقيا أو الدول المتوسطية بشكل عام إلى عهد بروز مشكلة الهجرة غير القانونية بل يعود إلى تاريخ سابق، و هذه المشكلة لا تمثل سوى حيزا صغيرا من مجالات التعاون و التنسيق، أما الانطلاقة الحقيقية لهذه العملية فترجع إلى نهاية الستينات باتفاقية جمعت الجزائر و تونس ببعض الدول الأوروبية سنة

1969 شملت الجانب الاقتصادي ثم لحقتها اتفاقية مماثلة في عام 1975 حول نفس الموضوع ولكنها لم تلق اهتماما كبيرا خاصة من الجانب المغاربي بحيث كان التوجه الأوروبي لايزال يميزه طابع الهيمنة وأمام عدم جدوى هذه الاتفاقات وفشل أغلب الإصلاحات التي أقيمت في عدة بلدان والتحديات الكبيرة المطروحة في الجانب الأمني، والضغط الدمغرافي وتزايد حجم مشكلة الهجرة، قامت أوروبا على أعقاب اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد بلشبونة في جوان 1992 بإطلاق مشروع جديد يخلف سياسة التعاون التي كانت مطبقة من قبل وهي "الشراكة" وتم تجسيدها بقرار اللجنة الأوروبية في أكتوبر 1994 و الذي حمل فكرتين أساسيتين؛ إنشاء منطقة مستقرة سياسيا وأمنيا وهو المشروع

[1] ZAOUI Houcin, “Partenariat euro-maghrébin: De l'échec de la dimension multilatéral a «rénovation des accords bilatéraux", Colloque international sous le thème:" L'impacte de l'élargissement de l'Europe sur le projet euro-méditerranéen; Nouvelle donne - Nouveaux défis - Nouvelle stratégie", Annaba le 0607/12/2003, p104.

الذي عرض نموذج منه على دول شرق أوروبا، و مشروع إنشاء منطقة التبادل الحر بين الضفتين الشمالية و الجنوبية مع التوجه بعزم نحو التعاون في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبناء شراكة متينة بين كافة الدول المتوسطية، و هو البرنامج الذي عرف فيما بعد بالشراكة الأورو– متوسطية و جسدته قمة برشلونة في 27 و 28 نوفمبر 1995، الذي تمخضت عنه فكرة الشراكة الأورو– مغاربية مجسدة بثلاثة اتفاقيات[1].

وتعني الشراكة الأورو– مغاربية مجموعة العلاقات بين طرفيها و هما الطرف الأوروبي من جهة والدول المغاربية (تونس الجزائر و المغرب من جهة أخرى و التي يجمعها إتحاد المغرب العربي في إطار ما تتضمنه الاتفاقيات التي تجمع الأطراف، و النظرة الأولى إليها توحي لنا أن هناك محاولة لبناء التعاون بين كيان كامل الأركان له أجهزة قادرة على العمل في كل الميادين وهو الإتحاد الأوروبي، وأخر لم يستكمل بناءه بعد وليس موجود إلا بصفة نظرية عبر اتفاق لا يزال تطبيقه بعيد المنال. وحتى إن كانت أوروبا قد أكدت مرارا على تفضيلها التعامل مع الدول المغاربية ككتلة موحدة مثلما أشارت إليه التوصية رقم 1249 (1994) الصادرة عن البرلمان الأوروبي المتعلقة بالتعاون في الحوض المتوسط ، إلا أن الدول المغاربية تعاملت مع أوروبا بشكل إنفرادي جعلها في موقع ضعف أثناء المفاوضات الخاصة باتفاقيات الشراكة التي وقعها كل بلد على حدا، ويعيق في نفس الوقت مسار التعاون والتكامل جنوب جنوب.

وإضافة إلى هاتين الأليتين اللتان تحملان نوايا الأطراف في التعاون و الشراكة يتم السعي في الآونة الأخيرة لتجسيد مشروع ثالث يطلق عليه اصطلاح "مشروع حسن الجوار" الذي أعلن عنه الإتحاد الأوروبي في محاولة لاستخلاف مشروع برشلونة بالتزامن مع كثرة الحديث عن فشل هذا الخير بعد عشرة سنوات من إطلاقه، غير أن الدول المغاربية ترفض الإستجابة للمبادرة الأوروبية هذه إلى أنه: " سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك،

[1] موله عبد الله . «التعاون الأورو- متوسطي بين عهدين»، الملتقى الدولي حول:" أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي- معطيات جديدة- تحديات جديدة - إستراتيجيات جديدة"، عنابة في 06 -07/12/2003، ص 154

السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية . و سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة". كما أشارت كذلك في الديباجة بطريقة ضمنية إلى الهجرة السرية من خلال حثها على ضرورة التعاون من أجل محاربة الجريمة المنظمة و التي لها علاقة مباشرة بالظاهرة الأولى[1].

و يبقى أن التوجه الذي حملته الوثيقة يرتكز على التعاون في المجال الأمني المعالجة مشكلة الهجرة غير القانونية – رغم أنها مدرجة ضمن الشراكة الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية . و يستشف ذلك من خلال تعبيرها الذي يقول "...لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية " وهذا ما يدل على اقتصر طرحها على الحل الردعي للمشكلة بتعزيز مراقبة حركات الأشخاص وتبادل الخبرات، وأهملت جانب أخر جد مهم لحل هذه المشكلة وهو الجانب التنموي، ومن جهة أخرى اتجهت إلى تجريم فعل الهجرة غير القانونية من خلال حثها على التعاون "البوليسي" و"القضائي"، ولكنها أشارت إلى آلية مهمة في مجال محاربة الظاهرة وهي إمكانية إيجاد اتفاقية أورو– متوسطية خاصة بالهجرة عامة و لكن تعطى فيها أهمية كبيرة لها.

اتفاقيات الشراكة مع الدول المغاربية:

تجسيدا لما تم الاتفاق عليه في أعقاب قمة برشلونة و للجهود التي بذلت حتى قبل هذه القمة من قبل الإتحاد الأوروبي من جهة والدول المغاربية من جهة أخرى الرامية إلى بناء شراكة فعلية بين الطرفين تكملة للمشروع الأول، تم خلال 7 سنوات التوصل إلى التوقيع على ثلاثة اتفاقيات أولها مع تونس التي كانت السباقة إلى التعاقد مع أوروبا نظرا للعلاقات التقليدية المتينة التي تجمعهما ونظرا للانفتاح الكبير الذي تتميز به بالمقارنة مع الجارتين الغربيتين، خاصة بعد انضمامها إلى

[1] المرجع نفسه

المبحث الثالث: مآلات التعاون الأمني الأورومغاربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تغليب المقاربة الأمنية على المقاربة التنموية

لازالت الهجرة غير الشرعية تمثل تهديدا متزايدا في الدول المغاربية وشمال المتوسط على حد سواء، و لكن بالنسبة لشمال المتوسط خصوصا الجزائر، تونس، المغرب، حيث أصبحت السبب الرئيسي في استمرار الاضطرابات الأمنية جنوب المتوسط واستفحال الأزمة الاقتصادية المتزايدة انسبة البطالة و سط فئة الشباب في دول المغاربية، او نجد أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية تزايدت نتيجة التحولات الجيوسياسية في المغرب العربي وأيضا تداعيات الأزمات الأمنية لدول الساحل الافريقي بداية من سنة 2011. وهنا يجب الإشارة أن دول المغرب العربي في الماضي وخاصة في الفترات الاستعمارية كانت دول مصدر للهجرة الشرعية ثم تحولت إلى دول مصدر وعبور للهجرة غير الشرعية منذ بداية التسعينيات القرن لتعرف تزايدا كبيرا في بداية القرن الماضي. فبالنسبة لإسباني امثلا ، تضاعف عدد المهاجرين والأجانب أكثر من 8 مرات بين عامي 1992 و 2007 لينتقل من 500.000 فرد إلى4.200.000 فرد، ونجد أن إحصائيات 2017 تبين لنا أين تم تسجيل عبور29.700 مهاجر من مختلف الجنسيات عبر البحر الأبيض المتوسط مرورا بإيطاليا اسبانيا، خلال الربع الثالث من هذا العام 2017، من بينها 7.800 إلى إسبانيا و21.700 إلى إيطاليا. فيما وصل عدد المهاجرين الى هاتين المنطقتين 122.200 مهاجر خلال **عام**2017، أما بخصوص الجزائر احتلت المرتبة الخامسة بين الجنسيات الأكثر اقبالا على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، بمعدل 6٪ من مجموع المهاجرين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا ما بين شهري جويلية وسبتمبر2017، وذلك حسب التقرير الصدر اليوم الخميس من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .17 لكن الظاهر تفاقمت و أصبحت دول المغرب العربي تعاني هي أيضا من الهجرة غير الشرعية واليوم أصبحت تهدد أمنها الوطني وبالخصوص أمنها المجتمعي بعد2011 نتيجة التحولات الجيوساسية التي حدثت في

المنطقة بالخصوص الأزمة الليبية، لقد نجد أن بين نهاية فيفري ونهاية جوان 2011 ، هرب ما بين350.000 و 500.000 ليبي إلى تونس، نصفهم من منطقة طرابلس، والتي أضيف إليها لاجئين ليبيين ، معظمهم من مصر وأفريقيا. أفريقيا جنوب الصحراء الصومال، السودان، إريتريا، كوت ديفوار)، وللي حد أقل آسيا. نجد أن موجة الهجرة بقوة بعد أحداث 2011 بسبب هشاشة الدولة، أو حتى غيابها أحيانا، كما هو الحال في ليبيا. إذ تشير التقديرات في 2015 أن حوالي50.000 مهاجر دخلوا أوروبا منهم30.000 دخلوا عبر الشواطئ الإيطالية، ليرتفع معدل نمو الهجرة السرية بحوالي 250%.18 أما فيما يخص تداعيات الأزمة الأمنية في الساحل خاصة بداية2011 أدت إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الأفريقي خاصة من مالي و النيجر نحو الدول المغاربية، ولقد نجد أن المغرب سجلت في 2013 حوالي30.000 مهاجر افريقي على أراضيها، أما فيما يخص الجزائر تشير احصائيات نشرته الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان سنة هناك أكثر من29 ألف مهاجر غير شرعي وافدين من 23 دولة أفريقية أما السلطات الجزائرية تقر بوجود 16 ألفا من الرعايا الأفارقة الذين يقيمون بطريقة غير شرعية في البلاد من نفس السنة[1].

منطقة غرب المتوسط: تعد الهجرة من اتجاه الضفة الجنوبية نحو عالم الشمال ، من أهم القضايا التي أصبحت تحتل اهتمام الساسة الأوروبيين، من حيث تزايد تدفق الوفود البشرية وخصوصا تلك التي تتم بطريقة غير شرعية ، قد أصبحت تمثل الكابوس المزعج والذي يهدد أمن واستقرار المجتمعات الأوروبية، وأيضا يهدد مستقبل العلاقات الأورومتوسطية من حيث النتائج التي تخلقها هذه الهجرة لدول جنوب المتوسط بحيث قبل التسعينات القرن الماضي الهجرة في المتوسط وخاصة المغاربية إلى أوروبا لم تشكل شكل وهذا راجع إلى حاجات اليد العاملة في اوروبا وقد عرف تواجد المهاجرين المغاربة في أوروبا تزايد ملحوظا، حيث كان العدد سنة1987 يقارب 2 مليون متواجد في

[1] مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية العدد 2-جوان 2018

أوروبا، تمثل نسبة 14.5 % من الأجانب، ونسبة 0.62%من إجمالي عدد سكان أوروبا[1].

وقد عرفت سنوات التسعينيات مظاهر الأزمة التي عانت منها مختلف دول جنوب المتوسط إلى تسارع وتيرة الهجرة، فالدافع كان إقتصاديا (بحثا عن العمل) ثم أصبح سياسيا بسب تدهور الوضع الأمني ، فمن الجزائر فقط هاجر حوالي 300 ألف شخص من فئة الجامعيين ، الصحفيين، والأطباء والفنانين ، حيث بلغت نسبة المهاجرين من بلدان المغرب العربي الثلاث في سنة 1995 أكثر من66.5 % من مجموع الجالية الإفريقية في أوروبا .22 ولكن ظاهرة الهجرة عرفت نظرة أخرى من طرف الأوروبيين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث تركت حوادث الإرهاب ، خاصة تفجيرات لندن في مارس 2004 وجويلية 2005 تداعيات سلبية على ملف الهجرة من دول جنوب وشرق المتوسط إلى أوروبا ، حيث بدأت الأطراف الأوروبية في اتباع سياسات التضييق والمنع لتحركات الوافدين إليها من تلك المنطقة تحت ذرائع الوقاية من الإرهاب.23 ومع الحراك العربي والأزمات التي تعرفها الدول العربية منذ2011 من تغيرات وأزمات أد إلى زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا منذ جانفي2011 بلغ عدد ال مهاجرين غير الشرعيين36.390 مهاجر في المنطقة المتوسطية ، 24 حيث في عام 2013 وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين على سواحل إيطاليا بعدد يقدر ب 33 ألف مهاجر .2 من خلال هذه الاحصائيات تشير لنا أن الدول المغرب العربي تعاني من الهجرة غير الشرعية حيث أصبحت منطقة يستقر فيها المهاجرون ، وهنا يطرح السؤال كيف يمكن ايجاد حل لهذا التحدي لان يوجد دول لديها القدرة لمواجهة هذا التحدي مثل الجزائر و المغرب و بأقل درجة تونس، أما ليبيا و موريتنيا لا يمكنهما بسبب ضعفها، وهنا يمكن جعل مقاربة الأمننة كحل لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المغاربية ، فنجد هو تهديد للأمن المجتمعي للدول المغاربية . بما أن دول الأوروبية الغربية تعمل في اطار الاتحاد

[1] المرجع نفسه.

الأوروبي و لديها الاليات لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولذلك وجب الاعتماد على اليات أطر للتعاون المشترك للدول المغاربية من أجل التقليل من ظاهرة الهجرة الغير شعرية قبل استفحالها وعدم التحكم فيها وذلك من خلال تبني المقاربة التالية:

- تفعيل دور اللجنة العالمية للهجرة الدولية ، بهدف التعاطي مع الظاهرة بشكل يكفل مصالح الدول المصدرة والمستقبلة وحتى المهاجر نفسه .
- تشكيل قاعدة بيانات مشتركة بين الدول المغاربية حول المهاجرين الغير الشرعيين، وأماكن تواجدهم، والمناطق الجاذبة وشبكات تهريبهم ، والأمراض والأوبئة التي ينقلونها معهم.
- العمل الجاد في إطار التعاون (شمال جنوب) تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة لإيجاد استراتيجية مشتركة هدفها تثبيت المهاجرين الغير الشرعيين في دولهم من خلال القيام بمشاريع تنموية جادة قصد تحسين ظروفهم المعيشية .
- –التعاون الجدي الفعال بين الدول المغاربية المعنية بهذه الظاهرة ، وهذا من خلال تبادل المعلومات من طرف المصالح الأمنية حول كل مايتعلق بالمهاجرين الغير شرعيين.

– اشراك النخب ومراكز البحث في رسم سياسات واستراتيجيات من شأنها معالجة الظاهرة مع التنسيق مع المؤسسات الرسمية لهذه الدول من أجل التوصل إلى حلول ناجعة منطقية . ومن خلال ما سلف ذكره نجد أن المدرسة كوبنهاجن" يتصور أن الأمن ليس له مضمون محدد سلفا بل أنه يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل التذاتاني intersubjective بين الأفراد ، وتقدم للأمن إطارا ملائما الدراسة الطبيعة الديناميكية لمدركات الأمن، بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة بالنسبة ل "بوزان" فإن إضفاء الطابع الأمني securitization على مجال معين من وبشكل ديناميكي . حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية لغوية ، فالأمننة بكل بساطة تعني اعطاء الصفة الأمنية إلى قضية لم تكن تعتبر قضية أمنية ،وهنا الهجرة غير الشرعية نلاحظ في الآونة الأخيرة

أن دول المغرب العربي أصبحت تعطي أكثر أهمية لها من خلال خطابات للنخبة السياسية. نظرية الأمننة ترى أيضا أن لمعالجة أي تهديد أمني لا يقتصر على النخبة الحاكمة فقط، إذ تعتبر تدخل المجتمع شرطا ضروريا لحدوثها من أجل بناء الأمن، ومنه في المنطقة المغاربية يجب على الحكومات المغاربية اتخاذ الأمننة كمقاربة ضمن مقاربات أخرى لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية بسبب أن هه المقاربة ليس لها تكلفة مالية و إنما معنوية وهي تكون عن طريق بناء خطاب جماعي لدل المغاربية و أيضا اشراك المجتمع المغاربي في عملية بناء الأمن في المنطقة انظرا لتشابه في هويات المجتمعات المغاربية ، إذن يمكن اعتبار أن مقاربة الأمننة يمكن الاستعانة بها من الجانب الاجتماعي لدول المغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية ضمن مجموعة مقاربات الأمنية الأخرى، زذلك نراه في دول الاتحاد الأوروبي أين هناك اشراك الجميع في مواجهة هذه الظاهرة.

المطلب الثاني: تأثر السياسة الأوروبية على الهجرة غير الشرعية

السياسية هي من أكثر البواعث الدافعة للهجرة إلا أنها لا تتعلق بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تمس كذلك ببعض سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيعها.

لقد قال رئيس الحكومة الأسبانية فيليب قونزاليس:" لو كنت شابا مغاربيا الحاولت الهجرة و لو أمسكوني لحاولت مجددا" ، و يبرر هذا القول معرفة الأوروبيين بالظروف التي يعيشها الشباب و التي يسودها طابع قمع الحريات و انعدام الديمقراطية و حرية التعبير وغلق الحقل السياسي، و لهذا يجدون أنفسهم دائما مهمشين و غير معنيين بسياسة دولهم التي تتجه لخدمة فئة معينة "... فالهجرة السرية هي صرخة شباب أمام الفساد الإداري الذي تعيشها الدولة المغربية فأصبح الشباب يسعى إلى ابتكار طرق جديدة تضمن لهم «الحرقة» بأقل الأضرار..."[1].

[1] السكناوي الغلبزويري . الهجرة السرية بالمغرب لا يمكن عزلها عن الحركات الاحتجاجية (ت.ن) 05/03/2005 www.mtds.com

بالتالي فالهجرة غبر القانونية ليست سوى نوع من التعبير عن سخط الشباب على الوضعية التي يعيشونها في أوطانهم وهروب منها، وإذا كان هذا هو واقع الشاب المغاربي فإن الشاب الإفريقي أسوء حالا، إذ يعيش تحت كنف أنظمة دكتاتورية لا تراعي أدنى اهتمام لحقوق المواطنين وحرياتهم و تزيده تعقيدا الصراعات السياسية التي تصل في أغلب الأحيان إلى نزاعات مسلحة يكون الشاب سواء جزء منها و إلا يفر عنها، و من جهة أخرى فإن الدول المصدرة للمهاجرين كالدول المغاربية كانت في مرحلة ما ترى في هجرة اليد العاملة كوسيلة فعالة الاستقرار سوق العمل لديها و معالجة مشكلة البطالة، و وسيلة من وسائل نقل الخبرة والتقنية بالتكوين المهني للمهاجرين، ولهذا ففي فترة الثمانينات كانت هذه الدول لا تبحث عن حلول لوقفها بقدر ما كانت تسعى لتحسين وضعية رعاياها[1]. والهجرة السرية لم تكن تفسر بعيدا عن هذا بل و كانت الدول المغاربية تعتبر أنها مشكلة أوروبا لوحدها ولا تعني دول الانطلاق أو العبور، خاصة و أن دول المصدر ككل لها عدة فوائد من هذه لظاهرة أبرزها إدخال العملة الصعبة التي وصلت في عام 1997 لأكثر من 77 مليار دولار وهي قيمة لا تفوقها إلا مداخيل البترول، وتحتل المغرب الصدارة بين الدول المغاربية ب 43 مليار درهم في عام 2003 و37.2 في عام 2004 ثم تأتي تونس ثم الجزائر[2].

و أما السياسات الأوروبية التي كانت عاملا لتشجيع الهجرة السرية فتتمثل في إجراءين أساسيين الأول هو سياسة غلق الحدود التي طبقتها ابتداء من عام 1974 والتي جعلت الهجرة نحوها تنحصر في ثلاثة أشكال هي: التجمع الأسري، اللجوء والهجرة السرية، وفي عام 1993 قامت كذلك بتعديل قوانينها المتعلقة باللجوء رغم أنها لا تستقبل سوى 2 إلى 3% من إجمالي اللاجئين (كانت ألمانيا أول من بادر بها لأنها تستقبل ربع حصة

[1] GIULBILARO Donatella, Op. Cit. p 5.

[2] Warld conference against racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance. Durban, South Africa. 31/08 - 07/09/2001.p13. MOHA Farida, Entretien avec Jamal Bouoiyour, président de l'Association migration et développement, (D.P) 10/20/2006, www.Allafrica.com

أوروبا من اللاجئين ثم تبعتها فرنسا و بريطاني) وهو ما أدى إلى ظهور الأشخاص بدون وثائق« les sans papiers » الذين يعتبرون هم كذلك مهاجرين غير قانونيين[1].

أما الإجراء الثاني الذي ساهم في تشجيع الهجرة السرية فهو تسوية الوضعية للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق، والذي لجئت إليه الدول كإجراء استثنائي التخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير شرعية و لإجراء إحصاء دقيق حول أعدادهم[2].

وقد لجئت لهذه العملية عدة بلدان كتجربة تسعى من خلالها لحل مشكلة الهجرة غير القانونية بعد غلقها لحدودها، لكن هذه العملية كان لها أثر سلبي كبير حيث أدت إلى تشجيع طالبي الهجرة على المغامرة بالدخول خلسة مادامت وضعيتهم ستسوى يوما كما جعلت نشاط شبكات التهريب يتضاعف [3]، و تأكدت بعض الدول من فشل هذا الإجراء خاصة فرنسا التي عبرت عن ذلك على لسان وزيرها الأول "دو فلبان" الذي قال أن بلاده تعرف أن هذا الإجراء لا جدوى منه بعدم قامت به عام 1981 و 1982 وكذا في عام 1997، وهو نفس رأي إيطاليا التي قامت به إيطالي افي نفس هذه السنة و إسبانيا في عام 2004 و كانت نتيجته التهاطل الكبير للمهاجرين في الآونة الأخيرة.

والأسباب الأمنية لها دورها هي كذلك في استقطاب وفود الهجرة كذلك، بحيث أن الحروب هي أكثر ما يميز عامة القارة الإفريقية يضاف إليها مجموعة لا حصر لها من الصراعات العرقية و الإرهاب التي تعتبر من بين أهم العوامل المتحكمة في الهجرة غير القانونية و في الحركات السكانية عامة، خاصة اللجوء و التهجير و الهجرة القسرية . و من أبرز المشاكل المطروحة في هذه المسألة انعدام معيار دقيق للتفريق بين كل هذه الأنواع كانت الاتفاقية الدولية للاجئين والقانون الدولي الإنساني يحددان نوعا ما تعريف الشخص الذي يختصان به.

---

[1] WIHTOLD DE WENDEN Cathrine, "Pour un droit a la mobilité et une démocratisation des frontières", Paris: Revue Panoramique, no 55, 4eme édition, (2001), pp 8, 9

[2] MOUIER BOUTANG Yann & GARSON Jean-Pierre & SILBERMAN Roxane : Op. Cit. pp 40-44.

[3] KHACHANI Mohamed, Op. Cit. p3.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسألة ظرفية بل باتت مكونا هيكليا مازالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تدبيره بشكل يحد من آثاره وانعكاساته سواء على دول المنبع أو الدول المستقبلة، وهذا بالرغم من أن هذه الظاهرة لعبت دورا كبيرا في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات والأديان وتلاقي الحضارات المختلفة.

غير أن قضية هجرة الشباب عبر البحر المتوسط بطريقة غير نظامية احتلت مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية، خصوصا بعد أن باتت هذه الظاهرة مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين (خاصة من دول المغرب العربي والمتمثلة في دول الإتحاد الأوروبي) .

وينطلق الإتحاد الأوروبي في تحليله لهذه الإشكالية من مسلمات مفادها أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والبطالة ، بالإضافة إلى عامل العولمة الاقتصادية وما صاحبها من حركة في رؤوس الأموال والسلع التي ساهمت في إحداث تحولات على المستوى السياسي والأمني، دفعت بموجات الشباب في الجنوب للهجرة نحو الشمال، غير أننا لا ننسى أن سياسات الغلق التي اتبعتها الدول الأوروبية في مجال الهجرة جعلت من هذه الأخيرة والوصول إلى تلك القلعة المغلقة بمثابة تحد بالنسبة لهؤلاء الشباب .

ولقد أخذت ظاهرة الهجرة غير القانونية أبعادا أمنية خطيرة، خصوصا بعد اقترانها بتهديدات وتحديات أخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والتطرف الديني والتي أدت إلى خلق توترات في المنطقة، وتوطدت هذه المسلمة بعد أحداث 11 سبتمبر التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها، وكذا تولي التيار اليمني المتطرف الحكم والذي أثر بكل ثقله على عملية صنع القرار المتعلقة بالسياسة الأوروبية اتجاه الهجرة عموما، والتدفقات السرية على وجه الخصوص، سواء على مستوى الدول كل على حدة أو على مستوى الإتحاد الأوروبي.

فهذا الأخير يرى بأن ظاهرة الهجرة غير المنظمة القادمة من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط باتجاهه هي في آن واحد مصدر كل المخاطر وتهديد الأمن واستقرار دوله، وهذا نظرا لكون هذا التهديد ينتقل من دولة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى بفعل ما توفره العولمة من وسائل وتسهيلات، وأنه لا يمكن لأي دولة أن تضمن أمنها الداخلي دون اللجوء إلى التعاون الدولي (الأمن الجماعي) وهذا مهما كانت القوة العسكرية التي تزخر بها، كما ترسخت فكرة ذات أهمية معتبرة لدى دول الإتحاد مفادها أن أمن أوروبا لا يمكن أن يتم بمعزل عن أمن دول جنوب المتوسط. ولهذا ولمحاولة محاصرة هذه الظاهرة نادت هذه الدول بضرورة تكثيف الجهود بين دول المغرب العربي خصوصا، كونها دول المنشأ والعبور وبين دول جنوب أوروبا خاصة فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا كونها أكثر الدول استقبالا للمهاجرين، من أجل التصدي لهذه الظاهرة باتخاذ تدابير مشتركة وغير انفرادية.

ومن هنا انبثقت فكرة مشروع الشراكة الأورومتوسطية، أو ما يعرف بمسار برشلونة 1995، والذي كان بمثابة إستراتيجية متجانسة ومتكاملة تمحورت حول بناء شراكة اقتصادية من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر وتقديم إعانات مالية لدول الجنوب ، التي من شأنها أن تقلص الهوة والتفاوت في مجال التنمية بين ضفتي المتوسط ، وذلك عن طريق خلق مناصب شغل دائمة بتوجيه وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها، كما كان المشروع يهدف إلى ضمان الأمن والاستقرار والتقدم والرقي في حوض المتوسط، التي تتوقف أكثر على مسألة دمقرطة أنظمتها السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وتكريس الحكم الراشد أكثر من ارتباطها بالمساعدة التي يوفرها الجانب الأوروبي، وأظهرت سياسات هذا الأخير تأكيده على محاربة العنصرية والتعصب العرقي، وعدم التسامح، واحترام التنوع والتعدد في مجتمعاتها، والتعاون في منع ومحاربة الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة. كما دعت الدول الأوروبية إلى اعتماد سياسات لمواجهة الضغوط السكانية، وأقرت بأهمية الهجرة في العلاقة بين

الطرفين الأوروبي والمتوسطي، وأكدت التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة من خلال برامج التدريب والمساعدة في إيجاد فرص عمل، مع التعهد بحماية حقوق المهاجرين المقيمين بصورة شرعية، كما اتفق الطرفان على ضرورة تحقيق تفاهم متبادل لإنهاء التطرف على كل المستويات وتحقيق التسامح والتعاون بين أديان إقليم أوروبا وبلدان جنوب وشرق المتوسط. كما دعت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة إلى اعتماد نهج ثنائي متعدد الأطراف، يهدف إلى معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية في ما بين الدول الأوروبية والبلدان العربية المتوسطية.

غير أن هذا الاهتمام الكبير من قبل حكومات دول الاتحاد وكذا الحكومات المحلية الدول جنوب المتوسط (الدول المغاربية) ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف تسرب الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية، فاتفاقات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية هي بمثابة اتفاقيات دفاع وحماية للاتحاد الأوروبي ضد الهجرة غير الشرعية القوية نحوه، عن طريق التركيز على الهاجس الأمني والاستقرار، ويتجلى ذلك من خلال معسكرات الاحتجاز التي تم إنشاؤها في دول المغرب العربي، أو دعم الاتفاقات الأمنية المشتركة التي تتيح تسليم المهاجرين غير الشرعيين إلى حكومات بلدانهم الأصلية، أو عن طريق الدعم المالي للحكومات المغاربية التشديد الحراسة على الحدود وتعقب المهربين. وكان نتيجة هذا الإجراءات من غلق وتشديد على تدفقات الهجرة، إصرار الشباب المغاربي أكثر فأكثر على الهجرة بكل الطرق، وهذا بالرغم من المخاطر التي سيواجهونها والتي تنعكس على أمنهم الشخصي كذلك.

لذلك فللهجرة علاقة متعددة الوجوه مع أمن الإنسان كذلك ، تتجلى في كل مراحل عملية الهجرة كما في نتائجها، فمنذ بداية التفكير في اتخاذ القرار بالهجرة تكون المدركات عن غياب أمن الإنسان هي الحوافز التي تدفع الأفراد إلى مغادرة وطنهم الأصلي سعيا وراء فرصة عمل ودخل أفضل، تشمل هذه العوامل كذلك انتشار النزاع واللاستقرار السياسي.

قائمة المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. إبراهيم غالي، "الإتحاد الأوروبي: إستراتيجية للدفاع المشترك "،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،العدد156، 2004
2. أديرنتي أديبوجو. «قضايا الهجرة الدولية واتجاهاتها الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء»، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 165، (سبتمبر2000)،
3. إسعون محفوظ،التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، بسكرة:جامعة محمد خيضر،2011/2010
4. أيوب مدحت، الأمن القومي العربي. مصر: مركز البحوث العربية، 2003
5. بلعربي علي، " الاصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية "، مذكرة ماجستر غير منشورة ، جامعة وهران، 2013 -2014
6. جلول لخذاري، "الواقع الأمن الراهن للنظام الاقليمي الأوروبي من منظور مركب الأمن الاقليمي". جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، 2016
7. جويدة حمزاوي، "التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 – 2011
8. ختو فايزة، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية (1995-2010)"، مذكر ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010-2011

9. خديجة بوريب، "دور المؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفصيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة،2010/2011

10. خديجة عرفة محمد، مفهوم الأمن الإنساني، سلسلة مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد13، جانفي 2006

11. زينب مصطفى، "دوافع الاستخدام: المخدرات والجماعات الإرهابية في أفريقيا"، (القاهرة: المركز العربي للدراسات، 31 مارس 2019)،

12. سعاد سراي، نجيب بخوش: المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر، المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات الرهانات والتحديات، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008

13. السكناوي الغلبزويري . الهجرة السرية بالمغرب لا يمكن عزلها عن الحركات الاحتجاجية (ت.ن)

14. سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017

15. سمير محمد عبد العزيز ،التكتلات الاقتصادية والإقليمية في إطار العولمة ، ط1، الإسكندرية :مكتبة الإشعاع الفنية ،2001

16. الشاذلي العبا ري، آفاق التكامل في البحر المتوسط،الخيار الأوروبي:الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1997

17. صلاح الدين عبد الرحمان الدومة، المنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في إفريقيا، في ندوة: الجامعات والعالم الإسلامي في إفريقيا تحت شعار العقول الفاعلة في مواجهة التحديات في إفريقيا، جامعة ام درمان، الخرطوم 3 مارس 2004

18. صلاح الدين عمر باشا، المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية، المطبعة الجديدة، دط، دمشق، 1965

19. عبد الفتاح، عبد الكافي اسماعيل. الارهاب ومحاربته في العالم المعاصر .(ب د ن)،(ب س ط)

20. عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية، مجموعة النيل العربية، د ط، القاهرة، 2003

21. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005،

22. علي بعد الرزاق حلبي: علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، دط، بيروت، 1984

23. علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي (نظريات سياسات)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 2006

24. عياد محمد سمير: الهجرة في المجال المتوسطي، العوامل والسياسات، (الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق) الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، 2008

25. كاظم نجيب: الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، الكتاب الثاني، دون بلد نشر، 2000

26. محمد الشريف منصوري، إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي، ترجمة عارف حجاج، مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما، (DW،2005)،

27. محمد عبد الرحمان الشر نوبي: جغرافية السكان، د ط، القاهرة، 1978

28. محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الاقليمي في مرحلة ما بعد 2001/09/11، (مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003

29. محمد فوزي أبو السعود: مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الجامعة، د ط، الإسكندرية، 2004م

30. محمود أبو العن سبت،"العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة "، مجلة السياسة الدولية، مصر:مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية،عدد142،2000

31. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ،دراسة في الرهانات والأهداف ،ط1،القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع ،2006

32. معجب بن معدي الحويقل: حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2006

33. موله عبد الله . «التعاون الأورو– متوسطي بين عهدين»، الملتقى الدولي حول:" أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطى- معطيات جديدة– تحديات جديدة – إستراتيجيات جديدة"، عنابة في 06 –07/12/2003،

34. نبيل مرزوق: هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، د ط، سوريا، 2010

35. ندى علي، الشراكة الأورومتوسطية وبعدها الإقتصادي، دور المؤسسات الاتحاد الأوروبي، د.ن

- **الرسائل الجامعية:**

36. ركح عميروش، السياسة الأمنية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط بين التعاون و التنافس، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،الجزائر :جامعة الجزائر ،2009/2008

37. سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015

38. عزيز نوري،"الواقع الأمني في منطقة المتوسط-دراسة الرؤى المتضاربة بن ضفتي المتوسط."مذكرة لنيل شهادة الماجستير – في العلوم السياسية).باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012/2011).

39. عمار بالة، " مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط". جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2012

40. عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جوان 2002

41. لعجال اعجال محمد أمين، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،الجزائر :جامعة الجزائر ،2007/2006

42. لعرباوي نصير،البعد الاجتماعي و الثقافي للشراكة الاورومتوسطية مع التركيز على الجزائر المغرب ،تونس،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،الجزائر :جامعة الجزائر ،2008/2007

43. مصطفى دلة أمينة، الدراسات الأمنية النقدية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013

44. اليمين بن مسعود،الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة :دراسة حالة 5+5،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم سياسية ،باتنة :جامعة الحاج لخضر ،2008

45. طبوش سفيان، "الشراكة الاورومتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة"، مذكرة دكتوراه غير منشورة ،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، سنة 2017

- **المجلات والدوريات**

46. سهام حروري: الهجرة وسياسة الحوار الأوروبي، مجلة الفكر ، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة

47. محمد خير الدين. «مأساة المهاجرين الأفارقة: المغرب يقبض الثمن ويتهم الجزائر»، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 346، الأسبوع من 15 إلى21/10/2005

48. ناصف حتي، المأزق العربي، مجلة المستقبل العربي، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد205 ، 1996

49. ندي علي ،الشراكة الاورومتوسطية وبعدها الاقتصادي، (شبكة النبأ المعلوماتية ،10 أيلول 2017) على الرابط 12422/

المواقع الإلكترونية:

50. /−1789193https://www.dw.com/ar/a

51. http://www.startimes.com/?t

52. http// :doc.obhotoo.net.ma/IMG/doc/AFKAR7,5.doc

53. https:/ www.annabaa.org/arabic/economic articles

54. https://www.Platform.com/files/2/20455

55. humains", Université Hassan II Ain chock, Casablanca Maroc, (2004),

56. عبد السلام رزاق، ، الفضاء الأورومتوسطي بين الهاجس الأمني ورهانات التنمية، (معهد الجزيرة للاعلام 1/12/2005)، على الرابط:/ 1/12/2005 / http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

57. عبد الفتاح العموص: المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية، من الموقع الالكتروني :

58. العرموم صفاء « سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات » من الموقع الالكتروني http://www.SUMSA.com/forum/archive/index/php/t9645.html

الكتب اللغة الأجنبية:

59. ELMADMAD Khdija, "Les migrants et leurs droits au maroc", cahier de UNESCO "migration et droits humains". Université Hassan II Ain chock, Casablanca Maroc, (2004).

60. GUENNOUNI Naima, "Les migrants et leurs droits au Maghreb", cahier de UNESCO "migration et droits

الفهرس

مقدمة:	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	5
المبحث الأول: مقاربة معرفية لمفهوم الأمن	5
المطلب الأول: مفهوم الأمن حسب المنظورات الوضعية	5
الأمن من منظار النقدية – الإجتماعية:	5
تصورات ما بعد الحداثة للأمن الدولي:	11
المطلب الثاني: مفهوم الأمن وتوسيعه حسب المنظورات ما بعد الوضعية	18
المقاربة البنائية لمفهوم الأمن:	18
الفوضى الدولية:	22
الجماعة الأمنية:	24
المعضلة الأمنية:	25
-الأمن والإنعتاق: الفرد كموضوع مرجعي للأمن	26
المطلب الثالث: نحو مفهوم الأمن على البناء الإقليمي	34
تعريف مركب الأمن الاقليمي	35
قواعد نظرية مركب الأمن الاقليمي	37
نظرية مركب الأمني الإقليمي:	37
مستويات تحليل نظرية مركب الأمن الاقليمي	38
أنواع المركبات الأمنية:	39
المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية مقاربة مفاهيمية	39
المطلب الأول: تعريفات الهجرة غير الشرعية	39
تعريف الهجرة	40

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية	42
النيوكلاسيكية:	42
نظرية التبعية:	42
النظرية الاجتماعية:	43
المطلب الثالث: تعريف الهجرة غير الشرعية	44
التعريف القانوني	45
تعريف علم الاجتماع الهجرة غير المشروعة	46
المطلب الثالث: دوافع ومحددات الهجرة غير الشرعية	47
الفصل الثاني: الإطار العام للتنسيق الأمني الأورومغاربي	51
المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الأورومغاربية	51
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للمنطقة الأورومغاربية:	52
المطلب الثاني: الأهمية التاريخية والحضارية للمنطقة الأورومغاربية:	53
المبحث الثاني: البيئة الأمنية في منطقة غرب المتوسط	54
المطلب الأول: طبيعة التهديدات وأثرها على منطقة غرب المتوسط	54
المطلب الثاني: التصور الأورومغاربي للتهديدات الأمنية في منطقة غرب المتوسط	56
الإرهاب الدولي	56
الجريمة المنظمة	58
المبحث الثالث: آليات التعاون الأمني في منطقة غرب المتوسط	61
المطلب الأول: مسارات التعاون الأمني الأورومغاربي	61
الفصل الثالث: التنسيق الأمني الأورومغاربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية	66
المبحث الأول: السياسات الأورومغاربية للتعاون الأمني الأورومغاربي	66

المطلب الأول: الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية	66
المطلب الثاني: الإجراءات السياسية	71
المطلب الثالث: الإجراءات الأمنية	74
المبحث الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط	78
المطلب الأول: مسؤولية الهجرة غير الشرعية لبلدان المصدر والعبور.	78
أولا: مسؤولية دول المصدر: (Emigration countries)	78
ثانيا: مسؤولية دول العبور: (Transit countries)	79
ثالثا: مسؤولية دول الوصول: (Immigration countries)	81
المطلب الثاني: فشل السياسات الفردية وضرورة التعاون	87
المطلب الثالث: دعم الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية	89
المبحث الثالث: مآلات التعاون الأمني الأورومغاربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية	92
المطلب الأول: تغليب المقاربة الأمنية على المقاربة التنموية	92
المطلب الثاني: تأثر السياسة الأوروبية على الهجرة غير الشرعية	96
الخاتمة	99
قائمة المراجع	103

الملخص:

تتعدد وتختلف تهديدات الهجرة غير الشرعية في المحيط الأورومغاربي وهذا ما جعلها ظاهرة خطيرة خاصة في العشرية المعاصرة، وهذا في الأساس راجع إلى تزايد تهديدات الهجرة غير الشرعية التي أثرت على الأمن الأورومغاربي، وهذا سعيا من المهاجرين غير الشرعيين لتحقيق أمنهم ما أدى بذلك إلى حدوث مفارقة في الأمن حيث أنه في حين أن هؤلاء الأفراد يسعون جاهدين في تحقيق أمنهم أصبحوا يشكلون تهديدا لأمن غيرهم.

وعلى هذا الأساس اختلفت التهديدات التي مثلتها الهجرة غير الشرعية و لازالت تمثلها للقارة الأوروبية والدول المغاربية وذلك على أساس ارتباطها بالعديد من لمتغيرات والحقبات الزمنية .

وشكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعرج خطير في تزايد الهجرة الغير شرعية، وأثرها السلبي على الأمن الأورومغاربي لذالك وجدت الدوافع التي شجعت تبني فكرة مكافحة الهجرة الغير شرعية وهذه العوامل وتفعيل العديد من الآليات والتنسيق الأمني للحد من هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير الشرعية – التنسيق الأمني – التهديدات الأمنية – الجريمة المنظمة

Abstract

The threats of illegal immigration in the Euro-Maghreb environment are many and varied, and this is what made it a dangerous phenomenon, especially in the contemporary decade. Security Whereas, while these individuals strive to achieve their own security, they have become a threat to the security of others.

On this basis, the threats posed by illegal immigration differed, and still represent, to the European continent and the Maghreb countries, on the basis of their association with many variables and periods of time.

The events of September 11, 2001 constituted a dangerous turning point in the increase of illegal immigration, and its negative impact on Euro-Maghreb security. Therefore, the motives that encouraged the adoption of the idea of combating illegal immigration were found, these factors and the activation of many mechanisms and security coordination to reduce this phenomenon.

Keywords:

Illegal immigration - security coordination - security threats - organized crime